DEMOCRACY
REPORTING
INTERNATIONAL

تقييم وضع الديمقراطية المحلية في بلدية "أريانة"

أريانة

أعدّت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية هذا الدليل بدعم من :

أكتوبر 2020

مؤسسة المشاع الإبداعي
نَسْبُ المُصنَّف، غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية

تقييم وضع الديمقراطية المحلية في بلدية "أريانة"

أريانة

الفهرس

1. تقديم.....5

1.1. تقديم مشروع تقييم واقع الديمقراطية المحلية في تونس.....5
1.2. تقديم المنهجية.....5

2. دور السلطات المحلية في تونس وتأثيرها.....9

3. بلدية أريانة: السياق.....12

3.1. تاريخ بلدية أريانة.....12
3.2. المجال الترابي لبلدية أريانة.....13
3.3. الكثافة السكانية ببلدية أريانة.....14
3.4. الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية.....15
الخصائص الاجتماعية.....15
الاقتصاد المحلي.....17
3.5. الأطراف الفاعلة في الديمقراطية المحلية.....18
فاعلون عموميون.....18
فاعلون غير عموميين.....20
3.6. الأمن الإنساني.....21
مخاطر على الأمن الإنساني في البلدية.....21
آليات حماية الأمن الإنساني.....22

4. المواطنة والمساواة في الحقوق والنفاذ إلى العدالة في أريانة.....23

4.1. المواطنة المحلية.....23
4.2. الحقوق المدنية والسياسية.....27
4.3. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحقوق الأجيال القادمة.....30
التعليم والشباب.....31
الصحة.....33
الإنارة، والسّكن، والنقل.....35
التشغيل ومقاومة الهشاشة.....36
البيئة.....37
المساواة بين الجنسين.....39
4.4. دولة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء.....39
مدى احترام البلدية لسيادة القانون.....39
المنتخبون/ات.....40
المواطنون والشركات.....41
جهاز القضاء وحفظ النظام.....41

5. المؤسسات ومسارات التمثيل والمساءلة.....42

5.1. الانتخابات وآليات الديمقراطية المباشرة على المستوى المحلي.....42

الانتخابات المحلية بأريانة ومدى تحقيق الشمولية.....43
نزاهة المسار الانتخابي.....44
الديمقراطية المباشرة.....46
5.2. المجلس البلدي.....46
التمثيلية والإدماج.....46
الأداء السياسي.....48
النجاعة والمساءلة.....49
النزاهة.....51
5.3. الأحزاب السياسية.....52
5.4. الهيئات التنفيذية المحلية.....53
النجاعة.....53
الثقة والمساءلة.....55
المشاركة.....59
الشراكات الخارجية.....61
5.5. المؤسسات العرفية والتقليدية.....63

6. المبادرة والمشاركة المواطنية 64

6.1. التحركات المواطنية الفاعلة.....64
6.2. الإعلام.....66

7. الخلاصة والتوصيات......68

7.1. التمثيلية.....69
الحصيلة.....69
التوصيات.....69
7.2. المشاركة.....70
الحصيلة.....70
التوصيات.....71
7.3. المشروعية.....72
الحصيلة.....72
التوصيات.....73
7.4. الاستجابة.....73
الحصيلة.....74
التوصيات.....74
7.5. الشفافية.....75
الحصيلة.....75
التوصيات.....76
7.6. المساءلة.....77
الحصيلة.....77
التوصيات.....78
7.7. التضامن.....78
الحصيلة.....79
التوصيات.....80
7.8. المساواة بين الجنسين.....80
الحصيلة.....81
التوصيات.....81

1. تقديم

1.1. تقديم مشروع تقييم وضع الديمقراطية المحلية في تونس

تعكس جودة الديمقراطية المحلية مدى فعالية تطبيق القيم والمبادئ الديمقراطية على المستوى المحلي. يمكّن حسن ترسيخ الديمقراطية المحلية من التعايش في وئام، ومن إحداث آليات أخذ قرار تمثيلية وتشاركية صلب المجتمع المحلي، ومن تعزيز مواطنة شاملة، وكذلك من الدفاع عن حقوق ومصالح جميع الأفراد.

في إطار برنامجها حول دعم تطبيق دستور تونس الجديد (2014)، وبتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية، دعمت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية تنفيذ عملية تقييم وضع الديمقراطية في بلَديتين تونسيتين خلال سنة 2019، وذلك باعتماد المنهجية التي وضعها المعهد الدولي للديمقراطية والإنتخابات (International IDEA). خضعت هذه المنهجية التي قد تم تطويرها في مجملها، إلى الاختبار في أكثر من 60 جماعة محلية في 10 دول حول العالم (من بينها المغرب ومصر والأردن والعراق). وهي تقدّم إطارا مفاهيميا ودليلا عمليا حول عملية التنفيذ. إلا أن الاعتماد الفعال على هذه المنهجية يتطلب بذل جهد مهم لإخضاع عدد كبير من البارومترات المفاهيمية والعملية إلى السياق. فتمت عملية التنزيل في السياق من خلال تشريك الجهات المعنية لمناقشة البارومترات التوجيهية للمبادرة ومن خلال إطلاع المشاركين، بهدف مواءمة وتكييف منهجية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA مع السياق الخاص بتونس، وذلك قبل الشروع في التقييم في البلديتين اللّتين وقع عليهما الاختيار وهما بلدية أريانة من ولاية أريانة وبلدية الحنشة من ولاية صفاقس.

يهدف كل من المنهجية وإطار التقييم لوضع الديمقراطية المحلية إلى دعم مسارات تقييم الديمقراطية المحلية التي تنجز من قبل مواطنين وتدار محليا. يضع هذا الإطار المواطنين في قلب عمل ية التقييم بهدف إحداث مبادرات سياسية بطابع محلي وبرامج إصلاح بديناميكيات داخلية، بما من شأنه أن يمهّد الطريق أمام تقييم يخضع لأكثر دقة ممكنة على المستوى المحلي. يمكّن تقييم الديمقراطية المحلية من توليد بيانات سليمة وتخدم عملية وضع مخطط التنمية المحلية، لاسيما من خلال توصيات تتعلق بإصلاحات سياسية و/أو مؤسساتية ذات تأثير في الحياة الديمقراطية المحلية. هذا ويمكن أن يساهم التقييم في تعزيز الديمقراطية المحلية وحمايتها لدى الفاعلين المحليين، كما يمكن أن يدعم مساءلة الجماعات المحلية أمام المواطن.

1.2. تقديم المنهجية:

كما تمت الإشارة أعلاه، يعتمد تقييم الديمقراطية المحلية على النموذج المفاهيمي الذي طورته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات سنة 2002، وتم تحيينه سنة 2012، وتقديمه في دراسة صدرت سنة 2013 حول إطار تقييم وضع الديمقراطية المحلية، ومن ثم وضعه في سياقه التونسي سنة 2019، بدعم من المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية.

تعتمد المنهجية على نمذجة للديمقراطية المحلية مبنية على ثلاث ركائز، وهي كالآتي: أوّلا، المواطنة والمساواة في الحقوق والعدالة. ثانيا، المسارات والمؤسسات التمثيلية والخاضعة للمساءلة. ثالثا، المبادرة والمشاركة المواطنية. هذا، وقد تم تقييم أربعة مواضيع بطريقة عرضية، وهي الآتية: أوّلا، المساواة بين الجنسين. ثانيا، التماسك الاجتماعي والتنوع. ثالثا، الصراع والأمن. رابعا، الديمقراطية والتنمية. يشرح المخطط البياني التالي نموذج تقييم الديمقراطية المحلية.

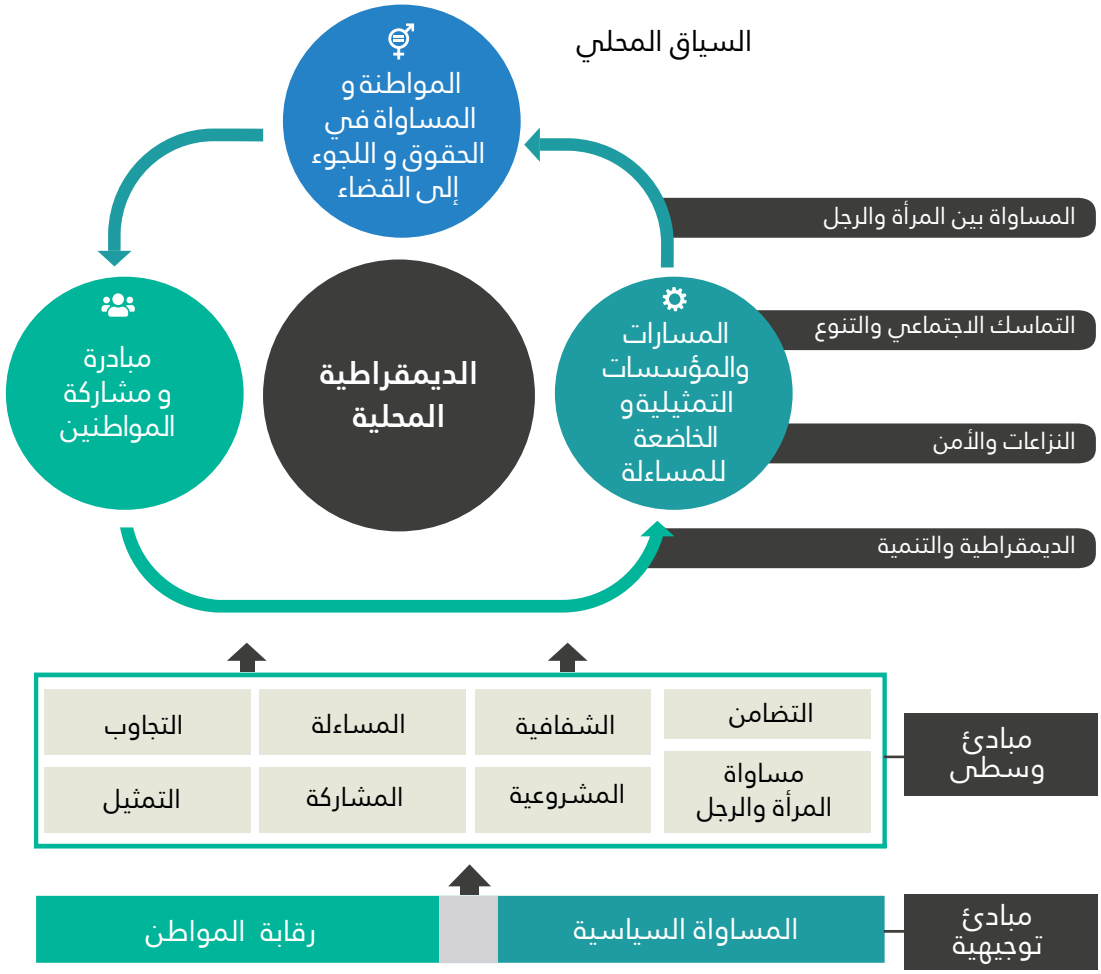

يتم تحليل الركائز الثلاث على ضوء مبدأين توجيهيين وهما الرقابة المواطنية والمساواة السياسية. يتضمن هذان المبدئان بدورهما 8 مبادئ وسيطة وهي الآتية: التمثيلية، المشاركة، التفويض، المشروعية، التفاعل، المساءلة، الشفافية، التضامن.

يتمثل تقييم الديمقراطية المحلية في قياس مستوى الرقابة المواطنية على القرارات التي تتخذها السلطات المحلية من جهة، والمساواة بين المواطنين في ممارسة هذه الرقابة من جهة أخرى، وذلك باعتماد أساليب عددية ونوعية. هو تقييم ذاتي نوعي تقوم به مجموعة تمثيلية لفاعلين محليين في مجال الديمقراطية في كل بلدية، ويقتضي جمع المعلومات وتحليلها وصياغة التوصيات. تمت استشارة عدد كبير من الأشخاص في إطار تقييم الديمقراطية المحلية (سلطات محلية، ممثلي الدولة على المستوى المركزي، فاعلين غير حكوميين) وذلك لأن الديمقراطية شأن عام ولا تهم فقط المجلس البلدي، ولأن تشريك جميع الأطراف المعنية من شأنه أن يضمن تبنّي أفضل للنتائج وتنوعا أكبر من حيث وجهات النظر.

إن تقييم الديمقراطية المحلية هو تمرين تشاركي، وتقييم بـ 360 درجة، يفيد قبل كل شيء في دعم الإصلاحات المجتمعية داخل البلدية. هو ليس أسلوبا كميا يمكّن فيما بعد من إحداث مؤشر أو احتساب مجموعة نقاط للديمقراطية المحلية من أجل المقارنة بين البلديات التونسية فيما بينها، كما أنه لم تقع أية مقارنة بين البلديتين. هو ليس تقييما للبلدية، بل تقييما لجملة الفاعلين في الجماعة المحلية بما في ذلك المجتمع المدني والسلطات اللامحروية. وهي مقاربة ترتكز في

جوهرها على وجوب حضور المواطن في صميم السياسات العامة، لذلك يركّز التقييم، حينما يكون مناسبا، على مقارنة وجهات نظر صاحب الحقوق (المواطن) والمسؤولين.

يتحقق تقييم الديمقراطية المحلية من خلال تنفيذ الخطوات التالية:

1. الإعداد والتخطيط (اختيار البلديات، حشد الفاعلين، إرساء الهيكل التنظيمي، تشكيل الفرق وتدريبها، ضبط خطط العمل)؛
2. تصميم الأدوات ((أدلة التقييم، أدلة المقابلات، دليل تقييم البلديات)؛
3. جمع البيانات وتحليلها (تصنيف البيانات، طرق جمعها، تحليل الأدبيات والاستشارات متعددة الأوجه والتوجهات، استخلاص النتائج)؛
4. إعداد التقرير والمصادقة (التحليل وصياغة كل ركيزة على حدة، توحيد التقرير الأولي، إعادة قراءة التقرير من قبل الأطراف المشاركة في التقييم ومن قبل قارئين من خارجهم، المصادقة عليه ضمن ورشة عمل مفتوحة، إعداد الصيغة النهائية للتقرير)؛
5. المناصرة والمبادرات المحلية والموازنة (لقاء ونقاش محلي، تبادل الخبرات على المستوى الوطني، موازنة التمشّي المتبع)

يدير المشروع فريقٌ متكون من ثلاثة أشخاص عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، تتمثل مهمتهم في دعم فريق التقييم البلدي على المستويين الفني واللوجستي وضمان الالتزام بالمنهجية، فضلا عن خبير مستقل (مستشار وطني) مسؤول عن متابعة الباحثين وتأطيرهم في نشاطهم البحثي وفي كتابة التقرير.

تم تشكيل فريق في كل بلدية بالشراكة مع الفاعلين المحليين. وتتمثل مهمة الفريق التقييم البلدي في الإعداد لعملية جمع المعلومات وتنفيذها، ثم القيام بالتحليل وإعداد التقرير. يتألف الفريق من 6 إلى 8 اشخاص، أكثر من 50% منه على الأقل نساء، وذو تجارب مختلفة ومتكاملة لضمان حسن أداء تقييم الديمقراطية المحلية: أستاذ(ة) جامعي(ة)، باحث(ة) في علم الاجتماع أو العلوم السياسية، أعضاء في إدارة البلدية أو الولاية، الإعلام المحلي، قاضي(ة)، محامي(ة)، ناشط(ة) مجتمع مدني.

تم اختيار المكلفين بالقراءات والمراجعات الخارجية من بين أشخاص من ذوي الخبرة المشهود بها في مجالهم ومقيمين بالمنطقة الجغرافية المعنية، وهي تُعنى بمراقبة جودة العمل الميداني، وتحليل تقييم الديمقراطية المحلية، وبقراءة التقرير، والتعليق عليه قبل المصادقة العامة عليه.

سير عملية تقييم الديمقراطية المحلية في بلدية أريانة

تم تقديم مشروع تقييم وضع الديمقراطية المحلية ومراحلها وتسييرها لرئيس بلدية أريانة. وإثر الحصول على موافقته، تم إطلاق دعوة للخبرات المحلية لتشريك الجهات الفاعلة من اختصاصات مختلفة لتشكيل فريق التقييم البلدي. وبعد تكوينه حول المنهجية ووضعها في السياق المحلي، انطلق الفريق في الاعداد للخطوة التالية ألا وهي جمع البيانات.

مكّنت ورشة عمل جمع المعلومات، فريق التقييم البلدي من تقديم العناصر الأولى للإجابة عن الأسئلة المطروحة في الملحق الأول لدليل التقييم ومن توفير التفاصيل اللازمة للتعمق في الأبحاث الموالية. كانت ورشة العمل هذه أيضا فرصة لتحديد خطة التقييم البلدي والتي بموجبها تَمَكن فريق التقييم البلدي من تنظيم الخطوات التي يجب اتباعها في المراحل التالية لجمع البيانات.

كما أنها تتضمن كلاّ من قائمة الأشخاص والكيانات والمنظمات الذين ستتم مقابلتهم، والمنهجية (مقابلة فردية، مقابلة جماعية، ورشة عمل متعددة الفاعلين، بحث وثائقي، الملاحظة)، وتوزيع المهام بين أعضاء فريق التقييم البلدي بطريقة عادلة بهدف جمع أكبر عدد ممكن من البيانات المطلوبة.

بعد هذه المرحلة التحضيرية، انصرف فريق التقييم البلدي إلى جمع البيانات وفقا للجدول الزمني المحدد مسبقا في خطة التقييم البلدي. وتم إجراء أكثر من 20 مقابلة ثنائية سواء حضوريا أو عبر الهاتف، مع مختلف ممثلي السلطات المحلية، منهم أعضاء المجلس البلدي المنتخب وممثلين عن السلطة المركزية على غرار ممثلي الإدارات الجهوية، ووكالات التنمية إلخ. كما تم إجراء مقابلة جماعية مع ممثلي المجتمع المدني المحلي للحصول على وجهات نظرهم. هذا وأطلق فريق التقييم البلدي استبيانا إلكترونيا على مواقع التواصل الاجتماعي بنيّة جمع بعض الردود لتكوين نظرة عامة حول تصورات المواطنين.

مكّنت البيانات التي تمّ جمعها طيلة مرحلة البحث الأولية فريق التقييم البلدي من إعداد مسودة أولية للتقرير تمّت مشاركتها ومناقشتها خلال ورشة عمل ضمت عديد الفاعلين ودُعي إليها ممثلون عن المؤسسات التي لم يتم استشارتها من قبل، على غرار مندوبية وزارة الشؤون الاجتماعية، المكتب الجهوي للاتحاد العام التونسي للشغل، فرع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بأريانة إلخ. ومثّل هذا اللقاء فرصة لإدراج كلاّ من البيانات غير المتوفرة وتلك التي تحتاج للتحسين والتعديل، بهدف جمع البيانات التكميلية.

بالتوازي مع ذلك، سنحت لأعضاء فريق التقييم البلدي فرصة التعرف على النظام اللامركزي الألماني وآليات المشاركة المواطنية، وذلك خلال زيارة دراسية إلى برلين امتدت على 3 أيام، ممّا سمح للفريق بالاستلهام من التجربة الألمانية.
أفضت التوصيات الصادرة عن ورشة عمل ضمت عديد الفاعلين إلى إنجاز بحث وثائقي تكميلي وبعض المقابلات الإضافية لمتابعة التوصيات والاقتراحات التي تم جمعها خلال الورشة، وذلك من أجل ضمان أن يكون تقييم الديمقراطية المحلية على أكمل وجه ممكن مع تحسين جمع البيانات المتاحة. تمت مناقشة النسخة الثانية من التقرير بين أعضاء فريق التقييم البلدي، وذلك خلال ورشة عمل لإدماج البيانات الجديدة التي تم الحصول عليها، كما حدد الأعضاء الجهات الفاعلة الرئيسية للقيام بالمراجعة الخارجية.

كما تمت مناقشة النسخة الثالثة للتقرير خلال ورشة عمل جمعت كلّا من فريق التقييم البلدي والمكلفين بإجراء المراجعة والقراءة الخارجية. سلّط اللقاء الضوء على الاستنتاجات الرئيسية للتقرير حول تقييم وضع الديمقراطية المحلية ببلدية أريانة، والمتعلقة بكل من المبادئ الوسيطة الثمانية. تم تقديم هذه الاستنتاجات والتحقق منها خلال جلسة عمل ضمت عديد الفاعلين في الديمقراطية المحلية. ساعدت التعليقات التي تم تقديمها من قبل فريق التقييم البلدي على صياغة التوصيات المقدّمة في الملخّص. وبذلك يكون قد تم استكمال هذا المسار التشاركي الذي استمر حوالي 9 أشهر (تجدر الإشارة أن تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد لم يُؤخذ بعين الاعتبار في تحليل تقييم وضع الديمقراطية المحلية).

أعضاء فريق المشروع:
جوسلان ليون: مدير البرنامج
آمنة مولهي: مسؤولة المجتمع المدني
بسام كراي: مستشار وطني

نيكولا قاريق: مستشار دولي

أعضاء فريق تقييم بلدية أريانة:

درة محفوظ: أستاذة تعليم عال اختصاص علم اجتماع وباحثة وخبيرة في الدراسات الجندرية
ليليا المديني: مديرة الشؤون القانونية والممتلكات ببلدية اريانة
لطفي عزالدين: محام بفرع هيئة المحامين بتونس
منال بن صغير: ناشطة بالمجتمع المدني
رفيق بن عبد الله: صحفي ورئيس تحرير بدار الصباح
ريم ستهم: قاضية بالمحكمة الإدارية بتونس
سمية الواعر: باحثة

المكلفين بإجراء المراجعة والقراءة الخارجية:

عليسة عمارة: مدرسة باحثة اختصاص إدارة وحوكمة
لطفي بن عيسى: خبير في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

2. دور السلطات المحلية في تونس وتأثيرها

بصدور الدستور التونسي في 27 جانفي 2014، أصبح التنظيم الإداري يقوم على التفريق بين المستوى المركزي مع إمداداته اللامحروية (الولايات، المعتمديات، العمادات) والمستوى اللامركزي مع جماعاته المحلية الثلاث: البلدية، والجهة، والإقليم. تخضع السلطات اللامحورية بشكل صارم إلى التسلسل الهرمي للسلطة المركزية. في المقابل، تتمتع السلطات اللامركزية بالاستقلالية الإدارية والمالية وتدار وفقا لمبدأ التدبير الحر كما ينص عليه الدستور والتشريعات الوطنية. يجب ألاّ تتدخل السلطات اللامحورية في عمل الجماعات المحلية، وإنما تحتفظ بصلاحيات الرقابة اللاحقة. وهذه المستويات المختلفة مدعوة للتعاون والتنسيق فيما بينها في ممارسة الصلاحيات الخاصة بكل منها. علاوة على ذلك، هناك هياكل أخرى مختصة بتقديم المرافق العمومية تعمل هي كذلك في المجال المحلي، على غرار شركات استغلال وتوزيع المياه، والغاز، والتطهير... يتسبب هذا التعدّد في الأطراف المتدخلة في حالات كثيرة من الخلل والتضارب مما يضر إلى حد كبير بمصالح المواطن المحلي.

الحياة المؤسساتية

على المستوى المؤسساتي، تدير الجمعات المحلية مجالسٌ منتخبة عن طريق الاقتراع العام والحر والمباشر (شبه مباشر بالمنسبة للأقاليم) والسرّي والشفاف والنزيه. وخصّت الانتخابات المحلية الأولى، التي أجريت في 6 ماي 2018 فقط البلديات. لم يتم حتى الآن انتخاب المجالس الجهوية التي لا تزال تُدار وفقا لقانون فيفري 1989. يضمن القانون الانتخابي لسنة 2014 والذي تم تنقيحه في 2017 تمثيلية للنساء من خلال قاعدة التناصف الأفقي والعمودي، وللشباب، وللأشخاص ذوي الإعاقة.

على مستوى المشاركة، يوفّر كل من الدستور ومجلة الجماعات المحلية الصادرة في 9 ماي 2018 عديد الآليات التي من شأنها أن تمكن المواطن المحلي من المشاركة في جميع مجالات الحياة المحلية. كما توفر آليات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة مشاركة واسعة وفقا لإمكانيات الجماعة المحلية. وتتراوح هذه الآليات من تقديم المعلومات إلى الاستفتاء المحلي الذي يتعلق فقط بإعداد برامج التهيئة والتخطيط العمراني. لاتزال المشاركة رهينة توفر الفضاءات العمومية، والتزام المواطن، والموارد المالية والبشرية، والقيادة المحلية.

وسائل العمل

تمثل الموارد المالية والبشرية الرهان الحقيقي من أجل ممارسة الصلاحيات الذاتية والمشتركة والمنقولة المعترف بها للبلديات بمقتضى الدستور وحسب ما حددته مجلة الجماعات المحلية. تمارس الصلاحيات المشتركة مع السلطة المركزية من خلال اتفاقية، إلا أن القانون المنظم لها لم يتم اصداره بعد. فيما يتعلق بالصلاحيات المنقولة من السلطة المركزية، فلا بد أن تكون مصحوبة بالموارد المناسبة لممارستها. وفي ظل غياب إطار قانوني يضبط مسألة نقل الصلاحيات، لا تزال اللامركزية تعد جزئية. بالنسبة للنزاعات حول الاختصاصات، فهي تحال للقاضي الإداري الذي له أن يمارس رقابة واسعة على القرارات والأنشطة البلدية.

بحكم عدم إسناد البلديات سلطة فرض الضرائب المحلية، بالنظر إلى انفراد مجلس نواب الشعب بها، تضبط المجالس البلدية فحسب المعاليم والرسوم البلدية التي خولها له القانون. وفي سبيل ممارسة أفضل لصلاحياتهم، أقر الإطار القانوني للمجالس عدة تدابير لتعزيز الموارد الجبائية وغير الجبائية. إن السلطة المركزية بدورها معنية بتدعيم الموارد الذاتية للجماعات المحلية من أجل تحقيق

التوازن بين المصاريف والنفقات. طبعا، تعد الاستقلالية الإدارية مضمونة بالإقرار للهيئات التداولية للجماعة اصدار قراراتها باستقلال تام عن السلطة المركزية واللامحورية، ويمكن لهذه الاخيرة اللجوء بصفة بعدية إلى القاضي للطعن في شرعية القرارات المتخذة.

فيما يتعلق بالموارد البشرية، تعاني معظم البلديات من نقص في الكفاءات. ولا يمكن للبلدية القيام بانتدابات إلا من خلال الالتزام بقاعدة عدم تجاوز سقف حجم كتلة الأجور بأي حال من الأحوال نصف مواردها الاعتيادية. على المستوى العقاري، للجماعات ممتلكات عمومية وخاصة تتصرف فيه بما تراه مناسبا، وينبغي أن تعمل على تثمينها حتى توفر لها موارد إضافية. على هذا الأساس، تكمن الصعوبة الرئيسية في عدم وجود بيانات إحصائية وخارطة لمخزونها العقاري.

من البديهي أن مجال عمل البلديات مهم. ومع ذلك، فإن كثرة العراقيل وتعدد مستوياتها من شأنه أن يؤثر على جودة المرافق المقدمة. وهو ما يتسبب في شعور المواطن بعدم الرضا. تعود هذه العراقيل أساسا إلى:

- عدم استكمال الإصلاح داخل الدولة
- عدم المصادقة على الإطار القانوني الذي ينظم الإدارة اللامحورية
- التأخير في المصادقة على النصوص التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية
- عدم توضيح العلاقة بين إدارة البلدية والمجلس المنتخب
- الانشقاقات السياسية داخل المجالس المنتخبة

لئن تواصل السلطة المركزية احتكارها للجانب الأمني، فإن القرارات المتخذة في المسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية تحتاج دعما على مستويات عدة. وهو ما يتسبب في جملة من العراقيل خاصة في مرحلة التنفيذ، نذكر على سبيل المثال أنه ليس لدى البلديات أعوان تراتيب بلدية، إذ أصبح هؤلاء الأعوان تابعين منذ 2012 لوزارة الداخلية.

المسؤولية والمساءلة

فيما يخص مراجعة الحسابات، تخضع الجماعات المحلية للرقابة المالية من قبل محكمة المحاسبات. طلب المجلس البلدي بأريانة منذ بداية عهدته الانتخابية وبصورة تلقائية عن طريق المراسلات أن يتم تدقيق تصرفه المالي وتقييمه من قبل محكمة المحاسبات والهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية التابعة للحكومة. على المستوى الإداري، يخضع التصرف المالي للبلديات لرقابة لاحقة من قبل الوالي وأمين المال الجهوي، اللذان يمكنهما إحالة أية مخالفات مالية على محكمة المحاسبات. بحلول سنة 2020، ووفقا للأحكام الانتقالية لمجلة الجماعات المحلية، لم تعد البلديات خاضعة لرقابة مسبقة من قبل مراقب المصاريف العمومية. ولكن، تواصل البلدية طلب الموافقة المسبقة من مراقب المصاريف قبل أي عملية مالية. يمكن لدافعي الضرائب المحليين أيضا اللجوء إلى محكمة المحاسبات في مسائل إعداد الميزانية، وتنفيذها وتوازنات المالية.

بمجرّد انتخابه، لا يمكن حل المجلس البلدي ولا تعليق أنشطته إلا من قبل السلطة المركزية وذلك وفقا لإجراءات صارمة للغاية. وارتقت مساءلة أصحاب القرار المحلي إلى رتبة مبدأ ينظم عمل المرفق العام المحلي. توجب مجلة الجماعات المحلية المجلس البلدي بإجراء تدقيق خارجي لأساليب التصرف في المرافق العمومية الاقتصادية خلال السنة الأخيرة من عُهدته. كما يمكن لـ 5% من الناخبين المحليين أن يطلبوا كتابيا المجلس البلدي تقديم توضيحات في مسائل مختلفة (الفصل 35 من المجلة). ويمكن أيضا لكل مواطن أو جمعية مساءلة رئيس البلدية بخصوص نفقات أو موارد

معينة من خلال تقديم طلب في الغرض. قد يُطلب من رئيس البلدية خلال الاجتماعات التمهيدية لجلسات البلدية العادية أوفي جلسات الاستماع إعلام المواطنين الحاضرين حول التصرف المالي للبلدية.

3. بلدية أريانة: السياق

3.1. تاريخ بلدية أريانة

أريانة هي مدينة قديمة جدا، يتجاوز عمرها الألف سنة. يُروى أن اسمها مستعار من قبيلة من أصل يمني (تدعى إيريان) استقر الحكم فيها في القرن 19 عند الأغالبة، وكان ذلك في المنطقة البلدية الحالية[1]. تعني «أريانة» «الفضيلة» أو المدينة التي يطيب فيها العيش. أول سكان أريانة كانوا من المزارعين. مع مرور الزمن، انضمت إليهم مجموعة أندلسية تعمل في مجالي التجارة والحرف[2]. طيلة قرون، كانت أريانة موطنا لأشخاص من أديان وأصول مختلفة. اختارتها العائلات اليهودية كمكان إقامتهم مع أوائل القرن 18، ثم قدمت إليها عائلات أخرى من الجزائر وليبيا والمغرب. مع نهاية القرن 19، استقرت على أراضيها عدّة عائلات أرستقراطية، قدمت أساسا من المدينة القديمة بتونس للاستفادة من رعاة الغنم. وفي القرن الـ20، استقر فيها عمال قدموا من المناطق الداخلية للبلاد للعمل في حقول الزيتون [3] .

تعدّ أريانة ذات تراث تاريخي مهم. من أشهر المعالم الأثرية في المدينة، نذكر على سبيل المثال ضريح سيدي عمار المعروفي، حامي أريانة ضد الحملة الصليبية التي قادها القديس لويس سنة 1270م فترة حكم السلطان الحفصي المنتصر بالله.

تمّ تأسيس بلدية أريانة بمقتضى الأمر العلي الصادر في 1908 تحت الحماية الفرنسية، وكانت تدار من قبل لجنة معينة وغير منتخبة حتى تنظيم أول انتخابات محلية بعد الاستقلال سنة 1957. إداريا، كانت بلدية أريانة تتبع ولاية تونس على مدى عقود. لكن منذ سنة 1983، أي منذ إحداث ولاية أريانة، أصبحت البلدية تابعة لها. تضم ولاية أريانة حاليا 7 بلديات ومعتمديات تتشارك نفس المنطقة الترابية وهي: أريانة، سكرة، رواد، المنيهلة، التضامن، قلعة الأندلس، سيدي ثابت. لم يتم تمديد بلدية أريانة جغرافيا وذلك لتعميم النظام البلدي على كامل التراب الوطني في 2016 طبقا لما ينص عليه الفصل 131 من دستور جانفي 2014.

1جاك طيب، « une des banlieues de Tunis, l’Ariana »، متحصل على شهادة الدراسات المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس، تحت إشراف جوندي بواكس، جامعة السوربون باريس، 1960.

2 أندريه ريموند ، « L’installation des andalous à Tunis au XVII siècle »، معهد البحوث في المغرب العربي المعاصر، 2005، ص ص 155-151، www.books.openedition.org، (تمت زيارة الموقع الالكتروني بتاريخ 02/05/2020).

3 جاك طيب، نفس المرجع .

3.2. المجال الترابي لبلدية أريانة

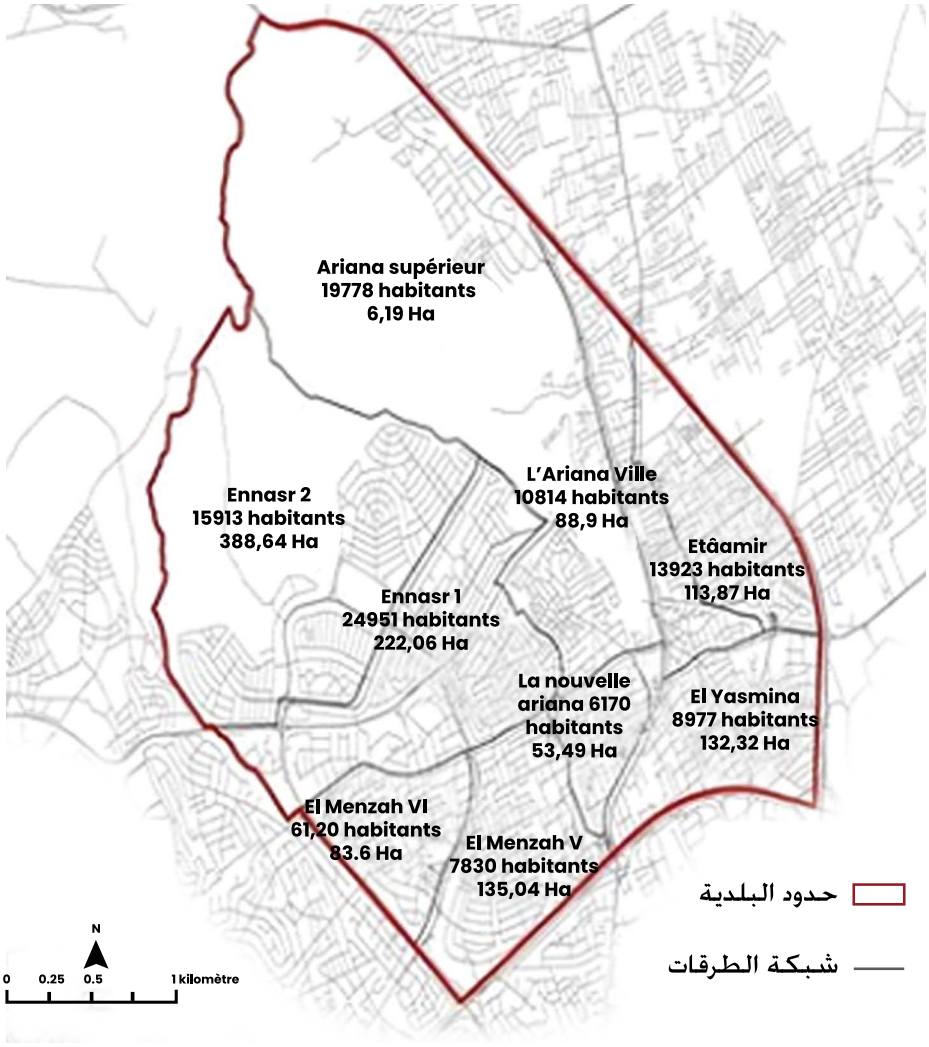

المصدر: وزارة الشؤون المحلية- 2016

البلدية : اريانة	
مجموع السكان :	114486
المساحة (ك2) :	18,38
أريانة الجديدة	6170
أريانة العليا	19788
أريانة المدينة	10814
المنزه الخامس	7830
المنزه السادس	6120
التعمير	13923
الياسمينة	8977
النصر 1	24951
النصر 2	15913

تقع البلدية على سهل كبير يبلغ عرضه 12 كم، يربطه شمالا جبل النحلي (يبلغ طوله 200م). ويربط هذا السهل أيضا جبل المنار (سيدي بوسعيد) ومدينة قرطاج القديمة. تقدر مساحة البلدية بـ 2000 هكتار ذي صبغة سكنية، بنسبة تعمير بلغت 90,8%[4]. فقدت المدينة الكثير من الأراضي الفلاحية بسبب التوسع العمراني بنسق غالبا ما يكون سريعا وفوضويا، خاصة في المناطق الشعبية بعد ثورة 2011. يتسبب هذا التعمير الترابي الذي لا يخضع إلى الكافية في توتر بين السلطات المحلية والمتساكنين، وكذلك في مشاكل تتعلق بالتخطيط العمراني، وأخرى بالصحة والبيئة والسلامة أثناء الفيضانات وكلما هطلت أمطار غزيرة. ينّشط هذا البناء العمراني والحركة التجارية الحياة المحلية بأريانة، إلا أنهما مصدرا تلوث.

تتعرض مدينة أريانة بنسق متزايد منذ سنة 1990 إلى كوارث طبيعية تعود أسبابها على الأرجح إلى التغيرات المناخية، وآخرها فيضانات أكتوبر 2019. وتعد البيئة الطبيعية للبلدية في تدهور كبير بسبب البناء الفوضوي. كما أن الأراضي بالبلدية مهددة بالتعرية والتلوث. أما جودة المياه الجوفية في بلدية أريانة، هي الأخرى أتلفت بسبب الضغط البشري الشديد[5].

3.3. الكثافة السكانية ببلدية أريانة

ملاحظة: تم اعتماد البيانات الديمغرافية الموجودة بالتعداد الذي أجراه المعهد الوطني التونسي للإحصاء سنة 2014 مالم يُذكر خلاف ذلك. تصف هذه البيانات الوضع آنذاك، وهي في تطور منذ ذلك الحين.

بلدية أريانة هي ثالث أكبر بلدية تونسية من حيث الكثافة السكانية (1200 نسمة/كم2)، ويبلغ عدد سكانها 114486 نسمة. وهي ثاني أكبر بلدية في ولاية أريانة بعد بلدية سكرة. تمثل النساء 50,4% من مجموع السكان مقابل 49,6% للرجال. مع ذلك، تعد بلدية أريانة ذات خصوصية مقارنة بأغلب بلديات الولاية نظرا لنسبة التهرّم المرتفعة والتي تشهد تراجعا تدريجيا. هكذا، بلغ متوسط عمر السكان في أريانة سنة 2014، 35,04 سنة مقابل 32 سنة في تونس[6]. وتبلغ نسبة من تجاوز عمرهم 60 سنة، 14,43% (المعدل الوطني هو 11,38%)، أما نسبة الأطفال دون سن 15 سنة، فتبلغ 19,44% (المعدل الوطني هو 24,31%).

يمثل المسلمون السنيون الأغلبية الكبرى في السكان، لكن هناك أيضا بعض العائلات اليهودية. تعود الأصول الدينية السكان الأجانب الذين استقروا في أراضي البلدية لأسباب مهنية سواء بشكل قانوني (شركات أجنبية ومنظمات حكومية وغير حكومية) أو سرّي إلى الديانة المسيحية. وهي جالية أجنبية غير متجانسة (المقيمون في إطار قانوني هي من أصول مختلفة: أوروبية وعربية وغيرها، أما المقيمون في إطار غير نظامي خاصة منذ 2011، فأغلبهم من ساحل العاج). استقر في أريانة بين سنتين 2009 و2014 ما يقارب 2300 أجنبي، وهم يمثلون بالتالي 1,6% من سكانها خلال سنة 2014.

ونظرا لجاذبيتها التجارية والإدارية، تستقبل أريانة في الواقع عددا من الوافدين للعمل يوميا يفوق عددهم المقيمين رسميا هناك. يأتي العديد من الموظفين للعمل هناك دون أن يكونوا معنيين

---

4 http://www.investintunisia.tn/Fr/ariana-en-bref_114_384 .

5 علي خضر، ج. قفصي، ار. أطلس ولاية أريانة، وزارة النقل والتجهيز، الإدارة العامة للتخطيط العمراني، 2011

0 http://www.mehat.gov.tn/fileadmin/user_upload/Amenagement_Territoire/AtlasArianaFrV2.pdf.

6 المعهد الوطني للإحصاء، 2014.

بدفع الضرائب المحلية. واستنادا لكونها بلدية مركز الولاية، فإن ذلك جعلها مركزا إداريا رئيسيا لضواحي تونس، وهي تجذب خلال الأسبوع العديد من الوافدين غير المقيمين.

يُحيي هذا التنوع الكبير مسألة الهوية، خصوصا خلال المناسبات الاحتفالية على غرار مهرجان الورد [7].

يشتكي سكان أريانة الأصليين من تأثير الهجرة الجماعية على تقاليد المدينة والعلاقات الإنسانية القائمة منذ قرون. تتسع الفوارق بين المناطق الأكثر ثراء والمناطق الأكثر حرمانا والتي هي أقلّ نفوذا إلى المرافق الاجتماعية المشتركة وتعاني من مشاكل الازدحام والتلوث بسبب عدم التحكم في التعمير والتهيئة الترابية.

3.4. الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية

ملاحظة: تم اعتماد البيانات الاجتماعية الموجودة بالتعداد الذي أجراه المعهد الوطني التونسي للإحصاء سنة 2014_ مالم يُذكر خلاف ذلك. تصف هذه البيانات الوضع آنذاك، وهي في تطور منذ ذلك الحين. بحصولها على مؤشر تنمية جهوية يفوق 0,54، تحتل معتمدية أريانة المرتبة الرابعة من بين المعتمديات الأكثر تقدما بتونس[8]. وتعد بلدية أريانة في الواقع من بين البلديات الأكثر ازدهارا في البلاد حيث تعدّ مختلف أوجه الفقر فيها سواء المتعلقة بالدخل أو السكن أو النفاذ إلى المرافق الاجتماعية، الأقل انتشار.

الخصائص الاجتماعية

نظرا لكونها مركزا إداريا وتجاريا، شهد قطاع الخدمات في البلدية تطورا ملحوظا منذ عقود على حساب القطاع الفلاحي، ويعود ذلك لارتفاع نسبة التحضّر، ممّا تسبّب في تغيير صورة المدينة. للقطاع الصناعي وزن في النشاط الاقتصادي للبلدية. والمنطقة الصناعية تحتل جزءا من ترابها، وهي موطن للصناعات بجميع أنواعها خصوصا تلك التي تتخذ شكل مؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم. وبالرغم من وجود العديد من المعالم التاريخية (قصور، منتزهات) فلا تعد المدينة وجهة سياحية.

الظروف المعيشية

تتمتع بلدية أريانة بأعلى نسبة نفاذ إلى المرافق العمومية في الولاية. ففي سنة 2014، تتمتع 99,9% من المنازل بمياه الصنابير، و99.9% من المنازل موصولة بالكهرباء، و87,5% موصولة بالغاز الطبيعي، و98,6% موصولة بشبكة التطهير. تبدو هذه التقديرات مبالغا فيها، بالنظر إلى تكاثر البنايات الفوضوية على أراضي البلدية منذ الثورة، والتي ليست كلها موصولة بشبكات البنية التحتية الأساسية. للتذكير، يتطلب الربط بشبكة المياه الوطنية على وجه الخصوص الحصول على تصاريح البناء. وفيما يتعلق بالسكن العائلي، بلغ عدد المساكن 39773 مسكنا لـ 32492 أسرة. تتمثل نسبة السكان الذين يتملكون من السكان يملكون منازل خاصة 62%، وهذه النسبة أقل من معدل الولاية (67%).

---

7 تم افتتاح المهرجان بكرنفال عبر بالمدينة. ثم هو مراوحات جمعت بين معرض الورود ومعرض الحرفيات ومساهمة بعض الفنانين وتزيين الأرصفة واللوحات الجدارية في مجد الورود وبطولة الشطرنج والرسوم المتحركة المفتوحة للأطفال حول موضوع الوردة.

8 المعهد التونسي للتنافسية والدراسات الكمية (2018).

التعليم

تُعد النتائج التعليمية لبلدية أريانة أعلى من المتوسط التونسي وذلك على جميع المستويات كا محو الأمية، نسبة التمدرس، المستوى التعليمي، استخدام الانترنت. وهو ما يعكس مستوى معين للثروة في البلدية وللبنية التحتية الجيدة ولنظام التعليم والاتصالات، وللقدر كبير من المساواة بين الأنواع الاجتماعية خاصة، ذلك أن الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالأمية والمستويات التعليمية تُعد أقل من تلك المسجلة في تونس عموما. إن نسبة النساء في أريانة اللواتي أكملن تعليمهن الثانوي (بنسبة 38,1%) أكبر من نسبة الرجال (37,5%)، وذلك على عكس الوضعية بالنسبة للمعدل الوطني (32,9% مقابل 40,3%).

المجال	بلدية أريانة	ولاية أريانة	على الصعيد الوطني
محو الأمية	4,40% النساء: 6,6% الرجال: 2,1%	11,2% النساء: 15,5% الرجال: 7,2%	19,3% النساء: 25,6% الرجال: 12,8%
التمدرس (بين 6 و14 سنة)	99,1% النساء: 99,2% الرجال: 98,9%	98,2% النساء: 985% الرجال: 97,9%	95,9% النساء: 96,1% الرجال: 95,7%
المستوى التعليمي (العمر: 10 سنوات أو أكثر)	لا شيء: 4,4% الإبتدائي: 15,0% الثانوي: 37,8% الجامعي: 42,8%	لا شيء: 11,3% الإبتدائي: 26,9% الثانوي: 39,6% الجامعي: 22,2%	لا شيء: 19,3% الإبتدائي: 31,9% الثانوي: 35,6% الجامعي: 12,1%
استخدام الانترنت	75,5%	52,2%	36,9%

تضمّ بلدية أريانة مدارس عمومية أكثر من المدارس الخاصة (9 مقابل 4). كما تضمّ مدرستين إعداديتين إحداهما نموذجية، ومعهدين ثانويين أحدهما نموذجي، ومؤسسة تكوين مهني. تتمتع العائلات بأريانة بسهولة النفاذ للمدارس الابتدائية، نظرا لكون 2,7% فقط من العائلات يقطنون على بعد من كيلومترين عن مدرسة ابتدائية (مقابل 10,1% في تونس). تعدّ وضعيتهم مميزة أيضا فيما يخص التحاقهم بالتعليم الثانوي. وتعتبر نسبة عدد التلاميذ لكل معلم في المدارس الابتدائية عالية جدا (أنظر القسم 4. 3)، خصوصا في المدارس العمومية، وهو ما ينعكس على جودة التعليم.

المجال	بلدية أريانة	ولاية أريانة	على الصعيد الوطني
معدل المسافة بين المساكن و المدرسة الابتدائية	أقل من 1 كم: 76,4% أكثر من 2 كم: 2,7%	أقل من 1 كم: 63,1% أكثر من 2 كم: 4,7%	أقل من 1 كم: 57,8% أكثر من 2 كم: 10,1%
معدل المسافة بين المساكن و المعاهد الثانوية	أقل من 1 كم: 47% أكثر من 2 كم: 3,8%	أقل من 1 كم: 41,3% أكثر من 2 كم: 11,9%	أقل من 1 كم: 33,5% أكثر من 2 كم: 28,3%

الصحة

فيما يتعلق بالهياكل الصحة، يوجد بأريانة مستشفيين جهويين و4 مستوصفات ومركزا حماية للأم والطفل. وللقطاع الخاص في مجال الصحة أهمية ويشهد تطورا مستمرا (تضم الولاية سنة 2018، 644 طبيبا)[9]. تتركّز مرافق الصحة العمومية والخاصة في وسط المدينة أو في إطار محيطها ببعض الكيلومترات. في الواقع، تقيم 67,4% من الأسر على بعد كيلومترين من مستشفى محلي[10]، مقارنة بـ 43,4% على المستوى الوطني. وتُضمن إمكانية النفاذ إلى المرافق الصحية عبر وسائل النقل العمومي أو الخاص وذلك بأسعار معقولة، إلا أن جودة النقل لا تزال متوسطة (معدات تنقصها الصيانة ومتداعية نسبيا).

الاقتصاد المحلي

يستحوذ قطاع الخدمات على نصيب الأسد من النشاط الاقتصادي في أريانة وأكثر من 80% من الوظائف، ممّا يجعلها البلدية الأوفر خدمات في الولاية. بوجود 3000 مبنى تجاري مسجل، تعدّ أريانة المدينة مركزا مهما للأنشطة التجارية يضم الكثير من المحلات التجارية الكبيرة. تمثل هذه المرافق عاملا قويا للجاذبية التجارية في البلدية ومصدر ثروة ضريبية. هذا وعزّز قرب البلدية من مدينة تونس (4 كم) وجودة الطرقات ومواصلات النقل عموما، تطور قطاع الأنشطة المتعلقة لتقديم الخدمات (المالية، التأمين، الاتصالات إلخ)[11]. ومع ذلك، فإن توسع الاقتصاد المحلي يعوقه التطور الحضري غير الملائم (ازدحام الطرق) والذي يتسبب في أضرار بيئية.

يتكوّن النسيج الصناعي أساسا من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبالنظر لعم احتوائها لمناطق مؤهلة للحصول على امتيازات جبائية ولا لمناطق صناعية، لا تستقر بها إلا بصفة ضئيلة الشركات الميكانيكية والصناعية. كما هو الحال في مناطق أخرى بالجمهورية التونسية ، تتعرض الشركات التي تمارس نشاطها داخل المجال الترابي البلدي إلى منافسة القطاع غير النظامي الذي ما فَتِأَ يتنامى ويتسبب في ازدحاما مضرّا بالمسالك العمومية، وذلك في سبيل بيع السلع المهربة. النشاط الفلاحي في أريانة مهمّش، وذلك بسبب الانفجار العمراني. وعلى الرغم من كل شيء، تحافظ المدينة على مهرجان الورد السنوي الذي يسمح بخلق صناعة صغيرة للعطور والحرف المحلية.

توزيع السكان العاملين حسب مجال النشاط (بيانات المعهد الوطني للإحصاء، 2014)

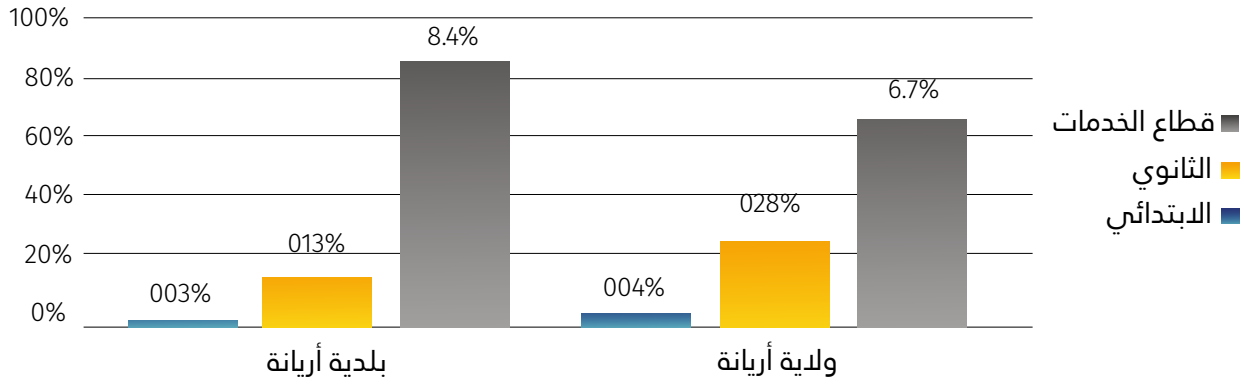

9 وزارة الصحة العمومية، الصحة العمومية في تونس، تقدير 2018، صدرت سنة 2019، ص11.
10 المعهد الوطني للإحصاء، 2014.
11 http://www.investintunisia.tn/Fr/ariana-en-bref_114_384 .
12 يمثل القطاع غير المنظم 54% من الناتج الداخلي الخام بتونس (المصدر: Jeune Afrique، مارس 2018).

كما أشرنا في المقدمة، وفقا لبيانات تعداد 2014، وعلى الرغم من التراجع النسبي للمناخ الاقتصادي بتونس في السنوات الأخيرة، يبقى الفقر هامشيا في بلدية أريانة مقارنة ببقية البلاد. إنّ حركية الاقتصاد المحلي وطبيعته الخدماتية بامتياز، جعلت من سوق العمل ديناميكيا وفي نمو مستمر. لذلك، فإن نسبة البطالة في المدينة هي أضعف بنسبة 50% من المعدل الوطني. كما أن مواطن الشغل المناسبة متوفرة بشكل جيد هناك، حيث لا تبلغ نسبة المعطلين عن العمل من بين المتخرجين الشباب 6% فقط مقابل 20% على الصعيد الوطني. من جهتها أيضا، تشتغل غالبية النساء في أريانة في ظروف أقل خطورة في تلك التي يمكن أن تعمل فيها المرأة خارج أريانة.
ومع ذلك، فإن الفقر موجود في المدينة ولايزال متركزا في بعض الأحياء. نظرا للمستوى الرفيع للمرافق الاجتماعية الجماعية بأريانة، يظلّ معدل الفقر بأبعاده المتعددة والذي يُقاس بمدى الحرمان من النفاذ إلى الصحة والتعليم والماء والكهرباء ومواطن الشغل، أقل بكثير من المعدل الوطني (5.5% مقابل 20%).

المجال	بلدية أريانة	ولاية أريانة	تونس
معدل الفقر (الدخل)	بيانات غير متوفرة	5,4%	15,2%
معدل الفقر متعدد الأبعاد[13]	5,5%	14,8%	29%
البطالة (15 سنة فأكثر)	7,45%	11,2%	14,8%
البطالة في صفوف الشباب خريجي التعليم العالي	6,11%	10,5%	20%
البطالة في صفوف النساء	9,4%	15,6%	22,4%

بخصوص الموارد المالية للبلدية، فهي تتأتى أساسا من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة المستغلة للملك العام، ومن مداخيل الانتفاع بالمرافق العمومية، ومن الأداءات والرسوم عن المتعلقة بالخدمات الإدارية المختلفة.

3.5. الأطراف الفاعلة في الديمقراطية المحلية

الفاعلون العموميون

يتكون المجلس البلدي المنتخب في 6 ماي 2018 من 36 عضوا (18 امرأة و18 رجل)، ولا يوجد أي عضو للمجالس من ذوي الإعاقة. ويوزع الأعضاء المنتخبون على 13 قائمة، منها 4 قائمات حزبية (ح) و9 قائمات مستقلة (م).

13 يقيس معدل الفقر متعدد الأبعاد النسبة المئوية للعائلات المحرومة من حقها في الوصول إلى التعليم والصحة والظروف المعيشية الجيدة والشغل. المعهد الوطني للإحصاء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة أكسفورد المعنية بالفقر والتنمية البشرية (2016). http://nawaat.org/portail/wp-content/uploads/2017/01/INS-etude-cache.pdf.

اسم القائمة	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
قائمة أريانة تلمنا (م)	1069	3,64%	1
قائمة الورد (م)	1205	4,10%	2
قائمة أريانة المزيانة (م)	1041	3,54%	1
قائمة النهضة (ح)	4109	13,99%	6
قائمة نداء تونس (ح)	4846	16,50%	6
قائمة بني وطني (ح)	1091	3,71%	1
قائمة أريانة في القلب (م)	702	2,39%	0
قائمة الاتحاد المدني (م)	1179	4,01%	2
قائمة أريانة أنا وانت (م)	1221	4,16%	2
قائمة الشموخ (م)	571	1,94%	0
قائمة أريانة في عينيا (م)	261	0,89%	0
قائمة الجبهة الشعبية (ح)	864	2,94%	0
قائمة الأفضل (م)	11213	38,18%	15

شهد المجلس استقالة 4 أعضاء، جميعهم لأسباب شخصية حالت دون إمكانية الإيفاء بالتزاماتهم. أدّى آخر عضوان ملتحقان بالمجلس اليمين في 6 ماي 2020 ليحلوا محل العضوين المستقيلين، وهما يمثلان قائمة الأغلبية: «الأفضل» وحزب «النهضة».

تضم البلدية 572 موظفا عموميا من مختلف الرتب، من بينهم 29% فقط من النساء. ومع ذلك، فإن أغلب النساء يشغلن وظائف إدارية- أغلبهن من الإطارات العليا، مقارنة بالرجال، الذين يمثلون الأغلبية في الوظائف التي تتطلب مهارات دنيا، لاسيما في الخدمات البلدية الأساسية (تنظيف الشوارع، الشرطة البلدية والبيئية).

توزيع رتب الموظفين البلديين حسب الجنس (أريانة المدينة)

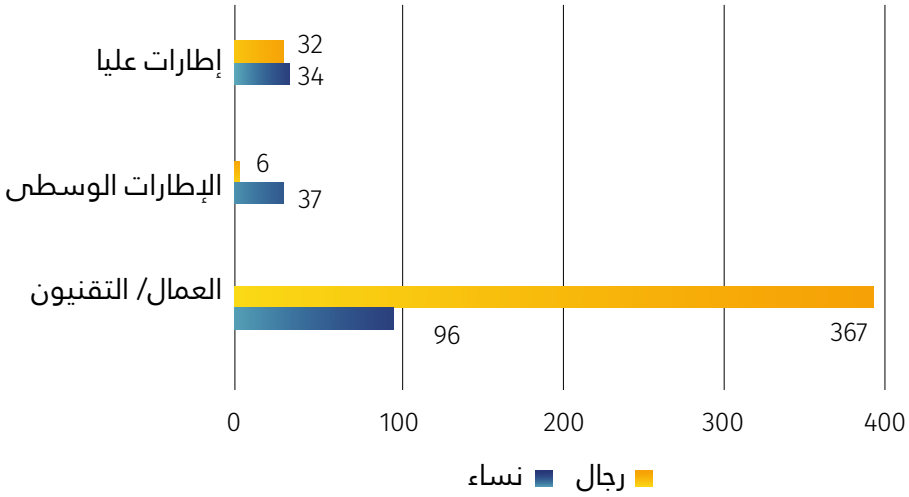

تضم البلدية 4 دوائر بلدية وهي: أريانة المدينة، المنزه، رياض النصر، أريانة العليا، وهناك حديث حول إمكانية إحداث دوائر أخرى. لكل دائرة رئيس ومجلس له صلاحيات استشارية. فيما يتعلق بالتمثيلية السياسية على الصعيد الوطني، يوجد في مجلس نواب الشعب الحالي 8 نواب تابعين للبلدية.

يتمركز العديد من الفاعلين العموميين اللامحوريين (الولاية، المعتمدية، رئيس المنطقة) والمنشآت والشركات العمومية، على التراب البلدي، وهو ما يجنب المواطن المحلي عناء التنقل خارج المدينة لقضاء حاجياته الأساسية.

الفاعلون غير العموميين

يوجد بالبلدية نسيج جمعياتي قوي نوعا ما وينشط في عديد المجالات مثل البحث العلمي، تمكين المرأة، الرياضة، الثقافة، التنمية الاقتصادية، البيئة إلخ. يبلغ عدد الجمعيات المسجلة من تلقاء نفسها في سجل البلدية المفتوح 38 جمعية من مجموع 1179 جمعية على مستوى الولاية (إلى حدود 31 ديسمبر 2019). إلا أن العديد من الجمعيات الدينية الموجودة في بلدية أريانة غير مسجلة في السجل البلدي للجمعيات، كما تنص عليه مجلة الجماعات المحلية. وهذه الجمعيات ناشطة ويمكن أن تؤثر في المتساكنين وتساهم بطريقة إيجابية أو سلبية، مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة الشؤون المحلية. بالنسبة لوسائل الاعلام، فقد بادرت اللجنة الخاصة بالتواصل والاعلام بالشراكة مع جمعية سيكلامان بمشروع احداث محطة إذاعة بلدية على الواب، وأبرمت للغرض اتفاقية لتركيز فريق الحرير المتكون من متطوعين من المجتمع المدني. وأدرج المشروع في ميزانية البرنامج السنوي للاستثمار (2016-2017)، وتم إطلاق المحطة الاذاعية منذ 2017 من قبل النيابة الخصوصية (أنظر المنشورات المتصلة على الصفحة الرسمية للبلدية: أشغال المقر، الافتتاح، انطلاق البث إلخ). منذ الانطلاق، طُرح مشكل متعلق بطرق إدارة المحطة وتسييرها، ونظرا لعدم تمكن موظفي البلدية من التكفل بها، تم تعليق المشروع حتى سنة 2019. وتولت الجمعية آنفة الذكر تبني المشروع استجابة لطلب اللجنة. حاليا، الإذاعة تشتغل، ويقوم فريق التحرير (منخرطو المجتمع المدني الناشطون والمنتخبون فيما بينهم) بإنتاج برامج من حين لآخر لتغطية الأحداث البلدية بصفة حصرية. أما بالنسبة لوسائل الاعلام الوطنية، فهي توفر تغطية إعلامية واسعة لأنشطة البلدية.

وبالنسبة للمنظمات النقابية للأعراف والعمال، فهي حاضرة بشكل جيد في حياة المجتمع من خلال

فروعهم الجهوية. وتلعب النقابة المركزية دورا في تعبئة الشارع وحشده وتشكّل قوة وساطة أثناء الأزمات الاجتماعية. لا يقتصر الاتحاد العام التونسي للشغل على دوره الاجتماعي المتمثل في الدفاع عن ذويه ومنخرطيه، بل هو يتدخل أيضا في الشؤون السياسية سواء على الصعيد الوطني أو المحلي[14]. وهناك نقابات مستقلة أخرى كتلك المتعلقة بقطاع الأمن وهي تنشط على المجال الترابي البلدي.

تتكون المؤسسات الدينية من مساجد تشرف عليها الدولة (من خلال وزارة الشؤون الدينية) وبعض الأولياء الصالحين. تتواجد الجمعيات المحلية التي تنشط في تعليم القرآن وممثلي الجمعيات الوطنية للائمة والوعاظ والتي تتكاثر بشكل كبير. ويكمن تأثيرهم في خطب صلاة الجمعة التي يعلق فيها الأئمة على الشؤون السياسية المحلية والوطنية. كما تنظم المؤسسات الدينية أيضا أنشطة خيرية خصوصا بمناسبة الاحتفالات الدينية أو في مستهل السنة الدراسية لمساعدة العائلات المعوزة. أما الهياكل الاجتماعية التقليدية العائلية والقبائلية والموجودة في مناطق أخرى من تونس، فنادرا ما توجد على أراضي البلدية. ويبقى للأولياء الصالحين وعلى غرار عدة بلديات تأثير واضح على شريحة من السكان، وتنظم بصورة دورية عدة مهرجانات صوفية، كمهرجان «خرجة سيدي عمار» ومهرجان «عيساوية أريانة».

3.6. الأمن الإنساني

مخاطر على الأمن الإنساني في البلدية

يتعرض التراب البلدي في كثير من الأحيان لموجات مطر غالبا ما تنتهي بفيضانات كارثية (آخرها سنة 2019)، ويرجع ذلك بصورة جزئية إلى تضاريس البلدية (سهل) ولكن أيضا -وعلى وجه الخصوص- إلى تنامي البناء العمراني الفوضوي في هذه المدينة خلال العشرية الأخيرة. وتعرقل هذه البنايات المسار الطبيعي للأودية التي تعبرها. تفضي طبيعة التضاريس البيئية إلى تمدد مياه الفيضانات وإطالة مدة ركود مياه الأمطار [15].

إن الحالة السيئة للبنية للتحتية لصرف مياه الأمطار والتي تكون في الغالب سيئة الصيانة، والممارسة المستمرة للتخلص من النفايات من قبل المتساكنين والشركات بطريقة غير قانونية على أراضي البلدية، من شأنهما أن يعمّقا أيضا آثار الأمطار الغزيرة. عند حدوث مثل هذه السيول، يتعطل الوصول إلى المدينة نتيجة للكثافة السكانية العالية وضيق مسالك الطريق العام. أضف إلى ذلك، فعند حدوث الكوارث الطبيعية، تتعرض سلامة المتساكنين والممتلكات إلى مخاطر عدة خاصة مع تزايد أعمال السرقة والنهب. وتواجه كل من المناطق الشعبية والميسورة نفس الدرجة من الخطر وتتعرض لنفس العواقب التي تستتبع الفيضانات. فضلا عن الفيضانات التي تؤثر بشكل كبير على المناطق الشعبية، تتعرض البلدية بأكملها أيضا إلى الإزعاج بسبب الكلاب الضالة وانتشار الحشرات.

قد حاولت البلدية اتخاذ تدابير للحد من البناء الفوضوي، وبالتالي تقليل مخاطر الكوارث الطبيعية. إلا أنه منذ ثورة 2011، تراجع احترام سيادة القانون في أريانة، تماما كما هو الحال في أماكن أخرى في تونس. وغالبا ما تنتهي محاولات الشرطة البلدية لتطبيق قرارات هدم المباني غير القانونية بأعمال العنف في الشوارع والاضرار بالفضاء العام. يتعرض المسؤولون وأعوان البلديات غالبا للتهديد، وأحيانا للاعتداء، ممّا ما يمنعهم من تطبيق تلك القرارات.

---

14 بسام الكراي، , intermediation and pressure: the three roles of the UGTT in Tunisia's post-revolutionary constitutional process ، بالغريف، ماكميلان، 2019، ص ص 144-123

15 علي خضر، ج. قفصي، ار. أطلس ولاية أريانة، وزارة النقل والتجهيز، الإدارة العامة للتخطيط العمراني، 2011 http://www.mehat.gov.tn/fileadmin/user_upload/Amenagement_Territoire/AtlasArianaFrV2.pdf

ففي دائرة رياض النصر وحده على سبيل المثال، لم يتم تطبيق أكثر من 140 قرار بهدم توسعات مقاهي تعود إلى سنتين 2015 و2016، وذلك نتيجة مقاومة أصحابها أو شاغليها فضلا عن عدم توفر الدعم من قبل السلطات المركزية. ولمعالجة هذا الوضع، أحدثت البلدية لجنة خاصة غير منصوص عليها في مجلة الجماعات المحلية تحت تسمية «لجنة متابعة تنفيذ القرارات». وتتكون من المستشارين البلديين والإداريين والشرطة البلدية والشرطة البيئة وتجتمع مرة في الأسبوع. عموما، يعد الوضع الأمني آخذا في التدهور، وتعد ولاية أريانة من بين الثماني ولايات تونسية الأكثر تضررا من الجرائم (سطو، اختلاس، تحويل وجهة قُصّر، تجارة المخدرات، السرقة باستعمال العنف، السرقة المجردة) [16].

آليات حماية الأمن الإنساني

لا يزال مجهود المجتمع المحلي في مواجهة الكوارث الطبيعية غير كاف. وهو يتعرض للعراقيل التالية:

-الجمود المؤسساتي ونقص التنسيق وأحيانا تناقض الإجراءات بين مختلف الفاعلين المحليين والحكوميين المتداخلين في الوقاية من المخاطر ومجابهة الكوارث، ونعني بهم: البلدية، ووزارة التجهيز، وديوان التطهير، ووزارة الفلاحة، وشركة استغلال وتوزيع المياه. يوجد هيكل وحيد للتعاون بين هؤلاء الفاعلين ذو طبيعة وقتية وهو اللجنة الجهوية لمجابهة الكوارث، برئاسة والي أريانة. ولا تتمتع البلدية بميزانية خاصة لمجابهة الكوارث، وتملك في المقابل المعدات اللازمة والكافية لكن ذلك غير كاف أحيانا للاستجابة لمتطلبات المواطنين. قد خصصت البلدية سنة 2019، 400 ألف دينار للقيام بدراسة حول وقاية الفضاء البلدي بأريانة من الفيضانات، بالاشتراك مع وزارة التجهيز. فالبلدية إذًا ملزمة بانتظار نتائج الدراسة من قبل الوزارة قبل الانطلاق في اعتماد خطة للوقاية من الفيضانات والكوارث الطبيعية.

-ضعف الاعتمادات المالية التي تخصصها الدولة لمجابهة الكوارث

-التعقيدات الإجرائية للصفقات العمومية والتي تعد غير ملائمة مع تتطلّبه عمليات مجابهة الكوارث الطبيعية. في هذا الصدد، تنص مجلة الجماعات المحلية إحداث صندوق مخصص للجماعات المحلية من أجل منحها اعتمادات سنوية تمكنها من التدخل في الظروف الاستثنائية.

تخضع القوات الأمنية (الشرطة والحرس الوطني) للسلطة الهرمية لوزير الداخلية ورئيس الحكومة، فهي لا تخضع لرقابة السلطات المحلية [17]. أما القوات العسكرية فهي لا تتدخل في حل النزاعات أو في حركات الاحتجاج السكانية، لكن يمكن اللجوء إليها ودعوتها لحماية المنشآت العمومية والخاصة.

مؤسسة الموفق الإداري معنية هي الأخرى بتسوية النزاعات التي تحصل بين البلدية والمواطنين المحليين، بالأخص فيما يتعلق بالتمتع بحقوقهم الأساسية (كالحق في بيئة سليمة، الحق في العيش الكريم، الحق في الملكية...).

وتواجه البلدية، مثل نظيراتها بتونس، بعض التناقضات في مجلة الجماعات المحلية في خصوص المسألة الأمنية. إذ يقتصر هذا النص على مطالبة أجهزة الشرطة بتعيين مخاطب وحيد مع رئيس

16 تانيت دجوبز، الجريمة في تونس، 11/06/2019، مدونة Tanitjobs.com، تمت زيارة الموقع بتاريخ 02/05/2020
17 نلاحظ أن نقابات قوات الأمن قد فنّدت تصريحات رئيس البلدية في إطار مكافحة جائحة كوفيد19-، حيث يقولون أنه اتهمهم بشدة بعدم التعاون مع المصالح البلدية. راديو موزاييك اف ام، 14 أفريل 2020.

البلدية بهدف تسهيل اللجوء إلى استخدام القوة في صورة وجود مقاومة لتطبيق قرار ما، لاسيما فيما يتعلق بالتخطيط العمراني. بالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة تبعية الشرطة البلدية (الأعوان المسؤولون عن تنفيذ القرارات المحلية) تنظيميا إلى وزارة الداخلية منذ 2012، في حين كانت تتبع في السابق رئيس البلدية، قد أدت إلى إضعاف السلطة المحلية بشكل واسع. حيث إنها تعجز في أغلب الأحيان على تنفيذ قراراتها نظرا لعدم وجود دعم من الشرطة البلدية لمواجهة عمليات المقاومة والصد من قبل المواطنين المخالفين. فخلال عهدة النيابة الخصوصية، كان هناك استياء متفاقم من المواطنين نتيجة تقاعس السلطة المحلية في اتخاذ قرارات الهدم. وكثيرا ما تبقى مطالب التنفيذ القسري دون إجابة، وهو ما يؤدي إلى سوء تفاهم متبادل بين البلدية والشرطة البلدية.

فيما يتعلق بالخلافات الأسرية والاجتماعية، فهي تُعرض عموما أمام مؤسسات الدولة العمومية (المحاكم، وكيل الجمهورية). ويكاد تدخل المؤسسات الدينية والتقليدية في هذا النوع من الصراع يكون منعدما.

4. المواطنة والمساواة في الحقوق والنفاذ إلى العدالة في أريانة

4.1. المواطنة المحلية

تصورات

من الناحية القانونية، ينص الفصل 21 من الدستور التونسي لسنة 2014 على «أن المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامّة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم». ويضمن الدستور أيضا حرية الضمير وممارسة الشعائر الدينية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل وحقوق المرأة، وأيضا حق اللجوء السياسي. وإذا لم يتم التطرق لمفهوم المواطنة «المحلية» سواء في الدستور أو في الترسانة القانونية، فإن مجلة الجماعات المحلية أقرت في الفصل 35 للمقترعين المسجلين بالسجل الانتخابي فحسب الحق بالتقدم بطلب للمجلس البلدي لعقد اجتماع عام[18]. لا يخدم هذا الشرط البتة الرؤية الشاملة للمواطنة المحلية إذ يستثنى من التمتع بهذا الحق كل من ليست له صفة الناخب بالبلدية، بالرغم من تعامله مع البلدية بحكم نشاطه. ويؤكد الفصل 197 من المجلة ذاتها على هذه الرؤية غير الشاملة حيث أنه مَكّن دافعي الضرائب المحليين فقط من التمتع بحق الطعن ضد القرارات المتعلقة بإعداد الميزانية وتنفيذها ومدى توازنها.

طبقا لنموذج تقييم الديمقراطية المحلية للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تتجاوز المواطنة المحلية الإطار الضيق للقواعد القانونية وللتناول الدستوري الكلاسيكي، فهي بالأحرى، مرادف للتماسك الحقيقي، وتقوم على أن التنوع الحقيقي هو مسألة رئيسية لأي مسار ديمقراطي على المستوى المحلي. ويقصد بالمواطنة شاملة، أن التقييم يولي اهتماما خاصا لمشاغل جميع متساكني الجماعة المحلية وحقوقهم بغض النظر عن وضع إقامتهم، أي إذا كانوا مسجلين في البلدية أو غير مسجلين، وعن صفتهم كمهاجرين[19]. إذا، فالمواطنة الشاملة هي تمشي فعال للمشاركة في إدارة الشؤون العامة بجميع أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ويُشترط توفر قنوات مؤسساتية وغير مؤسساتية مختلفة لتشريك جميع المتساكنين على قدم المساواة في الحياة المحلية العامة. لذلك، من بين التحديات الحالية لترسيخ اللامركزية في تونس هو تعزيز المواطنة الحقيقة التي تتمثل في القيام بالواجبات والممارسة الفعالة للحقوق.

تختلف التصورات حول مفهوم «المواطنة المحلية» في بلدية أريانة بحسب طبيعة الجهات الفاعلة المعنية. لدى البلدية تصور شامل نوعا ما للمواطنة المحلية بحكم أنها قائمة على العلاقة بين حقوق المواطنين وواجباتهم. أكّد ممثلو المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم أن أغلب السكان المحليين، على العكس من ذلك، يحملون تصورا محدودا إلى حد ما لمفهوم المواطنة الذي يختزلونه في واجب السلطات المحلية في توفير المرافق العامة الضرورية (كالحصول على الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية والتراخيص المختلفة وتنفيذ مختلف المشاريع المحلية وخصوصا رفع الفضلات المنزلية). ولا يخفي هذا الأمر في الحقيقة أن بعض المواطنين لا يقتصرون على المطالبة باحتياجاتهم الأساسية فقط، وإنما يطالبون بممارسة أفضل لحقوقهم الأساسية، بما في ذلك خاصة الحق في المشاركة في الحياة السياسية المحلية. بتجاوز التناول التشريعي مع مفهوم المواطنة، يختلف

18 إمكانية طرح 5% من الناخبين موضوع ما للنقاش في أجندة المجلس البلدي.
19 المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (2012)، Cadre d'évaluation de l'état de la démocratie locale، ستوكهولم، ص ص 33-32

مستوى شموليتها في بلدية أريانة حسب الأطراف الموجودة و/أو الفاعلة في المجتمع.

دوام اللامساواة

يُعد التنوع الحالي في صفوف السكان المحليين من حيث العمر، ووضعية الإقامة الوطنية والمحلية (الجنسية التونسية/ الأجنبية، وضعية نظامية/غير نظامية، إقامة مسجلة في البلدية/ غير مقيمين لكنهم متساكنين أو منتفعون بالتجهيزات والمرافق البلدية)، ومكان الإقامة (أحياء راقية، أحياء شعبية)، والدِّين إلخ، في نفس الوقت مصدر ثروة وأرضا خصبة لمشاكل الاقصاء.

تعود بعض ديناميكيات الاقصاء أساسا إلى فشل السياسات العمومية المختلفة في منع حدوثها والتصدي لها. تلك هي وضعية التمييز بحسب مكان العيش على سبيل الذكر. لذلك، فإن الجمعيات وممثلو السلطات المحلية والمتساكنون الذين تم الالتقاء بهم في التقييم يركّزون على التمييز الذي قد يواجهه متساكنو الاحياء الفقيرة بخصوص نفاذهم إلى المرافق العمومية مثل المرافق الصحية والترفيهية والبيئية وإلى إطار العيش الكريم. هذا ويمكن الاستشهاد أيضا بوضعية الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين الذين يعانون من صعوبة النفاذ إلى المنشآت العمومية نظرا لضعف الإمكانيات البلدية التي تحول دون القيام بالأشغال اللازمة لتهيئة هذه المنشآت. عموما، فإن مسألة التمييز على أساس السن هو محور نقاش في بلدية أريانة. ووفقا للبلدية، فإن الشباب والمسنين مندمجون ومنخرطون جيدا في مختلف مجالات الحياة المحلية. في المقابل، وفقا للجمعيات، لا توجد سياسات عمومية محلية وموارد مالية كافية تركز على هذه الفئات العمرية وتراعيها، خاصة فيما يتعلق بالمرافق الترفيهية.

فضلا عن ذلك، فإن بعض ظواهر الاقصاء ترتبط ارتباطا مباشرا بالإطار القانوني وبالقرار السياسي على المستويين الوطني والمحلي. لذلك، فإن وضعية المهاجرين واللاجئين وعديمي الجنسية وطالبي اللجوء والوافدين محفوفة للغاية بالمخاطر. فهم يواجهون إشكاليات سواء محلية أو وطنية. ولا تزال الدولة التونسية تنظر للمسألة على أساس أنها أمنية بحتة وتتجاهل بذلك بُعْدها الاجتماعي. حتى القانون عدد 10 لسنة 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي يعدّ محدود النطاق بالنسبة لحقوق المهاجرين والوافدين بحكم أنه لا يشمل وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل والاتفاقيات الدولية إلا الأجانب الموجودين في وضع قانوني (مهاجرون نظاميون، ولاجئون). وعليه، فإن الفئات الأخرى من الأجانب المقيمين بطريقة غير نظامية (المهاجرون المسجلون والمهاجرون المشردون) أو الذين ينتظرون تسوية وضعياتهم (طالبي اللجوء)، فهي تفتقر إلى المساندة والدعم الإداري والاجتماعي والتشريعي الكافي. إذ لا يمكنهم التمتع بمختلف المرافق الأساسية المقدمة في البلدية بسبب وضعهم غير النظامي. عموما، فإن الأجانب غير الأوروبيين هم الأكثر عرضة للتمييز العنصري من قبل المجتمع المحلي.

يتعرّض الأشخاص المثليون والمثليات ومزدوجي الميول الجنسي والعابرون والعابرات جندريا (وهم ما يطلق عليهم مجتمع الميم) أيضا في تونس من تمييز أكثر فظاعة، سواء قانونيا أو مجتمعيا، في البلدية أو في جميع أنحاء البلاد. نذكر مثلا اعتراض نقابة الأئمة والمساجد بشدة على افتتاح محطة الواب الإذاعية «شمس راد» من قبل جمعية «شمس» بحجة أنها تهدّد تهديدا صارخا القيم والهوية الإسلامية. وتم رفع دعوى قضائية لإغلاق هذه المحطة الإذاعية التي لم تحصل هذه المحطة الاذاعية على الترخيص، لذلك فهي تبث برامجها على الواب.

وفقا للبلدية، إن الأقليات الدينية لا تتعرض لأي شكل من أشكال التمييز. وفي جميع الأحوال، يخضع المجتمع المحلي للمبدأ الدستوري المتعلق بحياد الدولة.

فيما يتعلق بالعدالة الجبائية، وطبقا للنصوص التي تنظم الجباية ومجلة الجماعات المحلية، يخضع جميع المقيمين والمؤسسات التجارية أو الصناعية في البلدية إلى الأداءات والجباية المحلية بطريقة منصفة. وعليه، إن تحديد مقدار الأداء على العقارات يعتمد معايير موضوعية، مثل المساحة والمرافق البلدية المتاحة. من الناحية التطبيقية، يعبر دافعو الضرائب من الأحياء الميسورة في أريانة عن استيائهم مما يعتبرونه نقصا في «العدالة» الجبائية لأنهم يعتبرون أن الضرائب المحلية التي يدفعونها مجحفة مقارنة بالمرافق التي يتمتعون بها. في المقابل، يعتقد هؤلاء أن المشاريع البلدية موجهة بشكل كبير إلى الأحياء الشعبية والفوضوية والتي تعد مساهمتها الضريبية في ميزانية البلدية ضعيفة.

خطوات يتحتم القيام بها من أجل مواطنة شاملة للجميع

تحرص السلطات المحلية على إيلاء الأولوية في أعمالها للحد من عدم المساواة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال توجيه مشاريع البنية التحتية نحو المناطق المحرومة ومساعدة العائلة المعوزة بصفة مناسباتية خلال المناسبات الاجتماعية أو الأعياد الدينية. إلا أن ممثلي المجتمع المدني يعتقدون أن المجلس البلدي الجديد، مثله مثل المجالس السابقة، يواصل تخصيص نفقات الاستثمار لمشاريع ليس لها أية قيمة مضافة سواء اقتصاديا واجتماعيا (مثل إعادة تعبيد الطرقات) في المناطق الميسورة، في حين لا يتم تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان الأحياء الفقيرة من التطهير والفضاءات الترفيهية. ووفقا لهؤلاء الفاعلين من المجتمع المدني، ليس للبلدية أية خطّة واضحة لمواجهة هذا الوضع الحساس. يمكن أن تؤول طريقة التعاطي هذه إلى تعميق الهوّة بين المناطق وتعزيز الشعور باليأس والتهميش في الأحياء الفقيرة. إن متساكني الأحياء الراقية أنفسهم يشتكون من البؤس الحضري وتدهور الفضاءات العامة، ويصرحون أن الأموال التي تخصصها البلدية للصيانة غير متناسبة.

بالنسبة للجمعيات، فهي تصرح من جهتها، أنها توجه أنشطتها بالتنسيق مع السلطات المحلية أو بدونه، وفي حدود إمكانياتها، نحو مبادرات لفائدة إدماج الأشخاص المهمشين. اتفقت عموما الجهات الفاعلة التي تمت استشارتها على اعتبار معالجة عدم المساواة والهشاشة والاقصاء (في صفوف المسنين، الشباب العاطل عن العمل، الأمهات العازبات، المهاجرون) محل تعاطي مؤسساتي ومجتمعي ضعيف التنسيق من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية (البلدية، الإدارات اللامحورية، المؤسسات العمومية، المجتمع المدني، المتساكنين). وتظل المشاريع التي يتعهد بها طرفين أو 3 أطراف ذات نجاعة نسبية، ونورد على سبيل الذكر مثلا مسألة تطور حركة التنقل في البلدية التي تستدعي تدخل مختلف الفاعليين وليس فقط البلدية وشركة النقل بتونس الكبرى.

ومع ذلك، تبذل البلدية جهودا تهدف بالأساس إلى الحد من صور اللامساواة والتمييز الحاصل بمجالها الترابي، حيث تعمل على تشريك المتساكنين من جميع الفئات في إعداد المشاريع التي تمولها فضلا عن مختلف خطط التنمية والتهيئة العمرانية. تم وضع عديد الوسائل لكل مقيم بأريانة لتقديم تشكياته إلى البلدية بخصوص التمييز الذي يعانيه في التمتع بحقوقه (من بين هذه الآليات نذكر جلسات الاستماع العامة لرئيس البلدية، مكتب العلاقة مع المواطنين...) لكن إلى حد هذه اللحظة لم ينشئ المجلس البلدي بأريانة لجنة متابعة سير المرافق العامة وفقا لما تنص عليه مجلة الجماعات المحلية في الفصل 78.

وفقا للبلدية، فإن الجهود التي تبذلها في سبيل تشريك أفضل للمواطنين المحليين في إرساء نفاذ متساو إلى المرافق، تتم دون أي تمييز ديني أو انحياز لمنطقة سكنية دون أخرى. وبالرغم

من ذلك، يعي المسؤولون البلديون أن هناك المزيد من الجهود يتعين القيام بها من أجل إرساء مواطنة شاملة فعليا للجميع، وخاصة لحاملي الإعاقة (مثال: عدم توفر معطيات لدى البلدية عن الأشخاص ذوي الإعاقة كالمكفوفين، وذوي الصم والبكم).أما بالنسبة للمجتمع المدني بأريانة، يعد دوره في تعزيز المواطنة المحلية الشاملة محدودا نوعا ما. فعدد الجمعيات الخيرية ضئيل في أريانة (140 جمعية في كامل ولاية أريانة)، وهي تعاني من نقص الموارد الذي يحول دون تغطية المجال أما بالنسبة للمجتمع المدني بأريانة، يعد دوره في تعزيز المواطنة المحلية الشاملة محدودا نوعا ما. فعدد الجمعيات الخيرية ضئيل في أريانة (140 جمعية في كامل ولاية أريانة)، وهي تعاني من نقص الموارد الذي يحول دون تغطية المجال البلدي. تتوفر لدى البلدية قائمة واحدة تتضمن جميع الجمعيات التي سجلت تلقائيا في السجل الذي تمسكه الكتابة العامة. توافقت الجهات الفاعلة محليا سواء كانت خاصة أو عمومية على أن غالبية متساكني البلدية ليسوا منخرطين فعليا في الحياة العامة و/أو ينخرطون فقط من أجل قضاء مصالح شخصية. إذا، لا يفي العديد من المالكين بالتزاماتهم المالية تجاه البلدية (دفع المعاليم الجبائية على العقارات المبنية أو غير المبنية) إلا عندما يبتغون الحصول على رخصة بناء أو القيام بعملية تقسيم أو عندما يعتزمون كراء ممتلكاتهم أو بيعها حيث يوجب القانون تسجيل هذه المعاملات.

4.2. الحقوق المدنية والسياسية

نَزَّلت النصوص القانونية التي تنظم عمل السلطات المحلية (القانون الانتخابي لسنة 2014 بصيغته المعدلة في 2017، وقانون مجلة الجماعات المحلية الصادر في 2018) فضلا عن الأحكام التنظيمية (النصوص التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية) الضمانات الدستورية فيما يتعلق بممارسة مختلف الحقوق المدنية والسياسية. ويحدّ الدستور نفسه من صلاحية المشرع عند التضييق على الحقوق والحريات، إذ يجب أن يستجيب لمقتضيات الفصل 49 الذي ينص على ألا تؤدي الضوابط التشريعية إلى الحد من جوهر الحق وعلى أن تحترم مبادئ الملاءمة والضرورة والتناسب. ولرئيس البلدية أيضا صلاحيات تتعلق بالحد من ممارسة الحقوق والحريات حسب ما يقتضيه النظام العام المحلي بمختلف مكوناته (الأمن، الصحة، السكينة، الجمالية...). يُقر له الفصل 266 من مجلة الجماعات المحلية اتخاذ قرارات تخضع إلى رقابة القاضي. إن الإطار القانوني الذي يكفل الحقوق المدنية والسياسية، والذي تم تعديله جذريا منذ ثورة 2011، يضم أيضا المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المنظم للأحزاب السياسية والمكرس لحرية الرأي وتأسيس الأحزاب السياسية، وكذلك المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المتعلق بحق تكوين الجمعيات. كانت تونس قد صادقت على مجلة حماية الطفل منذ 1995 (قانون عدد 95 لسنة 1992)، المستوحاة بشكل كبير من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لسنة 1989، وعلى قانون مناهضة العنف ضد المرأة (عدد 58 لسنة 2017)، كما رفعت معظم التحفظات على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

منذ الثورة، حظيت الحقوق المدنية والسياسية باحترام واسع من قبل الدولة (غالبا ما تكون الانتهاكات مرتكبة أثناء المظاهرات الشعبية العفوية) ومن قبل البلديات في نطاقها المحلي. ظلت حقوق المثليين والمثليات والعابرين والعابرات وذوي التوجه الجنسي المزدوج غير محمية في تونس بسبب تواصل العمل بالأحكام القانونية التي يؤدي تطبيقها في كل سنة إلى إدانات وايقافات لأشخاص يمكن أن تدل هيئتهم الخارجية ولباسهم على هويتهم الجنسانية [20]. عرفت ولاية أريانة (بالتحديد في المنيهلة) حالة اعتقال من قبل الشرطة وإحالة للقضاء (قضية علاقة إمام مسجد وصديقه)[21] .

---

20 بيان الائتلاف المدني من أجل الحريات الفردية، «البيان: 17 ماي آخر مع تواصل الهوموفوبيا والترونسفوبيا القانونية والمؤسساتية»، تونس في 16 ماي 2019.
21 كابيتاليس، 19/09/2017

لقد شهد مستوى اليقظة في حماية هذه الحقوق من قبل المجتمع المدني والفاعلين السياسيين وشبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام والمنظمات الدولية ارتفاعا كبيرا مقارنة مع الوضع السابق. تُصرح الجمعيات الموجودة بأريانة أن لها حرية النشاط سواء من أجل تنظيم اجتماعات أو إبداء آرائها أو القيام بأنشطتها. كما يمكن للأحزاب والجمعيات والمتساكنين معارضة السياسة المتبعة من قبل البلدية أو الإدارات التابعة للدولة والعاملة ضمن النطاق البلدي، دون التعرض لأي تهديد يُذكر. بالرغم من ذلك، تشكو بعض الجمعيات من التهميش عندما يتعلق الأمر بالحصول على المنح المخصصة لتمويل الجمعيات، حيث أنها توجه للجمعيات الموالية من السلطات المحلية. كما أن هذه التمويلات لا تزال متواضعة للغاية (5000د على أقصى تقدير)، مما يحد من بشكل كبير من أنشطتها. من جهتها، تؤكد البلدية أن هذه المنح تنظمها أحكام الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013، الذي يحدد معايير وإجراءات وشروط منح التمويل العمومي للجمعيات وتفحصها والموافقة عليها من قبل لجنة نسبيا غير تشاركية، وذلك من أجل تعزيز شفافية الاجراء[22].

يمارس سكان أريانة بشكل فعال حقهم في التظاهر في الشارع من خلال تقديم مجرد تصريح إداري. في أغلب الحالات، تتم هذه المظاهرات المعلنة بشكل سلمي، دون تدخل قوات الأمن ودون ممارسة أي قمع أو تضييقات غير قانونية. كما توجد أيضا مظاهرات عفوية أي دون سابق إعلام، يمكن خلالها أن تتدهور أحيانا وتؤدي إلى مواجهة قوية من القوات الأمن والتي تعتبرها المدافعون عن حقوق الانسان أحيانا كصورة من صور انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية. تحظى الحريات العامة بالنسبة للمقيمين قانونيا بالبلدية باحترام فعلي ينأى بهم عن مضايقات الدولة، إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على المهاجرين غير النظاميين الذين يعيشون مختبئين وفي خوف من مواجهة أجهزة الشرطة. تقوم الجمعيات المدافعة عن قضيتهم (سواء تلك التي كوّنتها مهاجرات أو تلك التي تدافع عن حقوق الإنسان) بمهمة المناصرة أو الاحتجاج[23].

بحرية كاملة، إلا انها تظل عرضة للتعليقات والأفعال الإجرامية والعنصرية. توفر وسائل الإعلام الإلكترونية تغطية عرضية لأنشطتهم، وقام عدد قليل من المحطات الإذاعية بتخصيص برامج للتطرق لأوضاعهم المحفوفة بالمخاطر.

كما تساهم وسائل الإعلام المحلية في حماية الحقوق المدنية والسياسية من خلال التغطية التعددية للآراء المحلية المختلفة دون تمييز. يتجاوز معدل النفاذ إلى الإنترنت في البلدية 80%. وبالتالي، يمكن لمواطني أريانة أيضًا الحصول على الكثير من المعلومات والآراء مباشرة من هواتفهم. لم تخضع أي وسيلة إعلامية للرقابة بسبب تحقيق أجرته في خصوص أي نشاط مشبوه داخل البلدية. تشارك وسائل الإعلام أيضًا في تعزيز الحقوق المدنية والسياسية من خلال تغطيتها للندوات والمؤتمرات المختلفة التي تنظمها سواء الكليات الموجودة في أريانة أو المجتمع المدني، وتغطيتها كذلك لمبادرات مواطنية حول الديمقراطية (بما في ذلك في المؤسسات التربوية) وذلك من خلال بث برامج نقاش سياسي يشارك فيها مثقفون ونشطاء المجتمع المدني.

من أجل دعم ممارسة حريات الرأي، والتعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع، داخل الجماعة المحلية من قبل جميع مكونات المجتمع، تضع البلدية بعض الفضاءات العمومية (قاعة اجتماعات، أماكن عامة ...)

---

22 تتميز مجلة الجماعات المحلية بالمساعدات الممنوحة للجمعيات في إطار البرامج التي تضعها المجالس البلدية. يسند الدعم لفائدة الجمعيات وفق ضوابط الشفافية وتكافؤ الفرص والمنافسة. ويضبط مجلس الجماعة بمداولة للغرض يتم إشهارها بكل الوسائل المتاحة شروط تقديم الملفات للحصول على الدعم وصيغ فرزها وإعلان نتائج الفرز. بالإضافة إلى ذلك، (للجماعة المحلية إسناد منح لتمويل أنشطة ذات أهمية يقدّرها مجالسها على أساس «عقد – برنامج» يبرم بين الجماعة المحلية والجمعيات (الفصل 111).

23 تظاهر إيفواريون في شارع الحبيب بورقيبة للتنديد بجريمة قتل رئيس الجالية الايفوارية بأريانة في 23 ديسمبر 2018

على ذمة الجمعيات للقيام بأنشطتها. لدى كل دائرة قاعة اجتماعات يمكن تأجيرها بسعر رمزي وأحياناً بصفة مجانية (لفائدة الجمعيات الشريكة للبلدية). ينبغي تقديم طلب مسبق في الغرض إلى البلدية لاستخدام فضائها سواء للأنشطة السياسية أو المدنية. إن النفاذ إلى الفضاءات العامة أين تمارس الحريات المدنية والسياسية بصفة مزدهرة لم يتحقق عمليا لجميع الفئات السكانية. وبالرغم من سعي البلدية إلى تذكير المستثمرين والمقاولين الذين لهم مشاريع بناء على الأراضي البلدية بالالتزام بالقواعد المنصوص عليها في الأمر عدد 1467 لسنة 2006 المتعلق بضبط المواصفات الفنية الخاصة بتيسير تنقل حاملي الإعاقة داخل البناءات العمومية والفضاءات والتجهيزات المشتركة والمركبات السكنية والبناءات الخاصة المفتوحة للعموم، فإن جمعيات الدفاع عن حقوق حاملي الإعاقة والمتساكنين المعنيين الذين تمت مقابلتهم خلال التقييم، يعتبرون أن الإجراءات التي اتخذتها البلدية ليست مرضية وهي لا تضمن الحماية وإمكانية النفاذ من قبل الجميع إلى العديد من الفضاءات العامة. لا يتعلق هذا الأمر فقط بالأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة، وإنما أيضًا كبار السن والأطفال.

تواجه النساء من جانبهن، حالة أمنية متدهورة في المجال البلدي، تحول دون استغلال الفضاء العام بحرية وممارسة حقوقهن المدنية والسياسية. فهنّ يتعرضن بشكل روتيني للمضايقات في الشارع وفي وسائل النقل، ويشعرن بالتهديد أكثر فأكثر حتى في سلامتهن الجسدية خاصة أمام تأخر مستوى تدخل الشرطة عند الإنذار. حسب ما أفادت به ممثلة إحدى الادارات الجهوية للشؤون الاجتماعية بأريانة، إذا كانت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وتدني مستوى المرافق المقدمة يؤثران في النساء والرجال، فإن الصعوبات المتعلقة بممارسة الحقوق المدنية والسياسية تؤثر أساسا في النساء. أطلق مؤخرا ومنذ 22 أكتوبر 2019 ائتلاف يضم 23 جمعية، صرخة ضد التحرش الذي تتعرض له النساء على الطريق العام في كامل تراب الجمهورية. من ناحية أخرى، رغم الضمانات التشريعية والدستورية للمساواة بين الجنسين، لا تزال المرأة في أريانة، كما في أي مكان آخر في تونس، تعاني من ضغوط مجتمعية تجعل مشاركتها المدنية والسياسية أكثر صعوبة مقارنة بالرجل الذي ظلّ يتمتع بمكانة مهيمنة في إطار الرؤية الأبوية لممارسة السلطة والحكم في تونس. في جهات تونسية أخرى، وخصوصا المناطق الداخلية والجنوب التونسي، لا تزال مشاركة المرأة منخفضة نظرا للصور النمطية التي تحد من دورها الاجتماعي المتعلق بإدارة شؤون الأسرة.

4.3. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحقوق الأجيال القادمة

يحمي الدستور التونسي في الباب الثاني مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحقوق الأجيال القادمة، ويتطرق أيضا للهيئات الدستورية التي من شأنها أن تضمن حماية هذه الحقوق، على غرار هيئة حقوق الإنسان (القانون المؤرخ في 29 أكتوبر لسنة 2018) وهيئة التنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة (القانون المؤرخ في 9 جويلية لسنة 2019)، إلا أنه لم يتم بعد تركيز هذه الهيئتين. تنص العديد من القوانين على غرار مجلة الشغل والنظام الأساسي للوظيفة العمومية، ومجلة الجماعات المحلية على شروط وإجراءات تطبيق الضمانات المختلفة التي جاء بها الدستور فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
تمنح مجلة الجماعات المحلية للبلدية الشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية حتى «تعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعمرانية للدائرة، واسداء الخدمات، والاصغاء إلى متساكنيها وتشريكهم في إدارة الشؤون المحلية «. والمجلس البلدي مطالب باتخاذ كل الإجراءات الضرورية والممكنة لتعزيز تنمية البلدية وترفيع جاذبية الاستثمار فيها حسب إمكانياتها والموارد المتاحة لها، مع انتهاج الديمقراطية التشاركية.

وفي سياق متصل بفاعلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، صادق مجلس نواب

الشعب بتاريخ 30 جانفي 2019 على القانون عدد 10 لسنة 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي الذي يهدف إلى النهوض بالعائلات المعوزة وذوي الدخل المحدود الذين يعانون من الحرمان سواء من الناحية الاقتصادية أو في النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية أو في ظروفهم المعيشية. ولأول مرة في التشريع التونسي، يعرّف هذا القانون مجابهة الفقر على أنه مسؤولية وطنية ويدعو إلى توفير بيئة معيشية كريمة للفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود وكذلك للمهاجرين الشرعيين وضمان النفاذ إلى خدمات الصحة والتعليم والتكوين، فضلا عن اندماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. واستنادا إلى الدور الأساسي لتوفير المرافق العمومية في تطبيق الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمتساكنين وفي مكافحة عدم المساواة، على المستوى المحلي، وعلى نطاق أوسع، على التنمية المحلية، جاء الفصل 4 من القانون ليحدد المسؤولية المشتركة للسلطات المحلية والسلطة المركزية وهياكلها اللامحورية، في تنفيذ أهدافها باتباع مقاربة تشاركية تشمل الجمعيات والعائلات والأفراد.

حظي القانون عدد 10 لسنة 2019 بالترحيب نظرا لأن الجهد المشترك بين الدولة والجماعات في مكافحة الفقر في الواقع ينقصه الكثير. وعليه، تتشكى بلدية أريانة من أن معتمدية أريانة قليلا ما تتحمل مسؤوليتها في مجابهة الفقر وهي تعوّل في هذا المجال على الجمعيات. وأما إذا تدخلت، فذلك يكون في الأغلب بإسناد مساعدة قصيرة المدى لا تحل المشاكل الهيكلية للفقر. وبالرغم من تنصيص الفصل 112 من مجلة الجماعات المحلية على أن الجماعات المحلية تقترح على السلط المركزية برامج دعم مقاومة الفقر ورعاية المعوزين بناء على ما يتوفر لديها من معطيات إحصائية، إلا أنه عمليا لا يوجد تنسيق في الأنشطة مما تنجم عنه خسائر من وجهة اقتصاد التكلفة. ينطبق هذا الامر على جوانب أخرى للتنمية المحلية وعلى الكيفية التي يتم بها تحديثها وفقا لمخطط اللامركزية المعتمد في تونس. لم يتم تغيير عديد القوانين المتعلقة باللامركزية، لا سيما تلك المتعلقة بالإدارة اللامحورية، والتي تسببت العديد في عدم الحد من التمييز في تمتع الشعب التونسي بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

تقوم محاربة هذه التفاوتات تعني أيضًا على رؤية شاملة للتهيئة العمرانية والتنمية المحلية. اتخذت بلدية أريانة خلال السنوات الأخيرة مبادرات مهمة في هذا الاتجاه. حيث تمت المصادقة على مخطط تهيئة جديد سنة 2017_ وذلك بعد 36 سنة من اعتماد المخطط السابق سنة 1981. ويهدف هذا المخطط إلى تحسين النفاذ إلى السكن وإطار العيش من خلال تشجيع التشييد العمودي الحديث والحد من البناء الفوضوي وتوسيع المناطق الخضراء. يخصص المخطط السنوي للاستثمار لسنة 2019 والمصادق عليه في 2018 من قبل المجلس البلدي، 41.8% من الاعتمادات المصوت عليها للمشاريع المحلية المتعلقة بتحسين جودة حياة المواطنين في الأحياء الشعبية والذين يعانون من تأخر فيما يتعلق بالتنمية.

تعاني مختلف هذه المبادرات الاستراتيجية، في مجالي مجابهة الفقر والتخطيط العمراني الشامل، من نقص في النفاذ إلى المعلومات المحلية الموثوق بها حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بالبلدية. وهكذا، لا تملك بلدية أريانة قاعدة بيانات خاصة بها عن حالة مختلف الفئات السكانية. ولا تملك الدولة أيضًا قاعدة بيانات محيّنة حول مستوى الفقر المتعدد الأبعاد على صعيد المعتمديات [24]. كما لا تملك مختلف الهياكل المحلية (البلدية، المجتمع المدني، الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية) قائمة كاملة بالفئات الضعيفة والمهمشة. إن افتقار إلى المعلومات أو غيابها يُمْكن أن يتسبب في مزيد تهميش الفئات السكانية الضعيفة. وقد أثيرت هذه النقطة بشكل خاص من قبل الجمعيات التي تعمل مع عديمي الجنسية والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.

24 تستند آخر التحاليل إلى معطيات من تعداد 2014 الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء.

التعليم والشباب

اعتبارا بأن التعليم عامل رئيسي في تجذر قيم الديمقراطية ومبادئها في أي مجتمع، ينبغي أن تعطي السلطات العمومية بجميع مستوياتها الأولوية الرئيسية للتعليم. إنّ سهولة النفاذ إلى المدرسة وتوفر وسائل الوصول إليها وجودة الدروس المقدمة هي معاييرُ لتقييم عمل جميع الأطراف. بالنسبة لأريانة، كما أشرنا سالفا (الجزء 3.4)، فإن النفاذ إلى الجهاز التعليمي جيد جدًا نظرًا لأن 2.7% فقط من العائلات تبعد أكثر من 2 كم عن مدرسة ابتدائية و3.8% من المدرسة. كما يوجد التفاوت بشكل أعمق أكثر في الاختلافات في مستوى التأطير وجودة التعليم بين القطاعين العام والخاص، كما تؤكده البيانات المتاحة (على مستوى الولاية فقط – انظر أسفله) وأثناء المقابلات التي أجريت مع الفاعلين المحليين المعنيين (نقابات التعليم والمدافعون عن حقوق الإنسان، ومسؤولو الإدارة المركزية).

توجيه تلاميذ المرحلة الابتدائية في ولاية أريانة [25].

المعطيات	السنة الدراسية 2009-2010	السنة الدراسية 2017-2018
عدد تلاميذ الابتدائي	التعليم العمومي: 86 التعليم الخاص:11	التعليم العمومي: 90 التعليم الخاص: 49
معدل التلاميذ لكل معلّم	التعليم العمومي: 20,6 التعليم الخاص: 15	التعليم العمومي: 21,1 التعليم الخاص: 10,8
معدل التلاميذ بكل قسم	التعليم العمومي: 27,1 التعليم الخاص: 22	التعليم العمومي: 29,4 التعليم الخاص: 18,9

تظهر الأرقام أعلاه الأهمية المتزايد للقطاع الخاص بالتعليم الأساسي على مدى السنوات العشر الماضية. تتمركز المدارس الخاصة أساسا في المناطق الميسورة. يشتكي المتساكنون من وجود المدارس وسط مناطق سكنية وهو ما يسبب إزعاجا كبيرا. على الرغم من ذلك، فإن نتائج امتحان البكالوريا تظهر تراجع نسبة نجاح في القطاع الخاص، وهو ما يدل على أن مستوى التأطير متدني للغاية على مستوى التعليم الثانوي الخاص. لئن كانت ولاية أريانة في وضع جيد جدًا (من بين أفضل خمس ولايات على الصعيد الوطني على مدى 10 سنوات)، إلا معدل النجاح في القطاع العام انخفض من 67% سنة 2010 إلى 47% سنة 2017، وفي القطاع الخاص من 43.3% إلى 15.8% [26]. يعد هذا التراجع بعشرين نقطة على فترة 7 سنوات، أمرا مقلقا.

تحتوي البلدية على مجموعة من الهياكل العمومية للتعليم والتكوين: 17 مدرسة ابتدائية، 8 مدارس اعدادية، 7 معاهد، ومؤسسة جامعية (المعهد العالي للإعلامية) و3 مراكز تكوين مهني.

يشهد القطاع العام أيضا مستويات من التفاوت على المستوى الترابي بأريانة، حيث أنّ مؤسسات التعليم الثانوي النموذجية الثلاث (مدرسة إعدادية ومعهدان ثانويان) تقع جميعها في الأحياء الراقية

25 وزارة التربية والتعليم، الإحصاء المدرسي لجهة أريانة، 2017-2018.
26 وزارة التربية والتعليم، الإحصاء المدرسي لجهة أريانة، النسخة الثالثة، 2018.

بالمنزه وبمركز أريانة. من ناحية، يعزز نظام التعليم التفاوتات الاجتماعية من خلال السماح بالتوجه للمدارس النموذجية فقط للتلاميذ الذين حصلوا على معدل أكثر من 15/20، لأن التلاميذ المنتمين لطبقات الميسورة يكونون أكثر عددًا بين التلاميذ المتفوقين في نهاية المرحلة الابتدائية. من ناحية أخرى، يسعى الأولياء من المناطق المهمشة إلى تسجيل أطفالهم في المدارس العمومية الموجودة في الأحياء الثرية التي تمتاز بتعليم ذو سمعة وظروف دراسية أفضل[27]، وهو ما يؤدي بهم إلى تحمل مزيد المصاريف من أجل النقل المدرسي لأبنائهم.

بالنسبة للمهاجرين وعديمي الجنسية واللاجئين وطالبي اللجوء، فحقهم في الدراسة في التعليم العمومي مضمون وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها تونس. لكن من حيث التطبيق، هم غير مطلعون على المعلومات وليس لهم دراية أن لهم الحق في التعليم، كما هو الحال بالنسبة لحقوقهم الأخرى. ليس هناك أرقام متوفرة حول أطفال المهاجرين الذين هم في سن الدراسة والذين لم يسجلوا بالمدرسة بعد.

لئن لايزال التعليم ضمن مهام السلطة المركزية، فإن بلدية أريانة خصصت بين سنتي 2018 و2019 ما يناهز عن 100 ألف دينار من ميزانيتها البالغة 20 مليون دينار لأشغال التحسين وتهيئة 3 مدارس ابتدائية ومدرسة اعدادية تقع في الأحياء الشعبية والمزدوجة. كما تضع البلدية على ذمة متساكنيها روضتين بلديتين تقعان في عزيز تاج وبرج بكوش، بسعر مناسب للعائلات ذات الدخل المتوسط، مقارنة برياض الأطفال الخاصة.كان هذه المبادرات البلدية تم القيام بها في السابق بطرق «غير رسمية» وغير «مؤسساتية» بين البلدية والمؤسسات التعليمية أي قبل سنة 2011، تواصلت حتى قبل الانتخابات البلدية لسنة 2018. منذ ذلك الحين، يتم القيام ببعض أشغال تنظيف الفضاءات الخارجية للمؤسسات تعليمية فقط.

تعدّ المرافق الرياضية والشبابية في المدينة كبيرة بالنسبة لبلدية تونسية (دار شباب، مسلكا صحيا بالمنزه 6 (متوسط الصيانة وفقًا للسكان)، ملعب لكرة القدم، مسلكان صحيان في النصر قيد التهيئة، العديد من الملاعب في أريانة المدينة، مركزا رياضيا قيد الإنجاز)، ولكنها تلبي جزئيًا الاحتياجات المتزايدة للشباب المحليين. إن تداخل الصلاحيات بين البلدية والوزارات المسؤولة هنا أيضًا هو عامل يعيق تحسين الوضع. كنتيجة لذلك، يتجه عدد متزايد من الشباب ممن تسمح لهم الإمكانيات إلى المنشآت الخاصة (قاعات الرياضة والترفيه). بالنسبة للمؤسسات الثقافية، يوجد في البلدية مركز ثقافي ومسرح في الهواء الطلق ومكتبة عمومية.

تقوم لجنة الطفولة والشباب والرياضة صلب المجلس البلدي بالتخطيط لأربعة مشاريع، وهي: تحسين الملعب الرياضي وقاعة عزيز تاج، وتهيئة روضة أطفال فضلا عن ملعب ومسلكا صحيا في حي المستقبل. وقامت البلدية ضمن أنشطتها الاجتماعية الشاملة بتنظيم رحلة سياحية لفائدة 30 طفلاً من عائلات فقيرة في ولاية أريانة في جويلية 2019.

الصحة

يعتبر النفاذ إلى المرافق الصحية في بلدية أريانة مرضيًا مقارنة ببقية البلاد إذا اعتبرنا أن 67.4% من الأسر تقطن على بعد 2 كم من مستشفى محلي (وفقا للمعهد الوطني للإحصاء، 2014). وتمتاز هذه المرافق عن مثيلاتها وطنيا أيضا بخصائص أخرى كما هو موضح أسفله (بيانات 2018) [28] .

---

27 رغم أنه وفقًا للمديرة الجهوية للشؤون الاجتماعية، تشكو المدارس في الأحياء الغنية أيضًا من تدهور في جودة التعليم وارتفاع منسوب العنف داخل المدرسة.

28 وزارة الصحة، الصحة التونسية حسب بيانات وإحصائيات 2018.

تطور عدد مراكز الصحة الأساسية

المجال	الولاية	تونس
عدد مراكز الصحة الأساسية	24 (48 سنة 1994)	2161 (1730 سنة 1994)
عدد المتساكنين لكل مركز صحة أساسية	26,671	5,345
عدد الأطباء لكل 10000 متساكن	14,5	13,1

ويعتبر ممثلي المجتمع المدني الذين تم الالتقاء بهم خلال التقييم، أن المرافق الصحية المتوفرة في بلدية أريانة قليلة جدًا وليست كافية على الإطلاق نظرًا للكثافة السكانية العالية وتنوع تركيبتها. هذا وعبروا عن استنكارهم من الارتفاع العددي للقطاع الخاص على حساب القطاع العام الذي يعاني من نقص في الأعوان وفي أطباء الاختصاص، وذلك بسب جاذبية القطاع الخاص وقلة المعدات في القطاع العام.

تختلف جودة مرافق الرعاية الصحية في البلدية وفي الولاية في القطاع العام عن تلك التي يوفرها القطاع الخاص. نذكر مثلا، لدى الولاية مركزا واحدا لتصفية الدم، يحتوي على 14 جهازًا وهو قادر على استقبال 80 مريضا (بمعدل جهاز واحد لكل 5.7 مرضى) مقابل 8 مراكز خاصة مجهزة بـ 155 جهازا وقادرة على استيعاب 490 مريضًا (بمعدل جهاز لكل 3.1 مريض). تعاني المؤسسات العمومية من ضعف البنية التحتية ومن وضع أمني مقلق نظرا لتضاعف أعمال العنف في المستشفيات [29].

بالإضافة إلى ذلك، يشتكي أعوان الصحة في أريانة، كما هو الوضع في باقي تراب الجمهورية، من تدني رواتبهم. فخلال سنة 2018، احتج أكثر من أربعين موظفا بمستشفى محمود الماطري (الواقع في حي مختلط) على عدم صرف منحهم. لا تتعلق الظروف التي تقلق المتساكنين المحليين فقط بشأن إمكانية التمتع بهذا المرفق وتأمينه، ولكن أيضا بجودة الرعاية المقدمة [30].يعتبر النفاذ إلى الرعاية الصحية للفئات المهمشة متفاوت إلى حد الآن. تتوفر للنساء مرافق الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية التي يحتاجونها بغض النظر عن حالتهن المدنية (الأمهات العازبات، والمومسات الخ)، وذلك دون شروط. أما بالنسبة للمهاجرين، فإن الحصول على مرافق الصحة العمومية لايزال أمرا سهلا بالنسبة للمهاجرين النظاميين، تمامًا مثل القطاع الخاص، حيث تشملهم برامج الوطنية للتلقيح وبرنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ومكافحة السل، والملاريا. لكن بيقى التمييز مستمر من حيث تحمل التكاليف، لأن السكان التونسيين فقط هم الذين يتمتعون بذلك. علاوة على ذلك، يواجه المهاجرون غير الشرعيين صعوبات لا حصر لها في النفاذ إلى المرافق الصحية وخاصة المرافق العمومية بسبب وضعياتهم [31].

يحتوي مستشفى الحبيب الماطري جناحا خاصا بالمسنين، يوفر لهم إمكانية الحصول على الرعاية الخاصة التي يحتاجها بعضهم.

---

29 تم سنة 2017، اعتداء أعوان أمن في حالة سكر، على أعوان قسم الطوارئ بمستشفى محمود الماطري. وفي جوان 2019، قام مريض بالهجوم على ممرضات بسكين وكذلك على أعوان بالمستشفى ومدير قسم الطوارئ قبل أن يلوذ بالفرار.

30 ومع ذلك، يعتبر مستشفى محمود الماطري رائدا على مستوى الإنجازات والنجاحات الطبية. ففي 2018، أتمّ فريق طبي تونسي 100% بنجاح أول عملية زرع كبد على شخص بالغ، «وهي عملية تقدّر بما بين 400 ألف و500 ألف أورو إذا أجريت في الخارج»

31 إيمان الجوادي، تقييم نقاط الضعف الاقتصادية والإجتماعية والصحية الأساسية للمهاجرين من أجل الوصول الفعال إلى الخدمات الصحية، المكتب الوطني للأسرة والسكان، الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، 2016.

بالنسبة للطلبة في القطاع العام (تونسيون وأجانب)، فإنهم يتمتعون بأسعار التفاضلية في المستشفيات العمومية، وهو ما ليس متاح لطلبة القطاع الخاص، يستفيدون في المقابل من نظام التأمين المشترك الذي يسمح لهم بالعلاج في المؤسسات الصحية الخاصة المتعاقدة. وفقًا لممثل الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية في أريانة، يتمتع ذوي الإعاقة بحرية التمتع بخدمات المرافق الصحة العمومية عند الاستظهار بطاقة الإعاقة الخاصة بهم. أما بالنسبة المدارس العمومية، فنلاحظ غيابا شبه كلي للإطار الطبي وشبه الطبي.

فيما يتعلق بالإجراءات المتّبعة للحد من مشاكل النفاذ إلى المرافق الصحية وضمان صحة عمومية أفضل لمتساكني البلدية، تبذل البلدية جهودا في ذلك. حيث تقوم إدارة حفظ الصحة وحماية البيئة بالبلدية بإجراءات مراقبة المواد الغذائية والسلع والبضائع وكذلك المحلات التجاري المفتوحة، ومدى امتثالها لقواعد حفظ الصحة، من خلال أخذ عينات وتحليلها في المختبرات العمومية أو الخاصة. كما تمت برمجة اقتناء المعدات اللازمة للتحاليل المخبرية لتعزيز الكفاءة في هذا القطاع وذلك في سبيل الحفاظ على الصحة العامة وسلامة المواطنين. هذا وأبرمت البلدية اتفاقية مع منظمة الصحة العالمية لدراسة نسبة الأمراض المستعصية في البلدية، وتحديد أسباب انتشارها وسائل الوقاية منها.

الإنارة، والسّكن، والنقل

أصبح عدم التوازن في التصرف العمراني وتوابعه (على غرار النقل العمومي والطرقات والمساحات الخضراء) في مختلف مناطق البلدية أكثر وضوحا خلال العقد الماضي. فنجد من جهة «الأحياء» التي تسكنها عائلات ذات مستوى معيشي عالي وهي أحياء مجهزة ومهيّأة (مثال: المنزه والنصر)، ومن جهة أخرى الأحياء التي تسكنها العائلات ضعيفة الدخل، حيث توجد الشوارع سيئة الصيانة وتنتشر فيها مواطن السكن بطريقة فوضوية (مثال: النزهة، برج الوزير).

في إطار صلاحياتها الاجتماعية، يتعين على الجماعات المحلية تخصيص قروض للسكن الاجتماعي وبرامج الأمن الغذائي لفائدة الفئات السكانية المخوّلة لشروط الانتفاع من برامج الضمان الاجتماعي. تتمتع العائلات المعوزة وذات الدخل الضعيف، وفقا للقانون 10/2019، بالأولوية في توفير السكن الاجتماعي. لم تحدد بلدية أريانة بعد سياستها الخاصة بالإسكان الاجتماعي بالنظر إلى كونها تدخل ضمن الصلاحيات المشتركة. يشكو سكان المناطق المحرومة الذين تمت محاورتهم أثناء التقييم، من ضعف جودة المساكن الاجتماعية المتاحة لهم حتى من الناحية الصحية، وتحمل البلدية مسؤولية ذلك. من ناحية أخرى، لم تتمكن البلدية من السيطرة على توسع البنايات الفوضوية خاصة بعد الثورة، وذلك حتى في المناطق المعرضة للفيضانات. وتعد هذه المناطق غير الخاضعة للرقابة سيئة الاتصال بقنوات مياه الشرب والتطهير وشبكة الكهرباء نظرًا شيدت خارج أي مخطط عمراني وبطريقة لا تراعي طبيعة الأرض التي بنيت عليها.

يعتقد المتساكنون وممثلو المجتمع المدني الذين تم لقاؤهم أثناء التقييم أن النقل العمومي غير كاف وغير آمن. كما تشتغل سيارات التاكسي الجماعي بفوضى عارمة، ولا تحترم قواعد الطريق، وتتسبب في تفاقم معضلة المرور في أريانة وأيضًا في تلوث قوي للهواء. بالرغم من محدودية وسائل النقل العمومي، فإن متساكني البلدية ليس لديهم خيار آخر سوى استخدامها. تواجه البلدية مشكلة حقيقية تتعلق بالربط بين مختلف الأحياء داخل المناطق الحضرية، مما يعيق تنقل المتساكنين ذوي الدخل الضعيف بدون سيارات.

كما إن نقص التنسيق بين السلطات المحلية والمركزية، وخاصة مع شركات النقل العمومي من شأنه أن يعقّد إيجاد الحلول[32].

بناء على ذلك، صادق المجلس البلدي خلال سنة 2019 على إجراء منع وصول سيارات التاكسي الفردي والجماعي إلى وسط المدينة مع تشجيع استخدام الحافلات، وذلك بالتنسيق مع وزارة النقل.

يعد النقل المدرسي والحضري من بين الصلاحيات المشتركة الذي يبقى تطوره معطلا بفعل عدم إصدار القانون المتعلق بهذه الصلاحيات. وبادرت البلدية في غياب الإطار القانوني بإطلاق برنامج نقل حضري مع وزارة النقل، إلا أن مقاومة شركة نقل تونس ومهني القطاع الخاص من نقل جماعي وفردي أجهض هذا المشروع.

انتهجت بلدية أريانة كذلك تمشيّا لتعزيز عملية التنقل السلس (soft mobility). وقعت للغرض اتفاقية شراكة مع جمعية فيلوريسيون بتونس Vélorution Tunisie من أجل تهيئة مسارات الدراجات. وهو مشروع بادرت به لجنة الاشغال والتهيئة العمرانية بالشراكة مع المجتمع المدني وتمتد فترة إنجازه على سنيتن (2019-2021) نظرا لازدحام الطرق والكثافة العمرانية. يتعلق التنقل السلس أيضًا بالمارّة الذين لم يعدوا يتمتعون بحقهم في الأرصفة التي يتم استخدامها بل غزوها من قبل جميع أنواع المتاجر والمؤسسات. وقد فشلت البلدية حتى الآن في تحرير جزء من الأرصفة التي يحتلها التجار.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه من أجل إتاحة نفاذ للفضاء العام يكون أكثر شمولية، خصص المجلس البلدي في ميزانية الاستثمار لسنة 2019، 180000 د.ت لتهيئة مساحات تخصص للأشخاص دون مأوى ولفاقدي السند ولذوي الإعاقة.

التشغيل ومقاومة الهشاشة

وفقا لمجلة الجماعات المحلية، فإن النهوض بالتشغيل، وخاصة إنجاز مشاريع ذات قدرة تشغيلية عالية، هو صلاحية مشتركة بين الجماعة المحلية والسلطة المركزية. ومع ذلك، لم يتم إلى الآن إحداث أية استراتيجية تشغيلية في أريانة، كما لم يتم توقيع أية اتفاقية تمويل مشترك للحصول على شغل، وهذا الوضع إنما هو ذاته في جميع أنحاء تونس بسبب عدم الاستقرار الحكومي منذ سنة 2018 والذي منع السلطة المركزية من إحداث رؤية شاملة للتشغيل. لم تعد البلدية تمول مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من مواردها الخاصة، في حين أن مجلة الجماعات المحلية تنص في الفصل 109 على أن «تعمل الجماعات المحلية على دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومشاريع التنمية المستدامة». يمكن أن تُفضي المصادقة حديثا على قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى إيجاد حلول لتعزيز الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي. هذا، وتم في سياسة التشغيل في الوظيفة العمومية غلق باب الانتدابات على المستوى المحلي في الإدارة البلدية، ولم يعد يتم تعويض المحالين إلى التقاعد بصفة آلية. فيما يتعلق بمقاومة الهشاشة، فعَدا المهاجرين، يظل السكان الأكثر عرضة للخطر في بلدية أريانا هم كبار السن، وهم يمثلون الفئة السكانية الأكثر عددا مقارنة بالبلديات الأخرى في البلاد.

---

32 كانت البلدية تنوي إحداث خدمة نقل محلي تربط المناطق الرئيسية بالسوق البلدي والتي تتطلب الحصول على دعم كل من الشركة الجهوية للنقل بتونس الكبرى ووزارة النقل. وبما أن النقل الحضري هو من بين الصلاحيات المشتركة مع السلطة المركزية، فإن هذه المبادرة لم تنجح بعد، وذلك بسبب عدم سنّ القانون الذي يحدد شروط وإجراءات ممارسة هذه الاحصائيات. حالت العراقيل من شركة النقل في تونس الكبرى دون تنفيذ هذه المبادرة.

من أجل التخفيف من الشعور بالتهميش الذي يطال كبار السن، توصي المجلة الجماعات المحلية إحداث برامج وتخصيص اعتمادات لهذا الغرض من أجل تقديم المساعدة لهذه الفئة للاندماج في الحياة المحلية. بالنسبة لسنة 2019، خصصت بلدية أريانة من ميزانيتها، منحة بقيمة 3000 د.ت لفائدة جمعية الإطارات المتقاعدة ووضعت على ذمتها مقر دار الجمعيات، غير أنّ هذا المقر لا يوفر أفضل الظروف لمختلف الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات.

يوجد على التراب البلدي عديد الموظفين ممن يشتغلون في وضع محفوف بالمخاطر ويتعرضون بشكل مفرط لمخاطر الصحة والسلامة. وهذه الفئة من الناس غير متجانسة، إلا أنها تشترك في نفس المشاكل. وهي تتمثل في عمال البناء، المعينات المنزليات، الباعة المتجولين، المتسولين، الأشخاص دون وثائق رسمية، إلخ. وتتمثل المشاكل التي يتعرضون لها في عدم التمتع بتغطية اجتماعية وغير معروفين من قبل المسؤولين على المستوى المحلي. يبقى عمل المجتمع المدني والجمعيات الناشطة في الأعمال الخيرية والهلال الأحمر التونسي محدودا وظرفيا (توفير الاحتياجات الطارئة خاصة خلال شهر رمضان والأمطار والأمراض وما إلى ذلك). تعمل البلدية مع جمعيات محلية (مثل جمعية عطاء) لجمع الأموال بهدف مساعدة العائلات المحتاجة ومن ذوي الدخل المحدود. في هذا الإطار، تم يوم 4 ماي 2020 فتح حساب بنكي وتنظيم حملة لجمع التبرعات بهدف توزيعها على المحتاجين. لم يتم إيجاد حل جذري وذلك نظرا لعدم توفر الاحصائيات وكذلك تنقل هؤلاء الأشخاص في إقليم تونس الكبرى. علاوة على ذلك، فقد خصصت البلدية سنة 2020 اعتمادات مالية بقيمة 100000 د لمساعدة 432 عائلة محتاجة في كل من أريانة المدينة والأحياء الفقيرة، وذلك بالتنسيق مع الهياكل الجهوية (المعتمدية)، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ونشطاء المجتمع المدني.

إنّ الأشخاص ذوي الإعاقة هم أيضًا فئة تتعرض بشكل كبير للتمييز من حيث الحصول على العمل وعلى الظروف المعيشية اللائقة. لذلك، وبمناسبة المصادقة على ميزانية 2019، اقترحت لجنة الشؤون الاجتماعية بالبلدية مشروعا تضامنيا شاملا يهدف إلى خلق فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة الذين غالبا ما يتم اقصاؤهم من البرنامج الوطني للاستثمار. وتم سنة 2018، تخصيص 200000د لبناء مركز لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة إلاّ أنه بمرور سنة واحدة تم إعادة توزيع هذه الأموال وذلك لأن المشروع لم ير النور قط.

البيئة

تشكو بلدية أريانة من معضلة تلوّث كبيرة من شأنها أن تؤثر في جودة الهواء وبيئة العيش. وهذه المعضلة الشائعة في كل تونس الكبرى تعود إلى التركز العمراني والصناعي. تعد استجابة السلطات البلدية غير كافية نظرا لغياب رؤية استراتيجية على الصعيد الوطني والمحلي لمقاومة التلوث والتصرف في النفايات. مثال ذلك، تم سنة 2019 بالشراكة مع جمعية الياسمين، خلق مساحة للتسميد في منطقة بئر بلحسن. إلا أنّه تم غلق هذا الفضاء نتيجة لتظلّم المتساكنين المعترضين على تواجد مثل هذا المركز في قلب المدينة. هذا واعتادت البلدية على تنظيم احتفالات يوم الأرض بالشراكة مع جمعية الياسمين، آخرها كانت سنة 2019. كما تنظم جمعية المنطقة الخضراء بالمنزه 6، بالتعاون مع البلدية، فعاليات دورية للتوعية حول حماية البيئة.

ليس هناك أية رؤية شاملة للمشكلة البيئية لدى السلطات البلدية واللامحروية. وتعد تداعيات هذا الأمر أكبر في المناطق الشعبية التي تعاني من محدودية خدمات التطهير ومن مظاهر عدم التحضر والتقصير الكبير فيما يتعلق بمعالجة النفايات. يطالب السكان الذين تمت محاورتهم بجمع النفايات المنزلية بشكل يومي ومنتظم، في حين تؤكد البلدية على نقص حس المواطنة لدى المتساكنين فيما يتعلق بإخراج والتصرف في النفايات المنزلية حيث إنهم لا يحترمون الأوقات

والأماكن المخصصة لوضع القمامة.

يتأثر المجال الترابي البلدي أيضًا بالتغير المناخي، الذي ترافقه موجات من الحرّ أكثر تواترا وطولا، فضلا عن فترات هطول أمطار غزيرة تليها فيضانات. تسبب هذه الكوارث الطبيعية مشاكل هائلة للأحياء السكنية الفوضوية المتواضعة، التي غالبا ما تقع في المناطق المعرضة للفيضانات. إن منازل العائلات الأكثر فقرا عموما هي التي تتضرر بشدة من آثار هذه الفيضانات، مثلما حصل في خريف 2019.

ووعيا منها بتأثير المناخ البيئي على صحة الإنسان، انخرطت البلدية في عدة مبادرات لحماية البيئة وتفعيل مبادئ التنمية المحلية المستدامة، حيث أعربت مثلا عن رغبتها في الانخراط في مشروع «المدينة المستدامة». للبلدية الموارد البشرية والمالية اللازمة لتطبيق التشريعات المتعلقة بالحقوق البيئية. في هذا السياق، تم في ماي 2019 تنظيم ندوة بعنوان «المدينة المستدامة»، ولم تتم فيها دعوة المجتمع المدني المحلي والفاعلين في الشؤون المحلية، كما لم يتم نشر أي تقرير عن هذه الندوة. التوصية واحدة التي تم تنفيذها، تتعلّق بتنظيم مسابقة وانتداب شبانا من أصحاب المبادرات الخضراء. خلافًا لذلك، أكد ممثلو المجتمع المدني المستجوبون، أن المبادرات الخضراء التي قامت بها البلدية ضئيلة جدا. بالإضافة إلى ذلك، فإن المساحات الخضراء في البلدية لا تُدار بطريقة مستدامة (إهدار المياه، زراعة الأسطح العشبية، اقتلاع الأشجار، إلخ).

في إطار التأقلم مع ظاهرة الاحتباس الحراري، أحدثت بلدية أريانة برنامجا لغراسة أشجار المصطفّة باعتمادات قيمتها 150000 د.ت من ميزانية 2020-2019. وفي نفس الوقت، يتضمن مخطط التهيئة العمرانية الذي تمت المصادقة عليه في 2017، توسعا عمرانيا على حساب 200 هكتار من المناطق الطبيعية. كما تم التخطيط لإنجاز دراسات على جميع المساحات الخضراء في المدينة بما يمكّن من قيادة أفضل للبرنامج من حيث احداث هذه المساحات وتنظيفها. تعمل البلدية أيضا على تعزيز قدراتها فيما يتعلق بالتخلص من النفايات وإدارتها وفرزها ورسكلتها، وذلك بالتنسيق مع الهياكل الوطنية المعنية. كما أنها تراقب عن كثب الشركات والمقاولات الموجودة بالجهة من حيث طريقة تصرّفهم في نفاياتهم.

بالنسبة للتصرف في مواردها الطبيعية الخاصة وتثمينها، تقوم البلدية بالشراكة مع المجتمع المدني، بتحويل النفايات الخضراء إلى أسمدة عضوية تُستخدم في صيانة المساحات الخضراء، كما تراقب ترشيد استهلاك مياه الري عن طريق حفر الآبار والاستغلال الأمثل لمياه الأمطار.

يبقى دور مساعدة ضحايا الفيضانات من مشمولات الدولة، لكنه يعوّل أيضا على تجنّد السلطات البلدية. خلال فيضانات 2019 مثلا، كان هناك لجنة موحّدة تضم عديد المتدخلين، تسمى «اللجنة الجهوية لمجابهة الكوارث» تتكوّن من ممثلين عن البلدية والمصالح اللامحورية. قامت هذه اللجنة بعقد اجتماعات تنسيق وتخطيط لمخطط التدخل، وذلك بدعم من المؤسسات العمومية المسؤولة عن توزيع المياه والتطهير، والجيش والمجتمع المدني.

تم بالتعاون مع المدرسة الوطنية للطب البيطري بسيدي ثابت، إنشاء مركز لتحديد وتعقيم وتلقيح الكلاب السائبة، وهو ما أثار استحسان متساكني مختلف الأحياء الراقية والفقيرة الذين يتشكّون من الخطر والشعور بعدم الأمان وكذلك، المدافعين عن الحيوانات الناشطون جدًا في التراب البلدي. تعزز هذه المبادرة إرادة المجلس البلدي في القطع مع قتل هذه الحيوانات، وهذا جزء من التراتيب الضبطية التي يختص بها رئيس البلدية وفقا لما ينص عليه الفصل 267 من مجلة الجماعات المحلية.

المساواة بين الجنسين

تنص مجلّة الجماعات المحلية في الفصل 109 على أن «تحرص الجماعات المحلية على تخصيص اعتمادات لدعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمشاريع الهادفة لتحقيق اندماج المرأة الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية». وتنص المجلة كذلك على أن تدعم الدولة من خلال اتفاقيات إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي، إلا أنه لم يتم بعد تطبيق ذلك في أريانة. وبصرف النظر عن التمويل العمومي البلدي الممنوح للاتحاد الوطني للمرأة التونسية والاعتمادات المخصصة للاحتفال بالأعياد المقرّرة بمناسبة الأيام الدولية والوطنية للمرأة واليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، لم يتم تخصيص أي بند في ميزانية البلدية للمساواة بين الجنسين على وجه التحديد. وهو ما يجعل الخطاب السياسي المؤيد لمزيد من المساواة بين الجنسين، خلال فترة الحملة الانتخابية، مرة أخرى دون متابعة على مستوى التطبيق من قبل السلطات العمومية.

4.4. دولة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء

مدى احترام البلدية لدولة القانون

ينص الفصل 138 من الدستور على أن «تخضع الجماعات المحلية فيما يتعلق بشرعية أعمالها للرقابة اللاحقة» في حين ينص الفصل 142 على أن «يبت القضاء الإداري في جميع النزاعات المتعلقة بتنازع الاختصاص التي تنشأ فيما بين الجماعات المحلية، وبين السلطة المركزية والجماعات المحلية». وبالمثل، فحسب الفصل 116، «يختص القضاء الإداري بالنظر في تجاوز الإدارة سلطتها، وفي النزاعات الإدارية» (بما في ذلك تلك الصادرة عن السلطات المحلية). ومن جانبها، تسهر محكمة المحاسبات على رقابة حسن التصرف في المال العام كما تنظر في حسابات المحاسبين العموميين وتقيّم أساليب التصرف في الأموال العمومية وتعاقب الأخطاء المرتكبة في هذا الشأن. وتطبيقا لهذه الأحكام، تمنح مجلة الجماعات المحلية للوالي ولأمين المال الجهوي حق اللجوء إلى القاضي المالي للطعن في شرعية القرارات التي تتخذها بهذا الخصوص مختلف هياكل الجماعة المحلية.
تُؤكد بلدية أريانة أنها تحترم في قراراتها التسلسل الهرمي للقواعد. ويمكن لأي متضرر تقديم شكوى ضد القرارات التي تهمهم. ووفقًا للفاعلين الذين تم الالتقاء بهم، تتعلق هذه الشكاوى أساسا بعمليات البناء. وقد تم رفع شكاوى أخرى ضد البلدية من قبل الوالي تتعلق بشرعية القرارات التي قد تمسّ مختلف مجالات العمل الإداري.

إن معدل آجال البت في القضايا المتعلقة بالبلدية أمام الدائرة القضائية الجهوية للمحكمة الادارية لوقف التنفيذ يقدر بخمسة أيام. أمّا بالنسبة للبت في أصل النزاع، فعلى قاضي الابتدائي أن يصدر قراره في غضون شهر واحد، وأمّا قاضي الاستئناف فعليه أن يصدر قراره في غضون شهرين. من الناحية التطبيقية، يتم احترام هذه الآجال إلى حد كبير.

وفقا لمجلة الجماعات المحلية، يمكن للبلدية اللجوء إلى القضاء الإداري بشكل استشاري فيما يتعلق بتوزيع الصلاحيات بين البلديات والجهات والأقاليم، وفيما يتعلق بممارسة السلطة الترتيبية للسلطات المحلية. إلّا أنه من الناحية العملية، نادرا ما تقوم البلديات بطلب استشارة من المحكمة الإدارية بخصوص مواضيع أخرى عدا هاتين الحالتين. نذكر على سبيل المثال، يمكن طلب استشارة حول مبدأ التفرغ المنصوص عليه في الفصل 6 من مجلة الجماعات المحلية أو حول مسألة تجديد عقود لزمة. وفي جميع الحالات، على المحكمة الإدارية أن تصدر رأيها في غضون شهرين على أقصى تقدير. إلى الآن، لم تلجأ بلدية أريانة إلى المحكمة الإدارية للاستشارة.

المنتخبون/ات

عملا بالقانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 1 أوت 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، وكذلك الفصل 37 من مجلة الجماعات المحلية، على المستشار المحلي أن يصرح بمكاسبه ومصالحه أمام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. يهدف هذا القانون إلى مكافحة الفساد وذلك من خلال إلزامية التصريح بالمكاسب والمصالح. بالإضافة إلى الممتلكات والمصالح الخاصة الشخص المعني، يشمل التصريح أيضا الزوج أو الزوجة وحتى الأبناء القصر. وفي إطار مكافحة تضارب المصالح، تتعارض بعض المهام مع ممارسة وظائف أخرى. وعلى هذا الأساس، يُمنع رئيس(ة) البلدية من أن يشغل خطّة أخرى سواء في الوظيفة العمومية أو في الهيئات التقريرية في الشركات العمومية أو الخاصة. من ناحية أخرى، تنص مجلة الجماعات المحلية في الفصل 250 على أن « يلتزم رئيس البلدية ومساعدوه وأعضاء المجلس البلدي بإعلام المجلس بكل ما يمكن أن يثير شبهة أو شكوكا حول ما يمكن أن يمثل مصالح متضاربة عند تسيير البلدية أو ممارسة الاختصاصات» في مثل هذه الحالة، «يعيّن المجلس البلدي عضوا آخر من بين أعضائه لمتابعة الملف» المذكور. وفقا للتراتيب الجاري بها العمل، قام الـ36 عضوا في المجلس البلدي المنتخب بأريانة بالتصريح عن مكاسبهم.

المواطنون والمؤسسات

إن إمكانية اللجوء إلى القضاء هو أمر غير متاح للبعض ما لم توفر الدولة إعانة قضائية، وذلك بالنظر إلى تكلفة المسار القضائي غير المتناسبة مقارنة بإمكانيات جزء كبير من السكان. يحدد القانون شروط ومعايير الحصول على الإعانة القضائية. وقد تم إحداث مكتب مساعدة قانونية في مقر المحكمة الإدارية لتلقي مختلف مطالب الإعانة (كما ينص عليه القانون عدد 3 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011 المتعلّق بالإعانة القضائية لدى المحكمة الإدارية). يقتصر وجود هذا المكتب على المستوى المركزي وليس له تمثيل جهوي مما قد يثني المتقاضين عن اللجوء إليه. بالنسبة للقضاء العدلي، تغطي الإعانة القضائية القضايا المدنية والجزائية ويمكن أن ينتفع بها الشخص الطبيعي أو الذوات المعنوية « التي تمارس نشاط غير ربحي « (الفصل 2 من القانون عدد 3 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011 المتعلّق بالإعانة القضائية لدى المحكمة الإدارية). يعتبر شمول المساعدة القضائية الذوات المعنوية إيجابي، لإمكانية الاستفادة منها من قبل الجمعيات ، حيث أصبح لها الآن الحق في رفع دعوى قضائية في مسائل تمس مجال عملها [33] طبقا للمرسوم عدد 88 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بالجمعيات.

يتم تقييم مدى احترام دولة القانون على المستوى المحلي من قبل المواطنين والفاعلين في القطاع الخاص أساسا عبر مدى احترام مختلف القرارات الترتيبية والفردية، وخاصة تلك المتعلقة بإشغال الأرض وقواعد حفظ الصحة والحفاظ على البيئة. في هذا السياق، أعرب الفاعلون الذين تمت استشارتهم عموما عن استيائهم نظرا لطغيان المصلحة الشخصية على المصلحة العامة في صفوف العديد من المتساكنين والمؤسسات داخل البلدية، ولا سيما فيما يتعلق بقواعد المرور ورَكْن السيارات، والمقتضيات القانونية للبناء واستغلال الفضاء العام، وحماية البيئة. تبرز البنايات الفوضوية في حي المستقبل، على سبيل المثال، استهتار مالكي الأراضي بالتراتيب البلدية.

33 محامون بلا حدود، « L'état de l'aide légale en Tunisie »، تم نشر هذه الدراسة في 2014، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الخارجية بالمملكة الهولندية، ص 42

جهاز القضاء وحفظ النظام

يعتبر نشطاء المجتمع المدني الحاضرون في الورشة التي ضمت عديد الفاعلين أن النظام القضائي هو نظام غير متحيز ويتمتع بثقة مختلف الفئات المكونة للمجموعة السكانية المحلية. إلاّ أنّ البطء في إصدار قرارات القضاء الإداري (بصرف النظر عن البت في النزاعات بمقتضى مجلة الجماعات المحلية والذي يخضع لآجال صارمة) يؤثر إلى حد ما في مستوى الثقة فيه. يحافظ المتساكنون المحليون على ثقة دائمة في جهاز القضاء في تسوية النزاعات، حتى لو لجأت في بعض الأحيان إلى الموفّق الإداري لإيجاد حلول سريعة لمشاكلهم. وهو الحال في أريانة، حيث لجأ بعض المتساكنين إلى الموفّق الاداري لإيجاد حل للنزاعات المتعلقة بمنح رخصة البناء.

على الرغم من ذلك، فإن محاولات التلاعب والفساد والتدخل في عمل المحاكم وقوى الأمن في البلدية من قبل الفاعلين السياسيين وغيرهم، تمثّل مخاطر حقيقية. كما توجد في الرأي العام اتهامات بالتلاعب بالقضاء من قبل اللوبيات أو الأثرياء. استنكر بعض أعضاء مجلس نواب الشعب عن ولاية أريانة حالات الفساد في الصفقات العمومية التي أُبرمت في بلدية أريانة، والمحسوبية في تعيين المعتمدين، وعدم شرعية تغيير استغلال الأراضي التابعة للدولة [34].

إن وجود العديد من المؤسسات مثل المجلس الأعلى للقضاء، والهيئة الوطنية لمقاومة الفساد، والدور الفاعل الذي يضطلع به المجتمع المدني، هي سُبُل تساعد على كشف أية عملية تظليل للعدالة أمام الملإ.

تمارس القوى الأمنية دورها في النطاق البلدي بشكل مستقل. لم يتم طلبها للتدخل إلا خلال الاحتجاجات التي حدثت فترة الفيضانات من أجل فكّ عملية غلق الطريق من قبل بعض المتساكنين. أما بالنسبة للعلاقة بين رئيس البلدية بوصفه سلطة ضبطية والشرطة البلدية، فلم يتم تسجيل أي إشكال في هذا الخصوص، وذلك لأن الشرطة البلدية دعمته في تدخلاته لحفظ النظام العام. فيما يتعلق بمكافحة الجريمة في المجال البلدي، تعمل الشرطة وفقا لتعليمات وزارة الداخلية بالنظر إلى الطابع الأمني للمسألة. ويتبع تأمين المجال البلدي حصريا لقوات الأمن، التي تتعاون بدورها مع السلطات المحلية، خاصة عند عمليات التدخل في الأماكن العامة.

34 توفيق اللومي، الجريدة الإلكترونية الحرية، 19/12/2018.

5. المؤسسات ومسارات التمثيل والمساءلة

5.1. الانتخابات وآليات الديمقراطية المباشرة على المستوى المحلي

اختارت تونس منذ سنة 2011، نظام الاقتراع النسبي مع أكبر البقايا، الذي يسمح بمشاركة واسعة لمختلف التيارات السياسية. تم الإبقاء على هذا التوجه في الانتخابات المحلية في ماي 2018 عند تعديل القانون الانتخابي لسنة 2016، مع إدراج عتبة انتخابية تقدر بـ3% حتى تدخل القائمة المترشحة في توزيع المقاعد. وسمح نظام الاقتراع بترشح القائمات المستقلة. كما فرض القانون الانتخابي قاعدة التناصف بالنسبة لترشح النساء في القائمات (أفقيا وعموديا)[35]، وفرض كذلك تواجد شاب/(ة) تحت سن 35 من بين المرشحين الثلاثة الأوائل في كل قائمة. بفضل هذه المقاييس، أتاحت الانتخابات المحلية لسنة 2018 إعادة إفراز تنوع المجتمع المحلي بشكل كبير داخل المجالس البلدية في تونس.

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية بأريانة في 2018، 39,3%، وهي أعلى من نسبة الإقبال على المستوى الوطني والمقدرة بـ35,6%. ومع ذلك، فهي تعدّ ضعيفة جدا، وأفضت إلى مجلس بلدي يفتقر إلى المشروعية الديمقراطية.

وفقًا لممثلي الفرع الجهوي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات (IRIE) في أريانة، بلغ عدد القائمات التي قدمت ملفات الترشح للانتخابات البلدية بـ52، وتم قبول 48 قائمة. أما القائمات الأربعة الأخرى فقد رُفضت شكلا، ولم تلجأ أي منها إلى القضاء للطعن في هذا القرار. إثر الانتخابات، تم توزيع المقاعد في المجلس البلدي بأريانة على 3 أحزاب سياسية و8 قائمات مستقلة (القسم3.5). الانتخابات المحلية بأريانة ومدى تحقيق الشمولية احترمت القائمات الانتخابية المترشحة بأريانة وعددها 52، قاعدة التناصف بين النساء والرجال. وبذلك يكون المجلس البلدي المنتخب قد حقق التناصف يكاد يكون كليا بـ17 امرأة و19 رجلاً. أفضت الشروط العمرية في القائمات الانتخابية إلى انتخاب 6 شباب في المجلس البلدي، أي ما يعادل 17% من الأعضاء المنتخبين -بينما تمثل الفئة العمرية 35-18 سنة ثلث الناخبين في البلدية. من المهم أيضا مراعاة جوانب أخرى للتنوع عند تحليل مدى تحقيق الشمولية في نتائج الانتخابات البلدية في أريانة، وهي التالية:

- الإعاقة: لا يوجد أي عضو منتخب من بين الأشخاص ذوي الإعاقة لكن بعد استقالة مستشار من قائمة النهضة، فإن العضو الجديد الذي حل محله حامل لإعاقة.
- المستوى التعليمي/ الفئات الاجتماعية والمهنية: يحمل معظم المنتخبين شهادات جامعية ويشغلون مناصب وظيفية جيدة وغالباً ما تكون قيادية. من بين المنتخبين، نجد رجال أعمال، وأكاديميين، وموظفين سامين بالدولة، إلخ.
- المناطق السكنية: يقطن معظم الأعضاء المنتخبون إلى الأحياء الراقية بالمنزه والنصر.

عموما، يمكننا القول إنه بالرغم من أن العملية الانتخابية في أريانة قد سمحت بتحقيق المناصفة بين النساء والرجال، فإنها أدت إلى محدودية تمثيل كل من الشباب، والأحياء السكنية الشعبية، ومن لم يلتحقوا بالجامعات، والفئات الاجتماعية المهنية المتوسطة، والأشخاص ذوي الإعاقة.

ووفقًا لممثلي الفرع الجهوي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بأريانة، فإن قاعدة التناصف في القائمات الانتخابية وعملية تنظيم العملية الانتخابية قد مكّنتا النساء والرجال من المشاركة على

35 يعني التناصف العمودي أن يتم ضرورة عند تشكيل القائمات، مراعاة التناوب بين الرجال والنساء. بالنسبة للتناصف الأفقي، يعني أن القائمات التي تترشح على المستوى الوطني فعليها أن تمنح الرئاسة بالتساوي للرجال والنساء.

على قدم المساواة في العملية الانتخابية المحلية سواء كناخبين أو كمرشحين. وفيما يتعلق بعدد الناخبين المسجلين على مستوى بلدية أريانة، فهو يتوزع على النحو التالي: 51.6% نساء مقابل 48.4% رجال. يؤكد ممثلو المجتمع المدني والشباب الذين تمت محاورتهم من قبل فريق التقييم البلدي أن النساء كن الأوّلات في متابعة مسألة تقديم ملفات الترشح للفرع الجهوي للهيئة الانتخابية وأنهن كن ووفقًا لممثلي الفرع الجهوي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بأريانة، فإن قاعدة التناصف في القائمات الانتخابية وعملية تنظيم العملية الانتخابية قد مكّنتا النساء والرجال من المشاركة على قدم المساواة في العملية الانتخابية المحلية سواء كناخبين أو كمرشحين. وفيما يتعلق بعدد الناخبين المسجلين على مستوى بلدية أريانة، فهو يتوزع على النحو التالي: 51.6% نساء مقابل 48.4% رجال. يؤكد ممثلو المجتمع المدني والشباب الذين تمت محاورتهم من قبل فريق التقييم البلدي أن النساء كن الأوّلات في متابعة مسألة تقديم ملفات الترشح للفرع الجهوي للهيئة الانتخابية وأنهن كن حاضرات بكثرة خلال الحملة الميدانية. خلال هذه الحملات، لم يطرح ممثلو الفرع الجهوي للهيئة أن النساء قد تعرضن لأي تحرش أو معاملة تمييزية. لئن تم احترام قاعدة التناصف العمودي بشكل جيد في جميع القائمات، فإن التناصف الأفقي لم يكن بارزا فيما يتعلق برئاسة القائمات المستقلة التي لطالما كانت قائمة واحدة في كل بلدية، وغالبا ما يكون على رأسها رجل.

عملت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على توعية النساء الريفيات، والشباب، وسكان الأحياء الشعبية، والأميين، وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية. كما تبنت جملة من التدابير لهذا الغرض على غرار توفير كتيّب إرشادات حول إشارات التواصل مع الناخبين الصم والبكم، مضمن بدليل مكتب الاقتراع. على مستوى أريانة، عمل المجتمع المدني ولا يزال، على توعية كل من الشباب ومن هم أكبر سنا، بأهمية المشاركة الفعالة في الحياة السياسية وطنيا ومحليا، وذلك من خلال التشجيع على التسجيل في السجل الانتخابي، وعلى التوجه لمكاتب الاقتراع، وعلى ملاحظة الانتخابات [36].

من ناحية أخرى، أبدت القائمات المترشحة جانبا من الانتقائية فيما يتعلق بفئة الناخبين التي استهدفتها في حملتها الانتخابية. حيث ركزت بشكل عام على المناطق التي يتركز فيها أغلب ناخبيها وأهملت المناطق التي اعتقدوا أن فرصتهم في كسب الأصوات فيها ضعيفة.

نزاهة المسار الانتخابي

يمرّ المسار الانتخابي بعدة مراحل مهمة، نذكر منها مرحلة النزاعات التي تشكل إحدى الضمانات الأساسية في العملية الانتخابية. لا بد من التمييز بين:

- أوّلا، إسناد النزاعات الانتخابية المتعلقة بتسجيل الناخبين في القائمات الانتخابية إلى القاضي العدلي وتلك المتعلقة بتسجيل قوائم المرشحين والنتائج إلى القضاء الإداري. فيما يتعلق بنزاعات تسجيل قوائم المرشحين، كان هناك 43 نزاعًا [37] في 2018 على الصعيد الوطني وواحد فقط في أريانة، يتعلق بالتشابه بين رموز قوائم المرشحين.
- ثانياً، إحالة النزاعات حول تمويل الحملات الانتخابية على محكمة المحاسبات، لم تتوفر احصائيات في هذا المجال.

---

36 هناك عديد المعطيات المتوفرة مثال عدد الجمعيات حسب مجال تدخلهم، وحسب طريقة نشاطهم، والاشكاليات التي تعترضهم، إلخ.

37 «الانتخابات البلدية 2018: 37% من المترشحين هم من الشباب، و47% هن من النساء»، REALITES Online، مقال منشور بتاريخ 13/06/2018، وتم الاطلاع عليه في 19/02/2020

- ثالثا، إسناد النزاعات المتعلقة بالمخالفات الانتخابية إلى القاضي العدلي. في 2018، كان هناك ما يقارب 100 مخالفة انتخابية تم إحالتها إلى النيابة العمومية [38] على الصعيد الوطني، ول تتوفر احصائيات بالنسبة لأريانة.

عموما، تمتعت المعنية بالعملية الانتخابية (الأحزاب السياسية والمرشحون) بحق اللجوء إلى العدالة الانتخابية خلال الانتخابات البلدية وذلك بصفة متكافئة. كما أن قرب المحكمة الإدارية (على مسافة 4 كيلومترات من المدينة) ووجود قضاة متخصصين وأكفاء قد سهل الأمر على المدعين. إلا أن إيداع القضايا يقتضي احترام بعض المعايير الشكلية والموضوعية، وهو ما يتطلب خبرة قانونية واسعة تفتقدها الأحزاب الصغيرة والقائمات المستقلة. تكمن المشكلة أيضا في قصر الآجال لتقديم العرائض والبتّ فيها [39]، الأمر الذي يتطلب فحصا صارما من حيث الشكل من قبل القاضي، خاصة فيما يتعلق بالحق في القيام.

يتوفر بدوائر المحكمة الإدارية المكلفة بفحص النزاعات الانتخابية قضاة أكفاء تلقوا تكوينا المادة الانتخابية والذي يبقى في المطلق غير كاف، ووسائل تقنية محدودة للفصل السريع في النزاعات الانتخابية. على هذا الاساس، أصدر اتحاد القضاة الإداريين عدة بلاغات تدعو من خلالها السلطات إلى تعيين قضاة جدد. إن تشتت أجهزة القضاء الإداري والانتخابي بين عدة أماكن (توجد الدوائر الابتدائية في المبنى القديم للمحكمة، ودوائر الاستئناف والتعقيب في مقرات جديدة تقع على بعد حوالي 3 كيلومترات من البلدية) فضلا عن عدم تناسب مقراتها الحالية، من شأنهما أن يحُدّا من حسن تطبيق مهام العدالة الانتخابية.

فيما يتعلق بالبتّ في النزاعات المتعلقة بالتمويل السياسي، فإن الموارد البشرية والمالية الموضوعة على ذمة القضاة الماليين في محكمة المحاسبات للقيام بمراقبة فعالة للقضايا المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية المحلية لا تزال محدودة جدا، مما لا يسمح لهم بممارسة، على أكمل نحو، لدورهم في الرقابة اللاحقة على الحسابات المالية للحملة.

وأما بالنسبة للجرائم الجزائية، تمثل مصاريف التقاضي وتعقيدات الإجراءات وطول الآجال وصعوبات تجميع عناصر الإثبات قطعا عوامل لا تشجع الأطراف المعنية على اللجوء إلى القاضي الجزائي. ولا يخفى أن الضلوع في قضية جزائية غالبا ما يُستغل سياسيا من قبل الأطراف المتنازعة للانتفاع من التداول الإعلامي.

أخيرًا، في دراسته لنزاهة العملية الانتخابية المحلية في أريانة، تم الاهتمام في التقييم بالمساواة في النفاذ إلى وسائل الإعلام المحلية بأريانة بالنسبة للمترشحين للانتخابات البلدية. وبحسب تقرير الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (HAICA) حول ملاحظة الانتخابات البلدية لشهر ماي 2018، فقد استفادت ولاية أريانة من 11.9% من التغطية الإعلامية التلفزية للحملة الانتخابية. وقد تمتعت القائمات المستقلة بنسبة حضور تجاوزت السقف القانوني التي حددتها الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري والمقدرة بـ2.3%. ووفقا لنفس التقرير، تواجدت أريانة في التغطية الإعلامية الإذاعية بنسبة 3.7% وهي تتجاوز السقف القانوني والمقدّر بـ3%. أعطت القنوات التلفزية في تغطيتها الإعلامية الأولوية لقائمات المرشحين المستقلين في تونس الكبرى، أي في ولايات تونس وأريانة وبن عروس ومنوبة. (أنظر رصد التغطية الإعلامية لحملة الانتخابات البلدية 2018 التقرير التحليلي من 14 أفريل إلى 4 ماي 2018)

---

38 Gnet، «تونس/بلديات: تم تسجيل قرابة 100 مخالفة انتخابية»، https://news.gnet.tn/، (تم الاطلاع بتاريخ 20/02/2020)
39 3 أيام فقط هي آجال التقدم بشكاية قضائية حول نتائج الانتخابات من يوم الإعلان عليها، وتكون المرافعة بعد 3 أيام من تقديم الدعوى.

الديمقراطية المباشرة

يمكن اعتبار تكريس استفتاء محلي[40] إحدى التجديدات الرئيسية التي أتت بها مجلة الجماعات المحلية. يعد الاستفتاء آلية «ديمقراطية مباشرة» إذ وفقا لمجلة الجماعات المحلية يسمح الاستفتاء للناخبين بالتصويت على مشاريع التنمية والتهيئة الترابية. ولم يتم استخدام آلية الديمقراطية المباشرة هذه بعد في أريانة ولا في تونس عموما، وذلك لكونها يجب أن تستجيب لشروط صارمة جدا. وبالتالي، فإنه حسب المجلة، لا يمكن إجراء أكثر من استفتاء واحد خلال المدة النيابية البلدية، وذلك بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس. ولا يمكن إجراء استفتاء خلال السنة الأولى التي تلي انتخاب المجلس المحلي وخلال السنة الأخيرة من المدة النيابية البلدية. كما يجب احترام آجال إعداد الميزانية في تحديد موعد الاستفتاء. تعود المبادرة بإجراء الاستفتاء إلى رئيس المجلس وثلث أعضائه وعُشر الناخبين المحليين المسجلين، وفي كل الأحوال لا ينظم الاستفتاء إلا بعد موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس. يمكن أن يحول هذا النظام الحالي دون إعمال هذه الآلية للديمقراطية المباشرة.

يمكن اعتبار تكريس استفتاء محلي إحدى التجديدات الرئيسية التي أتت بها مجلة الجماعات المحلية. يعد الاستفتاء آلية «ديمقراطية مباشرة» إذ وفقا لمجلة الجماعات المحلية يسمح الاستفتاء للناخبين بالتصويت على مشاريع التنمية والتهيئة الترابية. ولم يتم استخدام آلية الديمقراطية المباشرة هذه بعد في أريانة ولا في تونس عموما، وذلك لكونها يجب أن تستجيب لشروط صارمة جدا. وبالتالي، فإنه حسب المجلة، لا يمكن إجراء أكثر من استفتاء واحد خلال المدة النيابية البلدية، وذلك بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس. ولا يمكن إجراء استفتاء خلال السنة الأولى التي تلي انتخاب المجلس المحلي وخلال السنة الأخيرة من المدة النيابية البلدية. كما يجب احترام آجال إعداد الميزانية في تحديد موعد الاستفتاء. تعود المبادرة بإجراء الاستفتاء إلى رئيس المجلس وثلث أعضائه وعُشر الناخبين المحليين المسجلين، وفي كل الأحوال لا ينظم الاستفتاء إلا بعد موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس. يمكن أن يحول هذا النظام الحالي دون إعمال هذه الآلية للديمقراطية المباشرة.

5.2. المجلس البلدي

التمثيلية والإدماج

يحترم المجلس البلدي في تركيبته قاعدة التناصف، ولكن بالنسبة للشباب دون الـ35 سنة، فقد تراجعت تمثيليتهم أكثر منذ الانتخابات، وذلك لأن 3 من الـ6 الأعضاء المنتخبين في هذه الفئة قد استقالوا آنذاك [41]، فلم يعد الشباب يمثل أكثر من 8.5% من المجلس. فيما يتعلق برئاسة المجلس، تم احترام أحكام مجلة الجماعات المحلية في انتخاب الرئيس ونوابه الثلاث (التكافؤ، العمر، سرية الاقتراع، تحقيق الأغلبية المطلقة). كما أحدث المجلس البلدي 14 لجنة قارة، ترأس معظمها نساء [42]. ومع ذلك، هناك امرأة واحدة فقط تترأس مجلس دائرة (المنزه) في الدوائر الأربعة.

---

40 الفصل 31 من مجلة الجماعات المحلية: «لمجلس الجماعة المحلية، بناء على مبادرة من رئيس الجماعة المحلية أو من ثلث أعضاء المجلس، أن يقرر استفتاء المتساكنين حول إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس. كما يمكن لعشر الناخبين المحليين بالجماعة المحلية المبادرة باقتراح تنظيم استفتاء. وفي هذه الحالة يمكن إجراء الاستفتاء في صورة موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس المحلي في أجل لا يتجاوز شهرين. لا يمكن إجراء أكثر من استفتاء واحد خلال المدة النيابية البلدية أو الجهوية. على مجلس الجماعة المحلية احترام آجال إعداد الميزانية في تحديد موعد الاستفتاء. لا يمكن إجراء استفتاء خلال السنة الأولى التي تلي انتخاب المجلس المحلي وخلال السنة الأخيرة من المدة النيابية البلدية أو الجهوية.»

41 قدم المستشارون الشبان استقالاتهم لأنهم لم يعد لديهم الوقت لأداء دورهم. وهو ما استنكره بعض الأعضاء بالمجلس نظرا لاعتقادهم أن هؤلاء المستقيلين كان ينبغي أن يكونوا أكثر استعدادا لاستكمال عُهدتهم واحترام التزامهم تجاه الناخبين.

42 8 نساء مقابل 6 رجال

المسؤولية		رجال	نساء	شباب أقل من 35 سنة	أشخاص ذوي إعاقة
رئاسة المجلس	رئيس(ة)	1	0	0	0
	مساعد(ة)	1	2	2 من 3	0 من 3
اللجان	رئيس(ة)	6	8	1 من 14	0 من 14
	مقرر(ة)	7	7	3 من 14	0

تختلف الآراء حول حياد معايير إسناد الرئاسات لمختلف القائمات. فلئن كانت القائمات الأكثر تمثيلية على مستوى الرئاسة تؤكد أن توزيع المناصب تم على أساس مهارات المستشارين وخبراتهم دون اعتبارات سياسية، فإن القائمات التي لم تسند لها الرئاسة تزعم أن هذا توزيع الرئاسات قد تم على أساس المفاوضات السياسية فقط دون مراعاة للتخصصات والمهارات.

إن الأعضاء المنتخبون معرضون أيضا للتهميش السياسي بحسب الجنس أو العمر أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي أو الانتماء السياسي. لذلك، يعتبر ممثلو المجتمع المدني أن الأشخاص من الفئات المحرومة أو المهمشة، لا يملكون بمجرد انتخابهم، الوسائل المناسبة للقيام بعُهدتهم الانتخابية بشكل كامل ودون عقبات. وبالمثل، يرى ممثلو المعارضة المنتخبون أنفسهم محرومين ومهمشين من قبل ممثلي الأغلبية. يتوقف إدماج المستشارين في الإدارة البلدية على مستواهم الاجتماعي والثقافي. كما أن عدم الإلمام بالإطار القانوني الذي ينظم اللامركزية يصرف بعض المستشارين إلى الصمت أثناء اجتماعات المجلس وأعماله.

ومن أجل معالجة هذه التمثيلية المحدودة لبعض الفئات (الشباب والفئات المحرومة) في المجلس البلدي وفي هيئات الإدارة هذه، وضعف وزنهم في المداولات، تعمل البلدية على العمل بجميع التوصيات التي قدمتها هذه الفئات، في إطار تحديد البرنامج السنوي للاستثمار وذلك من خلال آليات الديمقراطية التشاركية (انظر اقسم 5.4).

الأداء السياسي

من وجهة نظر سياسية، غالبا ما تكون التمثيلية التي أفضى إليها النظام الانتخابي التونسي القائم على التمثيلة النسبية لأكبر البقايا، عقبة أمام حسن التصرف السياسي للمجالس البلدية. في الواقع، يضطرّ المستشارين إلى الدخول في اتفاقات ائتلافية يصعب تشكيلها بقدر صعوبة الحفاظ عليها. وعلى نفس النحو، فإن لم تكن هذه التحالفات مبنية على اتفاقات مدروسة بعناية وعلى أساس تقارب، يمكن أن تؤدي، كما نلاحظ في تونس، إلى أنصاف الحلول، أو حتى إلى الجمود السياسي» [43]. يُعتبر المجلس البلدي بأريانة مستقرّا سياسيا مقارنة بالمجالس البلدية الأخرى أينما أدت النزاعات الخطيرة إلى انسداد الطرق كليا ممّا أدى إلى حل المجلس وإعادة تنظيم الانتخابات البلدية المبكرة [44].وتعود حقيقة هذا الاستقرار في بلدية أريانة إلى أن القائمة الفائزة «الأفضال» المكونة من 15 عضوا منتخبا لم تجد صعوبة في بناء أغلبية مستقرة من 20 عضوا منتخبا

43 «سلسبيل القليبي: نظام الاقتراع والأزمة السياسية بتونس»، Leaders، نشر المقال بتاريخ 22/04/2018، واطلع عليه بتاريخ 19/02/2018

44 بمرور سنة ونصف على الانتخابات، تم حل 22 مجلسا بلديا (6.3%) بناء على استقالة الأغلبية المطلقة لأعضاء هذه المجالس.

من خلال عقد تحالفات مع نواب منتخبين مستقلين آخرين ومع قائمة «بني وطني»، والتي وفقا لرئيس المجلس البلدي، تشترك في نفس الرؤية السياسية للقائمة التي يرأسها. عموماً، يتم تمرير القرارات دون مشاكل كبيرة. وتبقى الخلافات السياسية داخل المجلس بين الأغلبية المستقلة والمعارضة الحزبية طفيفة ويمكن السيطرة عليها وفقا لما أفاد به رئيس المجلس. بالنسبة للمعارضة، فلها وجهة نظر مختلفة عن الوضعية وظلّت على قناعة بأن هذه الخلافات تعد خطيرة للغاية وتحول دون الأداء السليم للمجلس والمصلحة العامة المحلية. كما ترى المعارضة أن حتى التحالفات التي حصلت إنما هي لم تنبثق من رؤى مشتركة وإنما هي ناجمة عن حسابات سياسية خلال الانتخابات وبالأخص بمناسبة توزيع رئاسات الدوائر.

من بين 36 عضوا، هناك مستشاران (رئيس قائمة النداء ورئيس قائمة مستقلة) وبعض الأعضاء الآخرين لم يحضرا أيّا من اجتماعات كل من المجلس البلدي واللجان. تم تعيين رئيس قائمة النهضة وزيرا في الحكومة الجديدة آنذاك، ممّا اضطره إلى الاستقالة من منصبه وتم استبداله بسرعة. وكان المجتمع المدني قد طالب رئيس البلدية بتطبيق أحكام مجلة الجماعات المحلية المتعلقة بالغياب المستمر لعضو المجلس البلدي، لكن لم يتم فعل أي شيء في هذا الصدد.

لتشكيلة المجلس البلدي تداعيات على العلاقة بين ممثلي مجلس نواب الشعب والممثلين المحليين المنتخبين. إذ أنّ عدم تمثيل قائمة الأغلبية في البرلمان داخل المجلس، من شأنه أن يحدّ تظافر المجهودات في الدفع نحو معالجة السلطة المركزية للملفات البلدية وهو ما يتطلب دعم النواب على المستوى الوطني. إنّ التظافر بين النواب على المستوى الوطني ورئيس البلدية يتحقق في إطار المجلس الجهوي للولاية.

النجاعة والمساءلة

لئن يتفق كل من رئيس المجلس والقائمات المتحصلة على أغلبية الأصوات داخل المجلس حول الأداء السلس والفعال في صنع القرار –إلى حد ما بسبب الأغلبية الكبيرة التي تم تحصيلها-، فإنّ مستشاري المعارضة، على العكس من ذلك، يستنكرون البطء في اتخاذ القرار، وغياب القيادة وروح الفريق داخل مجالس الدوائر ولجانها، ومحدودية التواصل الداخلي، ونقص حرص الإدارة البلدية على إبلاغ المجلس ككل (وليس فقط لرئيس المجلس)، وإغفال التقارير السنوية. بالإضافة إلى ذلك، لم يوافق مجلس البلدية بعد على نظامه الداخلي بالرغم من صدور النظام النموذجي المحُدّد بمقتضى أمر حكومي، مما يزيد في الوقت نفسه من خطر إساءة استخدام السلطة، وفقًا للمعارضة [45].

يتعيّن أيضا دراسة نجاعة المجلس البلدي من حيث علاقته بالإدارة البلدية، وبالتالي مدى قدرته على ضمان حسن تنفيذ القرارات التي يتخذها وفي آجال معقول. وفقا للمعارضة، فإن هذه العلاقة لا ترقى إلى المستوى المطلوب أيضا، حيث يُلقي الأعضاء المنتخبون اللوم على الإدارة لعدم تعاونها معهم، وخصوصا صلب اللجان. فيما يعتبر الإداريون البلديون أن الأعضاء المنتخبين لا يعرفون في كثير من الأحيان حدود سلطاتهم ويتدخلون بشكل اعتباطي في العمل الإداري. كما تصر الهيئة التنفيذية للبلدية على أن ضعف المساندة والدعم من السلطة المركزية يعيق تنفيذ قرارات المجلس البدي، وليس إلى العلاقة بين المجلس والبلدية التي يُزعم أنها مُتعكّرة.بالنسبة لوسائل تسيير المجلس، توجد قاعة اجتماعات مجهزة بالأدوات اللازمة. وعلى نفس النحو، فإن لمجالس الدوائر قاعة اجتماعات نوعا ما مناسبة لضمان حسن سير العمل.

---

45 الفصل 215 من مجلة الجماعات المحلية: « يصادق المجلس البلدي على نظامه الداخلي في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تركيزه. يضبط النظام الداخلي تنظيم المجلس البلدي وسير العمل به. كما يضبط النظام الداخلي طريقة توزيع المسؤوليات داخل اللجان وفقا لقاعدة التمثيل النسبي.»

يمكن للمستشارين النفاذ إلى القاعات في الدوائر البلدية واستغلالها لمقابلة المواطنين. تنقل اجتماعات المجلس على الانترنت وعلى البوابة البلدية الإلكترونية وصفحت الفيس بوك الخاص بها. وتم مؤخرا توفير قاعة اجتماعات مجهزة جيدا على ذمة المستشارين في المؤسسة البلدية الرئيسية. كما تم ربط قاعة الاجتماعات البلدية ببئر بلحسن بشبكة الإنترنت في موفى سنة 2019. وتُعقد في هذه القاعة متعددة الاستعمالات الاجتماعات بين المجلس والمواطنين، وتحتضن فعاليات تعليمية أو تثقيفية، وأي احتفال تنظمه البلدية. كما يمكن كراؤها من قبل الجمعيات والأفراد.

وفيما يتعلق بالرقابة التي يمكن أن يمارسها المجلس البلدي على رئيس المجلس، يجدر التذكير بأن هذا الأخير ينتخب من قبل أعضاء المجلس وفقا لنظام التصويت بالأغلبية المطلقة، وهو ما يجعله خاضعا للمساءلة السياسية أمام المجلس. كما تنص مجلة الجماعات المحلية على إمكانية قيام أغلبية ثلاثة أرباع أعضاء المجلس بسحب الثقة من رئيس البلدية ومساعديه بناء على لائحة معللة يمضيها نصف أعضاء المجلس البلدي على الأقل. وعدا سحب الثقة، يمكن لأعضاء المجلس طرح أسئلة شفاهية على الرئيس ومساعديه ورؤساء الدوائر ورؤساء اللجان وكذلك دعوتهم إلى جلسة استماع، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي النموذجي للمجالس البلدية. أعلن بعض المستشارين بأريانة في أكتوبر 2019 للعموم عن نيتهم تقديم لائحة سحب الثقة من رئيس البلدية بتعلّة سوء التصرف في المال العام، فيما يتعلق مثلا بتهيئة السوق البلدي وساعة بلدية أريانة، وكذلك بتعلة تسييره للمجلس البلدي بشكل انفرادي [46].

كما اتهمه هؤلاء المستشارون بالمحسوبية لعدم تنفيذ أوامر الهدم ضد بعض مموّلي حملته الانتخابية. لم تلق هذه المبادرة النجاح وبقيت على مستوى النوايا حيث لم يتم تقديم أي اقتراح في هذا الشأن. وقد وصف أحد المستشارين من الأغلبية هذا المسعى بأنه مجرد وهم ويستند إلى معلومات وهمية.

النزاهة

تأسيسا على ادراكه للآثار الوخيمة للفساد وبضرورة تبني سياسة ضد الفساد تكون وقائية لكن أيضا زجرية، تبنّى مجلس نواب الشعب إطارا قانونيا ومؤسساتيا يهدف إلى تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ومساعدة البلديات على الانخراط في مسار التنمية المستدامة ممّا يمكّن من الاستجابة لتطلعات مواطنيها. حيث ينص الفصل 10 من الدستور على أن، «تحرص الدولة على حسن التصرف في المال العمومي وتتخذ التدابير اللازمة لصرفه حسب أولويات الاقتصاد الوطني وتعمل على منع الفساد». أبرمت البلدية اتفاقية مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 7 ديسمبر 2018، تهدف إلى ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وتساعد على نشر ثقافة الشفافية والنزاهة ومقاييسهما.

بالنسبة للشفافية، خاصة فيما يتعلق بتصويت المجلس البلدي على الميزانية، تتبع البلدية نفس المنهجية التي اعتمدتها وزارة الشؤون المحلية سنة 2016. حيث تُلزم الدولة تخصيص المنح المتأتية من صندوق القروض، عند وضع الميزانية إلى احترام صارم للمقاربة القائمة على التشاركية والشفافية. باتباع هذه المنهجية، تضع البلدية برنامجا سنويا للاستثمار يحتوي على تقديم مبسط وتخطيط للمشاريع المزمع إنجازها. في مرحلة موالية، يتعيّن على رؤساء لجان الأحياء، بالتشاور مع المصلحة الفنية بالبلدية، الاتفاق حول قائمة مشاريع الأحياء ذات الأولوية التي سيتم عرضها

46 الشاهد، 19/10/2019

أمام المواطنين للتصويت. إثر ذلك، يُفترض أن تنظم البلدية منتديات الأحياء_ مع ضمان تمثيلية النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة_ بحيث يمكن للمواطنين اقتراح أفكار مشاريع، والاختيار بين مشاريع القُرب في حدود الأموال المتاحة. في حالة عدم اتفاق المتساكنين حول المشاريع أو المبالغ المخصصة لكل مشروع (الإنارة، إحداث الطرق، إلخ)، يتم اللجوء عموما إلى حل وسط يتمثل في توزيع الأموال على عدة مشاريع. إن اللجوء إلى هذا التوافق من شأنه أن يدفع ولو جزئيا، نحو رضا أغلب المتساكنين، إلا أنه يكون على حساب النجاعة الاقتصادية المزمع تحقيقها من خلال تلك المشاريع. وبحسب أحد المشاركين في هذه المنتديات التشاركية، يناقش المجلس البلدي مقترحات المتساكنين ويدرجها في سجل. وفي نهاية المطاف، يتم قبول أغلب المطالب في مشروع ميزانية البلدية التي يصوت عليها المجلس.

في سبيل الحد من التدخل بدون موجب من قبل أي طرف ثالث في صنع القرار داخل المجلس البلدي، نص المشرع أيضا على مجموعة من القواعد. حيث تنص مجلة الجماعات المحلية في الفص 250 على أن يلتزم رئيس البلدية ومساعدوه وأعضاء المجلس البلدي بإعلام المجلس بكل ما يمكن أن يثير شبهة أو شكوكا حول ما يمكن أن يمثل مصالح متضاربة عند تسيير البلدية أو ممارسة الاختصاصات. إذا كانت مصالح الرئيس تتعارض مع مصالح البلدية في ملف ما، يعين المجلس البلدي عضوا آخر من بين أعضائه لمتابعة الملف وتمثيل البلدية لدى المحاكم أو لإبرام العقود. ويعمل بنفس الإجراء إذا تعارضت مصالح أحد أعضاء المجلس مع مصالح البلدية. حتى الآن لم يشهد المجلس البلدي بأريانة وضعا مماثلا ولم يعلن أي عضو منتخب عن أي شبهة تضارب مصالح.

أكد ممثلو المجتمع المدني الذين تمت محاورتهم أن هناك قدر عال من الشفافية في ممارسة السلطة من قبل المجلس البلدي. يبادر المجلس عند اعداد مشروع الميزانية بإرساله إلى الجمعيات المدرجة في سجله، وكذلك بدعوتها للاجتماعات العامة المتعلقة وضع الميزانية.

5.3. الأحزاب السياسية

يكفل الإطار القانوني التونسي (المرسوم عدد 87 لسنة 2011) إلى حد ما حرية تأسيس الأحزاب السياسية. لكنّه يشكو من عديد النقائص فيما يتعلق مدى فعالية نظام مراقبة تمويل الأحزاب السياسية. تتأتّى موارد الأحزاب أساسا من معاليم الانخراط، والمنخرطون مطالبون بالتصريح عن مكاسبهم حسب ما يقتضيه المرسوم. ومع ذلك، نادرا ما يطبق المتحزبون هذا الاجراء.

إنّ القائمات الانتخابية، حزبية كانت أم مستقلة، قد تمتعت بكامل حريتها في اختيار مرشحيها، وذلك في حدود الالتزام قاعدة التناصف الأفقي والعمودي، وإدماج الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة كما يفرض التشريع حدودا لوجود أعضاء مرشحين من نفس القائمة وينتمون لنفس العائلة. من ناحية أخرى، تترك الأحزاب عموما أمر اختيار مرشحيها للانتخابات المحلية لقواعدها، التي تحصل بعد ذلك على الموافقة النهائية من قبل المكتب المركزي. في الواقع، إن الهيئات المركزية هي التي تتولى تعيين رؤساء القائمات، والذين ينبغي أن يكونوا شخصيات قادرة على جذب أكبر عدد من الأصوات، دون إيلاء أولوية للتعدد الفعلي (بالإضافة إلى النوع الاجتماعي الذي يفرضه القانون) على غرار المرجعيات الاجتماعية والاقتصادية أو المهنية أو الانتماء الترابي. إلّا أنه بالنسبة لتشكيل بقية أعضاء القائمات (بصرف النظر عن رئاستها)، فقد تم أخذ التعدد الاجتماعي والاقتصادي والترابي بعين الاعتبار من قبل الأحزاب والمستقلين المتنافسين في انتخابات 2018، وخصوصا فيما يتعلق بتمثيلية مختلف الأحياء في سبيل الحصول على أكبر قدر من الأصوات. تضمن التشريعات الانتخابية هامشا واسعا من الحرية لمختلف الأحزاب السياسية في إدارة حملتها، شرط التقيّد بمختلف الشروط المنصوص عليها في الفصل 63 وما يليه من القانون الانتخابي.

ومن هذه الشروط نذكر على سبيل المثال، عدم عدم الدعوة إلى الكراهية والعنف والتعصب والتمييز، ويحجّر استعمال الوسائل والموارد العمومية لفائدة قائمة مترشحة أو مترشح أو حزب. ومع ذلك، يعاني هذا النظام من بعض أوجه القصور، مثل عدم وجود نزاعات خاصة بالحملة الانتخابية في الآجال المناسبة، وعدم توضيح بعض المصطلحات من قبيل الدعاية الانتخابية والإشهار السياسي. يتعين على القائمات المترشحة أيضا احترام السقف الجملي للإنفاق الانتخابي المحدد وفقا لحجم الدائرة الانتخابية وعدد الناخبين فيها وكلفة المعيشة. تحصل القائمات على منح عمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية شرط الحصول على 3% من الأصوات المصرح بها بالدائرة الانتخابية. يتعين على القائمات الانتخابية تقديم حساباتها المالية إلى محكمة الحسابات للتحقق من صحتها.

يتمثل التصور العام للسكان في أن أغلب الفاعلين السياسيين ليس لديهم نظرة استشرافية. عند التحدث مع مواطني أريانة المجتمعين أثناء التقييم، حول مستوى ثقتهم بالأحزاب في بلديتهم، سجّل فريق التقييم البلدي أزمة ثقة خطيرة. حيث يعتقد البعض أن انتصار المستقلين في أريانة كان أساسا نتيجة خيبة أمل كبيرة في أداء الأحزاب السياسية على المستوى الوطني منذ الثورة.

5.4. الهيئات التنفيذية المحلية

النجاعة

وفقا للمجلة، تضطلع الجماعات المحلية بـ3 اختصاصات وهي كالآتي:

1. صلاحيات ذاتية: وهي في الأساس كل الصلاحيات التي تنفرد بمباشرتها من قبل طبق الإطار القانوني السابق أو تلك التي أتت بها حديثا مجلة الجماعات المحلية. من بين هذه الصلاحيات نذكر: إعداد ميزانيتها بكل استقلالية، وضع أمثلة التخطيط العمراني، بناء وصيانة الطرقات والأرصفة والحدائق والمساحات الخضراء والفضاءات العمومية، جمع النفايات، الإنارة العمومية، إنجاز الأسواق البلدية والمسالخ، استقطاب الاستثمار...

2. صلاحيات مشتركة مع السلطة المركزية: نذكر من بينها تنمية الاقتصاد المحلي، دعم التشغيل، المحافظة على خصوصية التراث الثقافي وتنميته، دعم الاستثمارات الخاصة، انجاز شبكات التطهير وتعهدها، إنجاز التجهيزات الجماعية كدور الثقافة والمتاحف والملاعب الرياضية والمسابح والنقل الحضري والمدرسي، صيانة مدارس التعليم الأساسي والمستوصفات ومراكز الصحة الأساسية...

3. الصلاحيات المنقولة من السلطة المركزية: بناء المؤسسات والمراكز الصحية وصيانتها، بناء المؤسسات التربوية وصيانتها، بناء المنشآت الثقافية وصيانتها، بناء المنشآت الرياضية وتجهيزها وصيانتها. يُفترض أن يتبع نقل الصلاحيات، نقل الموارد المالية والبشرية اللازمة لممارستها.

لم يكن المشرع يقظا كفاية عند توزيع الصلاحيات بين الذاتية والمشتركة والمنقولة. حيث تمت ملاحظة العديد من التداخلات في هذه الصلاحيات.

فمن بين الصلاحيات الذاتية التي تواجه البلديات التونسية في سبيلها العديد من المشاكل، نذكر وضع أمثلة التخطيط والعمراني والتنمية. حيث تلجأ جميع البلديات تقريبا إلى مصالح الولاية المختصة ومكاتب الدراسات أو مسدي خدمات خارجيين، وذلك بسبب عدم توفر الكفاءات التقنية لديهم والموارد اللوجستية عندهم. هكذا، بقي تَمَلُّك هذه الصلاحية داخل البلديات عموما ذو مستوى محدود. ومع ذلك، على عكس العديد من البلديات الأخرى، يوجد في بلدية أريانة

كفاءات (مهندسين معماريين ومهندسين) تساعد في وضع أمثلة التخطيط العمراني والتنمية. ويمكن للبلدية أيضا الاعتماد على شراكات مختلفة في مجال التخطيط العمراني، مثل تلك التي عُقدت مع وكالة التعمير لتونس الكبرى. إلا أنه عند ممارسة هذه الصلاحيات، تواجه البلدية مشاكل لا تعدّ، مرتبطة بالتعاون ضئيل الجدوى مع السلطة المركزية، وتداخل العديد من الهياكل وبطء الإجراءات. فقد مرّ على البلدية أكثر من 30 سنة لمراجعة مخططها العمراني. إن عدم معرفة المواطنين بهذا التوزيع الجديد للصلاحيات وكذلك الشأن بالنسبة لبعض المستشارين والاداريين ان سببا في توتر العلاقات. أن انتقاد البلدية بعدم القيام ببعض المشاريع أو تأخرها في ذلك قد لا يستقيم في بعض الحالات بالنظر إلى أن ذلك يعود إلى ضرورة تظافر عديد السلط الأخرى. إن عدم إصدار عديد النصوص التطبيقية يعقد من المسألة.

تعود نجاعة الإدارة البلدية في أريانة إلى العلاقة الجيدة بين رئيس البلدية وإدارته، وهو ما مهّدت له خبرته الواسعة في الشؤون القانونية والإدارية. يمارس رئيس البلدية، بصفته رئيس إدارة، رقابة هرمية على مختلف الموظفين. ويساعده في مهامه الكاتب العام، الذي تختص السلطة المركزية بإجراءات تعيينه وإقالته_ مما يضمن استمرارية الإدارة البلدية مهما كانت التحولات التي تشهدها السلطة السياسية على المستوى المحلي. من الناحية العملية، يؤدي رئيس البلدية بأريانة مهامه، باستقلالية عن الإداريين البلديين ولكن بدرجة عالية من التعاون. وقد اختار طوعا التنازل عن الامتيازات المادية والعينية التي يمنحها له القانون.

وعلى ضوء تقييم الأداء العام من قبل وزارة الشؤون المحلية لجميع البلديات التونسية الذي يعتمد في إسناد القروض من صندوق القروض ودعم البلديات[47] ، فإن بلدية أريانة تتجاوز سقف الموافقة (70%) برصيد قدره 80%. وهي بهذا الرصيد تتموقع في منتصف ترتيب الـ350 بلدية تونسية. وتتمثل الدرجات المتحصلة عليها فيما يلي: الحوكمة (26 من 30)، التصرف (19 من 30)، الاستدامة (35 من 40). سيتم عرض نقاط القوة والضعف في بلدية أريانة وفقا لمقياس تقييم الأداء هذا في الفقرات الموالية (انظر الملحق 1 للحصول على النتائج الكاملة).

بصورة أعمّ، - وحتى إذا ظلّت متميزة مقارنة بالعديد من البلديات التونسية الأخرى - لا تزال بلدية أريانة تنقصها الموارد اللوجستية والبشرية والمالية، مما يحد من ممارستها الكاملة لصلاحياتها.

• الموارد اللوجستية: إن البلدية ليس لها مرافق ملائمة نوعا ما. فالمقرات الحالية متداعية وليست على ملك البلدية. كما أنها تفتقر إلى وسائل نقل لموظفيها حتى تتسنى لها الاستجابة بصفة أكبر لمختلف المشكلات التي قد تنشأ في المدينة.

• الموارد البشرية: بوجود 580 موظفا، تمثل رواتبهم 42% من ميزانية التأجير، لم تعد البلدية قادرة على مزيد التعيينات حيث أن مجلة الجماعات المحلية حددت كتلة الأجور بأقل من 50% من مواردها الاعتيادية. ويؤثر هذا الأمر بشكل خاص على قدرة البلدية على حسن ضمان استخلاص الرسوم والضرائب المحلية بحكم أن ذلك يتطلب المزيد من الأعوان.

• الموارد المالية: تتكون الموارد المالية للبلدية بشكل أساسي من المعاليم والرسوم المخوّلة لها (بما في ذلك تلك التي بعنوان اسداء الخدمات ومحاصيل الاملاك)، ومساهمات الدولة والمداخيل المحصلة من بيع الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للبلدية. بلغ معدل الضرائب المحصلة بما في ذلك التحويلات من الدولة والضرائب المحلية 2/3 سنة 2018. ولا تزال حصة المداخيل الجبائية في الميزانية أقل مما تقدر البلدية على تحصيله. في هذا السياق، تواجه البلدية العديد من

47 بناء على المعايير الجديدة التي نص عليها الأمر الحكومي الصادر في 25 ديسمبر 2018

التحديات وهي تقوم بإعداد استراتيجيات وخطط عمل جديدة لحوكمة مالية أفضل من خلال تحديث إطارها المحاسبي، وإجراءات وأدوات إدارتها، وآليات رقابتها الداخلية، ونظام معلوماتها...

وفقا لمسؤولين المحليين الذين تم الالتقاء بهم في التقييم، تؤثر المشاكل غير الخاصة بأريانة وحدها، على نجاعة التصرف البلدي على مستوى أريانة أيضا. حيث أن تعقيد الإطار القانوني المتعلق باللامركزية وعدم وجود إطار قانوني مُحدث ينظم الادارة اللامحورية لا يزالان يمثلان معضلة كبيرة. كما أن العوائق التي تواجه التصرف العقاري من قبل البلديات وتعقيد الأحكام المتعلقة بمراقبة النفقات، يؤديان أيضا إلى خسائر جسيمة تحول دون تحقيق النجاعة.

الثقة والمساءلة

علاقة مواطني أريانة بالسلطات المحلية

الثقة بين المتساكنين والسلطات المحلية هي مفتاح الأداء الديمقراطي الجيد بأريانة. إذ تعتبر السلطات المحلية، وفق مبدأ التفريع المنصوص عليه في الدستور وفي مجلة الجماعات المحلية، الأقدر على تعزيز الثقة في نظام الحكم الديمقراطي، وذلك لقربها من المواطنين. يُعد المستوى المحلي مثاليا للديمقراطية التشاركية لأنه يضمن درجة كبيرة من مشاركة المواطنين في الشأن العام وصنع القرار، وهو منصة ممتازة لتطبيق الممارسات واستخدام الأدوات المبتكرة.

بصفة عامة ونوعية، وبناء على المقابلات التي أجراها فريق التقييم البلدي، يبدو التصور العام لمواطني البلدية حول جودة عمل السلطات التنفيذية المحلية في المجالات الأساسية من حياتهم اليومية، ذو مستوى متوسط. ووفقا لممثلي المجتمع المدني، يرى الناس أن بعض المشاريع ما زالت غير كاملة الانجاز وأن العديد من الوعود يتم تنفيذها جزئيا فقط، على غرار عدم تفكيك السوق الموازية حتى اليوم. وهو ما يزيد من أزمة الثقة بين المواطنين والمجلس البلدي، خاصة فيما يتعلق بتلبية احتياجاتهم الحيوية واليومية. يذهب بعض نشطاء المجتمع المدني إلى أبعد من ذلك ويعتقدون أنه في بعض الأحيان تُظهر البلدية محاباة في اختيار أولويات التنفيذ، وذلك في منح تصاريح البناء وحتى في تخصيص المنح للجمعيات المحلية، وهذا ما يزيد في استفزاز السكان أكثر. ويتمثل رد البلدية في أن عدم التنسيق والتعاون بين السلطات المركزية هو ما يمنع البلدية من تنفيذ قراراتها، وبالتالي استعادة ثقة السكان. كما تستنكر النزعة الفردانية المتزايدة في صفوف المتساكنين، والتي لا تسهل التواصل وبناء الثقة. تتجلى هذه الفردانية على عدة مستويات، ولكن خصوصا في تسديد الضرائب، وهو بُعد أساسي لعقد اجتماعي قوي بين البلدية ومواطنيها. وهذا التهرب الضريبي الذي أقرته البلدية إنما هو يشير أيضا إلى ضعف ثقة مواطني أريانة في جودة إدارة الشؤون البلدية.

العلاقة بين البلدية والسلطة المركزية

تعتبر البلدية أنّ التنسيق مع السلطات المركزية ضعيف ويعاني من محدودية التفاعل الناجع والتعاون بين عديد الإدارات العمومية. بدت العلاقات بين البلدية والمعتمدية والولاية أثناء التقييم شديدة التوتر، بالأخصّ فيما يتعلق بالرقابة اللاحقة التي تمارسها الولاية على قرارات المجلس، حيث يعترض الوالي بصفة آلية ضد قرارات البلدية التي يترتب عليها وقف تنفيذها لحين التصريح بالحكم القضائي. من جهتهم، أكد ممثلو الولاية أن الانسداد تكمن في قراءة وتأويل النصوص التي تنظم الجماعات المحلية، لا سيما جوهر مبدأ التدبير الحر. هكذا، فإن عدم تناغم الإطار القانوني المتعلق باللامحروية الذي يعود إلى سنة 1956 ومجلة الجماعات المحلية، هو مصدر هذه الانسدادات.

ويعتقد ممثلو المجتمع البلدية أن البلدية أيضا تتحمل قسطا من المسؤولية في هذه التوترات، نظرا لأنها في بعض الحالات تتجاوز صلاحياتها متعلّلة في ذلك بالمشروعية الانتخابية.

التصرّف المالي والإداري

وفقا لمقياس الأداء السنوي للبلديات التابع لوزارة الشؤون المحلية، حققت أريانة نتائج متباينة من حيث التصرف الإداري والمالي. فلئن تحصلت البلدية على درجة عالية في تصرفها في مواردها البشرية (10/10)، فإن التصرّف في مواردها المالية هو أكثر من المتوسط (7/10) في حين كان التصرف في الصفقات العمومية إشكاليا (2/10).

فيما يتعلق بالتصرف المالي، يشير نظام تقييم الأداء إلى كفاءة البلدية العالية في تنفيذ برنامجها الاستثماري، وهذا مكسب في تنمية البلدية، لكنه يغطي ضعف الأداء في صرف نفقاتها الجارية (الأعوان، نفقات التصرف). قد ينجم ذلك عن مغالاة في وضع الميزانية للعنوان 1. وقد خضعت أريانة أيضا لتدقيق خارجي لتصرفها المالي [48] ، أجرته وكالة التصنيف الوطنية PBR Rating، وحصلت على تصنيف «ب إيجابي مع آفاق مستقرة». تتمثل المنهجية المتبعة في تقييم المقدرة المالية بالنظر في تداعيات الاقتراض على سندات الدين من خلال دراسة قدرة البلدية على الوفاء بالتزاماتها المالية وجودة التصرف المالي . ويشير التقرير إلى أن ميزانية بلدية أريانة تخوّل لها ببعض الأريحية والتوازن المرضي من حيث هيكلة المالية. وبالتالي، فإن الشؤون المالية للبلدية ليست مشلولة بسبب كبر حجم نفقات الإدارة الأساسية وموارداها الخاصة (97 % من مجموع هيكل مواردها) وهو ما يمنح البلدية استقلالية مالية مُعتبرة [49].

بالإضافة إلى ذلك، يتسم التصرف الحالي في النفقات من جهته، برصيد ذو تفاوت متفاقم خلال الخمس سنوات الماضية. في الواقع، تشهد هيكلة الإنفاق اختلال توازن في تحقيق نفقات التصرف مقارنة بنفقات التنمية (نحو معدل فارق بـ 8 مرات بين خلاص نفقات التصرف ونفقات التنمية). ويوصي التقرير البلدية بمواصلة جهودها في تعزيز آليات حوكمتها، وبتحسين هيكلة استراتيجياتها التنموية لمواردها (خاصة الجبائية)، وبالتسريع في تنفيذ مشاريعها التنموية والاستثمارية بالبلدية، رغم الإطار القانوني والحسابي غير المستقر والبيئة الاقتصادية الصعبة جدا. ومن الإجراءات التي يتعين اتخاذها على المدى القصير والمتوسط والتي قد حددتها البلدية، نذكر: تحديث إطارها الحسابي وإجراءاتها وأدوات التصرف، وآليات الرقابة الداخلية، ونظام المعلومات، وإعادة هيكلة الدعم لخلق قيمة اقتصادية في البلدية.

يمكن تفسير حسن التصرف المالي نسبيا بأريانة، في جزء منه، من وجود محاسب بلدي يشتغل فقط وحصريا لفائدة البلدية، وهو أمر غير متوفر بكل البلديات. أيضا، عند إعداد مشروع ميزانيتها، تطبق البلدية منظومة المحاسبة التحليلية وتتبع القواعد المنصوص عليها بمجلة الجماعات المحلية بحذافيرها. وتستخدم البلدية كذلك المنظومة المعلوماتية أدب ADEB (للمساعدة في أخذ القرارات المتعلقة بالميزانية) التي تتكفل بدورة الإنفاق (التعهد بالدفع، التصفية، متابعة الفواتير، الصرف والدفع) دون انقطاع وتغطي جميع نفقات الجماعات المحلية [50].

---

48 وكالة التصنيف الوطنية PBR Rating، ورقة نتيجة التدقيق، الجماعات المحلية، بلدية أريانة، ديسمبر 2019.

49 عربي Business News، وكالة الترقيم الوطنية «بي ب آر» تمنح بلدية المرسى تصنيف «ب ب» لجاذبية اقتصادية واجتماعية حقيقي، 24/07/2019، وتم الاطلاع على المقال بتاريخ 07/01/2020

50 أدب هو أداة تصرف واتصال وضوعة على ذمة كافة الأطراف المتدخلة في النفقات. وهو يمكن من الاحتفاظ بحسابات الميزانية مسجلة وذلك بشكل آني. كما يقوم أيضا بنسخ التدفقات النقدية (المداخيل والمصاريف) ويعزز المعرفة الدقيقة للرصيد النقدي بصفة آنية.

إنّ تبني بلدية أريانة لمنظومة معلوماتية كهذه للميزانية والمحاسبة يمثل عنصرا مهيكل في تنفيذ الإصلاحات في التصرف العمومي على مستواها. وبالنسبة لنقل المعلومات المالية، ينص الفصل 189 من مجلة الجماعات المحلية، يقدّم محاسب الجماعة المحلية لوزير المالية ولرئيس الجماعة المحلية قبل العاشر من كل شهر بيانا عن وضع تنفيذ الميزانية يتضمن جدولا مفصلا في العمليات المتعلقة بالمداخيل المنجزة وتثقيل الديون والنفقات المسجلة خلال الشهر الفارط. وعلى نفس النحو، يتولى محاسب الجماعة المحلية توجيه بيان شهري يتضمن الاستخلاصات الحاصلة والديون المثقلة التي حل أجلها ولم تستخلص. كما يوجه قبل تاريخ 31 مارس من كل سنة جدولا في المستحقات والمبالغ التي يستحيل استخلاصها وأسباب وحجج استحالة الاستخلاص.

في المقابل، تشهد بلدية أريانة نقائص أخرى تتعلق بالتصرف في الصفقات العمومية. حيث يكشف نظام مقياس الأداء عن تأخيرات دائمة في تقديم هذه الصفقات، والدفع للمزوّدين، وتنفيذ العقود. ويمكن أن لهذه النتائج الضعيفة أن تؤثر في ثقة المزوّدين والمتساكنين، لأن ابرام الصفقات العمومية، هي عموما، إحدى مراحل التصرف المالي في الموارد العمومية التي هي عرضة للتلاعب والفساد.

تجابه البلدية مثل بقية البلديات التونسية تأخيرا في مستوى تطور الإطار الترتيبي للتصرف في الصفقات العمومية بالنسبة للجماعات المحلية. حيث تنص مجلة الجماعات المحلية على ضرورة اصدار أمر لضبط شروط وإجراءات إبرام وتنفيذ وتسوية صفقات البلديات، ولكن السلطة المركزية لم تصدر هذا الأمر بعد. لذلك تواصل الجماعات المحلية تطبيق التشريعات الوطنية (الأمر الحكومي عدد 139 لسنة 2014) التي تتضمن أحكاما غير ملائمة للجماعات المحلية لكونها تتعارض مع مبدأ التدبير الحر المحلي. في جميع الحالات، على البلدية احترام مبادئ الشفافية والتنافسية والمساواة وتكافؤ الفرص والمصداقية. لم يُثر الفاعلون الذين تمت مقابلتهم خلال ورشة العمل ضمت عديد الفاعلين أية شبهة في منح ابرام الصفقات العمومية من قبل البلدية. تلزم التشريعات الوطنية مؤسسات الدولة منذ جويلية 2018 والبلديات منذ سبتمبر 2019 بتطبيق نظام المشتريات العمومية عبر الإنترنت اعتماد منظومة الشراء العمومي على الخط للتصرف في صفقاتها العمومية»(TUNEPS). تتيح هذه المنصة إمكانية تسريع إعداد وتنفيذ الصفقات العامة، وتعزيز القدرة التنافسية، وضمان تكافؤ الفرص أمام المزودين، وتقليل تكلفة المشاريع من خلال القضاء على الفساد. ولقد انضمت البلدية إلى هذه المنصة منذ جانفي 2020 وتم إبرام 13 عقدًا من خلال هذه المنظومة.

التواصل والشفافية

وفقا لمرصد بلدية [51] (Marsad Baladia) ، الذي يقدر سنويا مؤشر الشفافية لجميع البلديات التونسية (الذي يغطي مستوى نفاذ المواطنين إلى المعلومة الرسمية ومستوى الشفافية في الحوكمة البلدية)[52] ، فإن بلدية أريانة تحتل المركز الثالث عشر (من بين 250 بلدية تم قياس المؤشرات فيها) على المستوى الوطني بنسبة 61.9% سنة 2019، وهي نسبة تفوق كثيرا المعدل الوطني البالغ 26% [53]. حصلت أريانة أيضا على أعلى درجة (8/8) للشفافية والنفاذ إلى المعلومة حسب مقياس الأداء التابع للحكومة. يؤكد عديد الفاعلين المحليين (نشطاء، نقابيون، صحفيون) أن روح الانفتاح والحوار تسود داخل البلدية. وفي الوقت نفسه، يشيرون إلى أن المواطنين ليس لديهم

51 تديره منظمة البوصلة

52 تتمثل المسائل التي تتم دراستها في: سهولة النفاذ إلى المعلومات الرسمية من البلدية بناء على بحث تلقائي أو من خلال مطالب النفاذ، وجود أو عدم وجود مسؤولا عن الاتصال، نشر قرارات البلدية في الرائد الرسمي، نشر تقرير حول النفاذ إلى المعلومة، ملاءمة النظام الداخلي للقانون، تنظيم الاجتماعات العامة للمجلس.

53 تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة هي في تراجع مستمر منذ 2017 (72.8%).

دراية كافية بصلاحيات البلدية والطريقة الجديدة الأكثر ديمقراطية في تسييرها وتنظيمها الداخلي. لذلك فإنّ تعزيز المواطنة الحقيقية التي تترجم إلى وفاء المواطنين بالتزاماتهم وممارستهم الفعالة لحقوقهم يظل من بين الرهانات الحالية لترسيخ اللامركزية في البلدية. في هذا السياق، نشرت بلدية أريانة مؤخرا دليلاً بعنوان «أعرف بلديتي» لفائدة التلاميذ، وهو يجمع جميع البيانات الأساسية الموجهة للمتساكنين ولأي شخص مهتم [54] .

وفقا للتشريعات المعمول بها، أتاحت بلدية أريانة أيضا لجميع سكان البلدية دون أي تمييز، النفاذ إلى الوثائق الإدارية، مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في النصوص الجاري بها العمل. كل ما عليهم القيام به هو تقديم مطلب كتابي إلى مكتب العلاقات مع المواطن، الذي أحدثته إدارة البلدية. وبذلك، يمكن للمواطنين النفاذ إلى الوثائق الإدارية التي تصدرها أو تتلقاها المؤسسات العمومية في إطار مهمتها المرفقية. إلا أنّ أغلب المواطنين والجمعيات المحلية ليسوا على دراية بهذا الحق في النفاذ إلى المعلومة المحلية الرسمية المحلية، رغم أن موقع البلدية على الانترنت يتضمن نافذة مخصصة لطلب المعلومات [55].

ومع ذلك، تضاعف عدد المطالب بين سنتي 2018 و2019 (من 19 إلى 38)، وهو أمر إيجابي. وتتعلق هذه المطالب أساسا بالخدمات البلدية والشؤون الإدارية (التراخيص والوثائق البلدية). وبحسب المسؤول عن مكتب العلاقة مع الموطن، فإن نسبة الاستجابة من البلدية هي 100%. [56] تنشر البلدية أيضا جميع قراراتها الإدارية وتقاريرها على موقعها على الإنترنت، وعلى صفحتها الرسمية على الفايسبوك، وعلى بوابة الجماعات المحلية، لكن يبقى النفاذ إليها من قبل الجميع رهين نسبة التمتع بالإنترنت وإتقان أدوات تكنولوجيا المعلومات، خاصة لكبار السن.

تنص مجلة الجماعات المحلية على أن الجماعة يجب أن تضمن طلبات الاستيضاح التي يتقدم بها المتساكنون ومكونات المجتمع المدني في دفتر مرقم خاص بالاستفسارات، ويمكن لهذا الغرض اعتماد منظومة بسجل الكتروني مؤمنة. وفقا لنظام تقييم الأداء، تم وضع هذا الدفتر داخل مكتب العلاقات مع المواطن وهو مُحيّن. وبنفس النحو، تزود مجالس الدوائر المتساكنين بدفتر ورقي وسجل الكتروني لتسجيل اقتراحاتهم. لكن البلدية لا تستجيب بشكل كبير في تعاملها مع هذه الشكاوى لأنه، وفقا لنفس المقياس، لا يتم البتّ في الغالبية الكبرى منها في غضون 21 يوما كما أوصت المجلة.

أخيرا وليس آخرا، تسجل بلدية أريانا درجة تعدّ مرضية أيضا في شفافية الرقابة على إجراءات تحصيل المعاليم والرسوم المحلية، وهو ما ينعكس في تقديم التقارير المالية، ومتابعة التصفية ودفع الضرائب، والرقابة كل ثلاث أشهر والتي يقوم بها مجلس البلدية ولجنة المالية. كما ينقل محاسب الجماعة المحلية إلى المجلس و/أو رئيس البلدية بانتظام وضعية الاستخلاصات الحاصلة والديون المتخلدة بذمة البلدية. كما تسعى البلدية إلى الحفاظ على شفافية كبيرة في انتداب الأعوان البلديين من أجل تحقيق تكافؤ حقيقي في فرص الحصول على شغل، وذلك من خلال نشر عروض الشغل للعموم، ورفع الملفات إلى لجنة مناظرة للنظر فيها.

---

54 تسبب هذا الكتيب في إثارة جدل حول شفافية إجراءات النشر واحترام النظام الداخلي، إلخ.

55 يحتوي على جميع أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016 يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، المتعلقة بكيفية تعمير مطلب النفاذ والاستمارة القابلة للتنزيل.

56 خلال سنة 2018، تم رفع 4 من مجموع 9 مطالب للأسباب التالية: خارج مجال تدخل البلدية، عدم توفر الوثيقة المطلوبة، حماية المعطيات الشخصية. ينص القانون على إمكانية الطعن في قرارات الرفض، إلا أن الأشخاص الذين تقدموا بمطالب لم يتقدموا بالطعن أمام الهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة

المشاركة

تحصلت بلدية أريانة، وفق المقياس السنوي للأداء، على أقصى درجة في المقاربة التشاركية في مجال الحوكمة (10/10). فقد عقدت الدورات العادية المجلس البلدي كما وقع التخطيط له، وعقدت قبلها اجتماعات تمهيدية مفتوحة للعموم، واتخذت جملة من الإجراءات لضمان التشاور والحوار والمشاركة مع المجتمع المدني. على سبيل التذكير، تنص مجلة الجماعات المحلية أن يتبع المجلس البلدي المقاربة التشاركية مع كُل الفئات السكانية والمجتمع المدني في إعداد القواعد المتعلقة بالتهيئة الترابية وبوثائق التخطيط العمراني وتنفيذها وتقييمها [57] .

تتطلب المشاركة الفعالة توفيرا جيدا مسبقا للمعلومات للعموم. وفقا للمجلة، تتخذ الجماعة المحلية كل التدابير لإعلام المتساكنين والمجتمع المدني مسبقا بمشاريع برامج التنمية والتهيئة الترابية. في هذا السياق، تضمن البلدية نشر المعلومات ووضعها على ذمة المتساكنين، وذلك بالاعتماد على كافة آليات الاتصال المتاحة مثل الاجتماعات، وجلسات الاستماع العامة التحضيرية، والموقع الالكتروني البلدية الذي تحسن كثيرا من حيث المحتوى والتحيين، وكذلك صفحة الفايسبوك، والملصقات، واللافتات. لكن رغم كل ذُكر، يعتبر المجتمع المدني المحلي هذه الجهود لإبلاغ العموم غير كافية وغير هادفة كفاية. وهو ما يؤدي إلى مستوى ضعيف من حيث حضور وإدماج المشاركين/ات في مقاربة الديمقراطية التشاركية، من وجهة نظر اجتماعية واقتصادية وجغرافية.

فيما يتعلق بالاستشارة كآلية ديمقراطية، يصرح المجلس البلدي أنه يحرص على تطبيق الأحكام المنصوص عليها في مجلة الجماعات المحلية والأوامر الترتيبية. ومع ذلك، فإن نسبة مشاركة المواطنين في الاجتماعات والمنتديات العامة تبدو متواضعة للغاية. بالإضافة إلى ذلك، لا يُدعى المواطنون إلى اجتماعات لجان المجلس إلا في حالات نادرة وذلك في إطار الاستئناس ببعض خبرات المجتمع المدني [58] .

يُبرّر بعض الإداريين والأعضاء المنتخبين سرية اجتماعات اللجان عادة بكون المواطن مدعو في جلسات المجلس العامة المخصصة لاتخاذ القرارات. تعد مشاركة المواطنين أكثر فاعلية من إعداد البرامج السنوية للاستثمار، حيث تطبق البلدية نفس المنهجية التي تتبناها السلطة المركزية، عبر تخصيص جزء من الميزانية لمشاريع القرب والتي يعود للمتساكنين المحليين الموافقة عليها. إن عملية صنع القرار التي تبنتها هذه المنهجية تعزز المشاركة الحقيقية للمتساكنين، نظرا لأن المبلغ المخصص لهذه المشاريع يناقش من قبل المتساكنين في الاجتماعات التشاركية التي تعقد أولا على مستوى الأحياء ثم على مستوى البلدية ككل من خلال اللقاءات التشاركية.

أما بالنسبة لتقييم النشاط العام على المستوى المحلي، فليس هناك مبادرات ذات طبيعة تشاركية، مثل الاستطلاعات العامة، أو لجان تحكيم مواطنية، أو الاستفتاءات المحلية، أو تقييمات المواطنين للنشاط العام. هذا، وأعربت الجمعيات التي تم الالتقاء بها عن استيائها لعدم قيام البلدية بتعبئة المجتمع المدني لمراقبة تنفيذ مشاريعها وتقييمها، في حين تنص مجلة الجماعات المحلية على تشريك المواطنين في جميع مراحل برامج التهيئة الترابية والتخطيط العمراني. يُذكر أنه تم تقديم مطالب للمجلس لحوصلة أنشطته على مدى سنوات، لكن لم تقابل هذه المطالب بالموافقة.

---

57 وفقا للفصل 29 من مجلة الجماعات المحلية: « كل قرار تتخذه الجماعة المحلية خلافا لمقتضيات هذا الفصل يكون قابلا للطعن عن طريق دعوى تجاوز السلطة.»

58 لا تفرض مجلة الجماعات المحلية أن تكون الاجتماعات عامة بالاستناد على الفصل 212 الذي يخول للبلدية أن تدعو مكونات المجتمع المدني أو كل الأشخاص الذين يمكن أن يفيدوا برأيهم بحكم نشاطهم أو خبرتهم».

المجتمع المدني

تحثّ مجلة الجماعات المحلية على إبرام اتفاقيات وشراكات مع المجتمع المدني، التي يدعمها المجلس البلدي بأريانة من أجل دعم ديناميكية أخذ القرار بصفة مشتركة وتشاركية. أعربت البلدية عن اهتمامها بالشراكة مع فاعلي وفاعلات المجتمع المدني، ووقعت عديد الاتفاقيات مع مختلف الجمعيات، نذكر منها رابطة الناخبات التونسيات، وجمعية الياسمين للثقافة والبيئة، وجمعية المواطنة برياض النصر، وجمعية أولياء التلاميذ ابن خلدون، إلخ. يوجد العديد من الأمثلة على الشراكات، وهذه الديناميكية هي في تطور مستمر من خلال ارتفاع عدد هذه الاتفاقات في إطار مزيد من الانفتاح. ومع ذلك، يرى بعض النشطاء أن تخصيص الأموال البلدية للجمعيات تشوبه المحسوبية. ولا يزال إقبال الجمعيات على المشاركة في الأنشطة التي تقوم بها البلدية ضعيفا جدا. عموما، تضطلع أغلب الجمعيات بمهام مفتوحة وبمجال تدخل واسع.

النساء والشباب

أقامت البلدية روابط تعاون مع الجمعيات التي تعمل مع الأطفال والمراهقين لتعزيز ثقافة المشاركة والاندماج. وأحدثت في هذا الإطار، مجلسا بلديا للأطفال. لكن، رغم أهميتها، تعرّضت هذه المبادرة لانتقادات من قبل متساكني الأحياء المهمشة الذين استنكروا تركيبة هذا المجلس الذي يطغى فيه، حسب روايتهم، الأبناء اللامعون المنتمون للعائلات القريبة من أصحاب السلطة داخل البلدية. بالنسبة للنساء، فيعتبر المجال عموما ملائما لممارسة حقوقهن السياسية والمدنية. إلا أن عقد الاجتماعات في وقت متأخر من الليل يحد من مشاركتهن في الاجتماعات السياسية. فاختيار المواعيد لا يأخذ في الاعتبار الظروف الشخصية والعائلية للمرأة. وتمّ تسجيل عدم مراعاة ميزانية البلدية لمقاربة النوع الاجتماعي. لقد انخرطت البلدية في الجهود الوطنية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت رئيسة دائرة المنزه في 21 ديسمبر 2018، خلال لقاء علمي نظمته البلدية بعنوان «أريانة تتحرك ضد العنف المسلط على المرأة»، أن البلدية تخطط لإحداث مركز إيواء وإرشاد للنساء ضحايا العنف[59]. لكن لم ينجح هذا المشروع الذي أشرفت عليه لجنة شؤون المرأة والأسرة لغياب التنسيق بين مختلف أعضاء اللجنة.

تبقى مبادرات البلدية في مجال الشباب محدودة بالنظر إلى أن بناء التجهيزات الجماعية الثقافية والرياضية تدخل ضمن الصلاحيات المشتركة. توفقت البلدية في ابرام عقد مع وزارة التشغيل والتكوين المهني لتنمية مشاريع مؤسسات الشباب. لقد وقع اختيار أربعة شباب من أصحاب الشهائد العليا لخلق مؤسساتهم الذاتية وأصبحوا من المتعاملين مع البلدية ومصالح صيانة الطرقات والعناية بالفضاءات الخضراء والتنوير العمومي ومياه الامطار. يتم تمويل المؤسسات من قبل البنك التونسي للتضامن.

الشراكات الخارجية

التعاون بين البلديات

تسمح الشراكة بين البلديات للجماعات المحلية بالتعاون في إنجاز المشاريع أو في إسداء المرافق من أجل تعزيز التضامن بين البلديات وتحقيق اقتصاد التكلفة. خصصت مجلة الجماعات المحلية بابا كاملا للتعاون بين البلديات، وهو يتضمن العديد من الآليات المؤسساتية (إمكانية إحداث منشآت محلية مشتركة، مجمع خدمات، ووكالات ومؤسسات التعاون) والتعاقدية (اتفاقية الشراكة، لزمة).

59 جريدة الشروق التونسية، 21/12/2018

ويمكن للدولة أن تحفز هذه المبادرات من خلال منح امتيازات جبائية ومالية خصوصية، لكن لم يضبطها القانون بعد.

أطلقت بلدية أريانة في 30 مارس 2017 مبادرة تعاون بلدي مع بلديتي سكرة ورواد المجاورتين من أجل إنشاء سوق مشتركة والتصدي للتجارة الموازية في الشارع. ولإضفاء الطابع الرسمي على هذا المشروع، سعت البلديات الثلاث إنشاء مؤسسة تعاون رسمية ذات لجنة قيادة، لكن لم ير هذا المشروع النور. ولم يتم إجراء أي مشاورات مع المتساكنين أو التجار أو المجتمع المدني من أجل إبرام هذه الاتفاقية أو مناقشة إمكانيات تعاون أخرى. تم التطرق لعدة مشاكل خلال المناقشات التي جرت بين الفريق التقييم البلدي والمجتمع المدني حول هذا المشروع، حيث يعتبر المجتمع المدني أن الاتفاق بين البلديات الثلاث لم يقع تحديده بشكل جيد [60] و وهو لا يأخذ بعين الاعتبار الأشخاص الذين يجدون صعوبة في التنقل مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين لا يملكون وسيلة نقل.

التعاون اللامركزي

تقدم مجلة الجماعات المحلية إطارا قانونيا مناسبا من خلال الفصل 40 لتعزيز التعاون اللامركزي. حيث يمكن للبلديات إبرام اتفاقيات تعاون وإنجاز مشاريع تنموية في هذا النطاق مع جماعة محلية تابعة لدول تربطها بالجمهورية التونسية علاقات دبلوماسية أو مع منظمات حكومية أو غير حكومية مهتمة بتطوير اللامركزية والتنمية المحلية.

يعتبر التعاون اللامركزي أحد نقاط القوة في بلدية أريانة، نظرا لكثرة شراكاتها الخارجية وتنوعها. فقد تمت توأمة أريانة مع بلدية ڤراس الفرنسية منذ سنة 2002، ومع بلدية سلا (المغرب) منذ سنة 1982، ومع بلدية غازي عنتاب (تركيا) منذ سنة 2013. [60]

يستنكر المجتمع المدني عدم نشر تقارير عن الزيارات المختلفة التي تمت في إطار هذه الاتفاقيات من أجل قياس آثارها على مصالح السكان. وتشمل اتفاقيات التوأمة برامج التعاون الثنائي في قطاعات مختلفة مثل البيئة والاقتصاد والثقافة والخدمات.

تمتلك الجماعة المحلية إذًا، الصلاحيات المناسبة لإبرام اتفاقيات تعاون على المستوى الوطني أو الدولي، وكذلك للمشاركة في الدعوات التي تطلقها المنظمات الوطنية. تستعد البلدية إلى ابرام اتفاقية مع وزارة الشؤون الثقافية لتهيئة والتصرف في المعلم التاريخي برج البكوش المتواجد في ترابها والتي ترجع ملكيته للدولة. تنازلت الوزارة في مارس 2018، عن ملكية مقر بلدية أريانة لإعادة ترميمه. لكن، إلى اليوم، لم تبدأ عملية ترميم هذا الأثر التاريخي بسبب نقص الأدوات والمعدات البلدية.

بيد أن البلدية تشكو اليوم من أنّ الإجراءات الجديدة المتعلقة بالتعاون الدولي اللامركزي والتي تفرض على البلديات المرور عبر وزارة الخارجية، من شأنها أن تكون عائقا وتثني أغلب البلديات عن الشروع في تمشي من هذا النوع. في الواقع، تنص مجلة الجماعات المحلية على أن تحال وجوبا

---

60 خلال هذا التقييم، تعرضت مرحلة دراسة المشروع عموما عديد المرات لانتقادات من المجتمع المدني وكذلك من قبل أعضاء المجالس البلدية. فبالنسبة لسياق هذا التعاون بين البلديات، يرى البعض أنه ليس حلا جيدا لوضع حد لهذه المشكلة ويقترح أن تتعاون البلدية مع بائعي القطاع الموازي من خلال إيجاد حلول جذرية ودائمة ومرضية ومفيدة لجميع الأشخاص، كما هو معمول به في إسبانيا وتركيا.

61 غازي عنتاب هي ثالث أكبر مدينة بتركيا، وهي تقع جنوب شرق البلاد ويبلغ عدد سكانها 853000 نسمة. وتعد كذلك مركزا صناعيا يضم ما يقارب ألف مصنع بمعدل تصدير يبلغ قرابة 5 مليارات دولار سنويا.

وثائق الاتفاقيات على الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية قبل عرضها بيد أن البلدية تشكو اليوم من أنّ الإجراءات الجديدة المتعلقة بالتعاون الدولي اللامركزي والتي تفرض على البلديات المرور عبر وزارة الخارجية، من شأنها أن تكون عائقا وتثني أغلب البلديات عن الشروع في تمشي من هذا النوع. في الواقع، تنص مجلة الجماعات المحلية على أن تحال وجوبا وثائق الاتفاقيات على الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية قبل عرضها على مصادقة الجماعة المحلية بشهرين على الأقل. ويمكن للوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية بداية من تاريخ تبليغها وثائق الاتفاقية رفض مشروع الاتفاقية لأسباب سيادية تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة أو النظام العام.

في المقابل، يرى ممثلو المجتمع المدني أنه يصعب لمس أثر التعاون اللامركزي على أداء الديمقراطية المحلية في أريانة لأنه غالبا ما يُختزل في زيارات المجاملة والصداقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم المصادقة على النظام الداخلي للمجلس البلدي من شأنه أن يحد من نشاط لجنة التعاون اللامركزي. كما وقعت بلدية أريانة مجموعة من اتفاقات واتفاقيات الشراكة مع العديد من المؤسسات والمنظمات الوطنية: أوّلا، مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سنة 2014 بهدف حل مشاكل المرور في المدينة، وإعادة تنظيم الأسواق الموازية، ونظافة المدينة والمحافظة على بيئتها ،[66] وثانيا، مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سنة 2018، وثالثا، مع المنظمة الوطنية للطفولة التونسية والمصائف والجولات سنة 2016 ورابعا، مع وكالة التعمير لتونس الكبرى سنة 2019 في مجال أنظمة المعلومات الجغرافية والمسائل المتعلقة بالرقابة العمرانية. بالنسبة لهذه الشراكة الأخيرة، يمكن للطرفين أيضا توسيع مجالات التعاون والشراكة، خاصة فيما يتعلق بالتهيئة الترابية والتخطيط العمراني، والتنقل الحضري، والتنسيق مع البلديات المجاورة.

5.5. المؤسسات العرفية والتقليدية

رغم التجذر التاريخي للمؤسسة البلدية، ظلت المؤسسات الدينية فاعلة ومؤثرة في المجال المحلي نظرا لتمتعها بثقة جزء من السكان. حيث يتدخل الأئمة من خلال خطب الجمعة، في الشؤون الوطنية والمحلية، وذلك إما للتنديد بالسياسات العمومية أو لتشجيع المؤمنين على الصدقة، وخاصة للمشاركة في تمويل المؤسسات الدينية. غالبا ما يتم توظيف هذه الخطب سياسيا أثناء الحملات الانتخابية سواء بصفة مباشر أو غير مباشرة. ولمعالجة هذا التوظيف، وضعت وزارة الشؤون الدينية إجراءات تقضي بتجميد أي إمام يشارك في الانتخابات.

تمتع زوايا الولاة الصالحين في أريانة كما في عديد البلديات الأخرى، بمكانة مهمة في الحياة اليومية للمتساكنين. حيث كانوا يزورونهم طلبا للشفاء أو لطلب المغفرة أو لإبعاد السوء. ثم، مع التطور الثقافي وتحديث المجتمع المحلي، ضعفت الوظيفة الثقافية والاجتماعية لزوايا الولاة الصالحين في صفوف الجيل الجديد بأريانة تدريجيا إلى حد انعدامها

62 «الشراكة بين الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وبلدية أريانة»، Espace Manager، متوفر على الرابط التالي: https://www.espacemanager.com/partenariat-entre-lutica-et-la-municipalite-de-lariana.html.

6. المبادرة والمشاركة المواطنية

6.1. التحركات المواطنية الفاعلة

عدد الجمعيات النشيطة بأريانة كبير نسبيا، منها 38 جمعية مرسمة في السجل الذي يمسكه الكاتب العام. وتنشط هذه الجمعيات في عديد المجالات منها الدينية، الثقافية، الحقوقية، العلمية، إلخ. تلعب الجمعيات الدينية، التابعة عادة للمساجد أو المتخذة إياها مقرّا لها، دورا اجتماعيا وتربويا في المجال البلدي لكنها غير مدرجة بسجل البلدية. ووفقا لرئيس البلدية، هذه الجمعيات نشيطة جدا وتشارك في الحوكمة المحلية. في المقابل، بقيت المبادرات الفردية للمواطنين محدودة وإن كان المتساكنون المحليون قد بدأوا في التعبير عن حاجتهم لمتابعة الملفات التي تمس واقعهم اليومي ومجالهم الحياتي. فالمسائل المتعلقة بالحدائق والمساحات الخضراء والإضاءة ونظافة الأحياء هي ما تسترعي العموم، سواء في اللقاءات العامة التحضيرية لإعداد الميزانية وفقا للمقاربة التشاركية أو المبادرات التلقائية. في الحقيقة، ليس هناك أيضا حلقات نقاش مواطنية ينظمها المجتمع المدني وتجمع مختلف مكونات المجتمع المحلي. بل بالأحرى، يمكن أن تتجمع شخصيات من جمعيات مختلفة بشكل تلقائي وعشوائي على منصات إلكترونية لمناقشة موضوع ما. فهناك عديد المجموعات وصفحات الفايسبوك التي تتابع بانتظام أنشطة البلدية[63].

يلعب ممثلو الأحياء دورًا هامًا في حشد المواطنين خلال المنتديات التشاركية المنظمة في إطار برنامج الاستثمار السنوي. ويعيق هذا الدور، حسب رأيهم، الموقف غير المتعاون لبعض اللجان القارة التي لا تدعوهم إلى أعمالها. كما استنكروا عدم مشاركتهم في اجتماعات مجالس الدوائر، مما تسبب في عدم حضور المتساكنين.لكن رغم كل شيء، مازالت المبادرة الفردية، ثم الجماعية، بداية من القواعد، للقيام بتحركات احتجاجية بشأن الشؤون المحلية، صغيرة. تعتبر الجمعيات المستجوبة أن نقص التنسيق بين ممثلي المجتمع المدني في البلدية، عدا أولئك الذين يتشاركون نفس المقر في دار الجمعيات، سببه تفكك النسيج الجمعياتي المحلي.

لم تشهد منطقة أريانة احتجاجات اجتماعية واقتصادية كثيرة. وبحسب تقارير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن عدد هذه التحركات في ولاية أريانة كانت قليلة نسبيا في السنوات الأخيرة مقارنة بالمعدل الوطني، بنسبة لا تتجاوز 1.2% من مجموع عدد التحركات المسجلة سنويا في جميع أنحاء البلاد [64]. كان هناك تحرك احتجاجي واحد سنة 2019 وكان تحركا خطيرا في أريانة انتظم بعد فيضانات أكتوبر التي كشفت عن هشاشة البنية التحتية المحلية. غضب المتظاهرون من الأضرار التي لحقت منازلهم ولكن لم يتم تسجيل أي أعمال عنف ومثلت وسائل الإعلام إلى حد كبير مخرجا لغضب عائلات الضحايا ووفرت لهم تغطية إعلامية مكثفة. وقد ساعد ذلك في تهدئة التوترات حيث استغل رئيس البلدية والمسؤولون على المستوى الجهوي ظهورهم في البرامج التلفزية والإذاعية لتقديم خلاصة أنشطتهم والصعوبات التي واجهوها من حيث الخدمات اللوجستية. وبنفس النحو، فإن النداءات التي أطلقها المتساكنون المتضررون من الكوارث عبر وسائل الإعلام مكّنت السلطات المحلية [65] ونشطاء المجتمع المدني وكذلك المتساكنين من توجيه تدخلاتهم بشكل أفضل والانطلاق في عمليات الإنقاذ.

---

63 العين الرقيبة بلدية أريانة: https://www.facebook.com/groups/219038402068426/
أريانة نيوز: https://www.facebook.com/ArianaNewsTN/
جمعية المنطقة الخضراء بالمنزه: https://www.facebook.com/ParcoursSanteMenzah6/

64 في أكتوبر 2019، من 834 تحركا احتجاجيا في شوارع البلاد، منها 8 فقط (أو 0.96%) حصلت في ولاية أريانة.

65 على سبيل المثال، تدخل رئيس بلدية أريانة إذاعيا، ليصرح أن البلدية قررت تخصيص 500 ألف دينار من ميزانية 2020 للقيام بدراسة حماية المدينة من السيول (شمس اف ام، 07/11/2019)

لئن تم الاعتراف رسميا بالمبادرات المواطنية في الفصل 35 من مجلة الجماعات المحلية، فإن التطبيق لم يحصل بعد في أريانة. تنص مجلة الجماعات المحلية، أنه في سبيل السماح للمواطنين المحليين بطرح أفكار جديدة وتوجيه الأجندة السياسية المحلية، يمكن لـ 5% من الناخبين المحليين تقديم سؤال إلى المجلس البلدي وطلب الاجتماع معه لمعالجته.

إن التمكن من الإطار القانوني المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة هو أحد المؤشرات التي تمكّن من قياس مستوى رقابة المواطن على العمل البلدي من ناحية، ودرجة تبنّي متساكني أريانة لهذه الآلية الديمقراطية من ناحية أخرى. كما يدل ارتفاع عدد مطالب النفاذ إلى المعلومة المقدمة إلى بلدية أريانة منذ سنة 2018 (+ 50%) على الوعي بهذا الحق. ساهم إحداث الهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة في سبتمبر 2017 وانطلاق نشاطها رسميا في جانفي 2018 بصفة كبيرة في توعية العموم وتحسيسهم بهذه القضية. لا يزال الاقبال على مطالب النفاذ إلى المعلومة حكرا على الأشخاص ذوي مستوى تعليمي متقدم جدا مقارنة ببقية السكان. وقد يشير هذا الأمر إلى محدودية وعي المتساكنين بثقافة الشفافية ومناصرة حقوقهم، خاصة في صفوف الفئات المهمشة والفقيرة.

لا يعترض تحركات المواطنين في أريانة قيودا متصلة بنقص في النفاذ أو حواجز من شانها أن تحول دون التمتع بالفضاءات والتجهيزات المتعلقة بالاجتماعات أو المظاهرات. في الواقع، تتم التحركات الآن بالأساس على الشبكات التواصل الاجتماعي، وخاصة الفايسبوك، وكذلك في أماكن التجمعات العامة مثل المقاهي والأسواق.

الاندماج

نلاحظ بعض الاختلاف في مستوى المشاركة بين المتساكنين المحليين بأريانة وذلك بحسب العمر والمستوى التعليمي والطبقة الاجتماعية. ويبدو أن المتقاعدين والمثقفين ومستخدمي الإنترنت هم أكبر الفاعلين. أما الفئات الاجتماعية الأخرى مثل العمال والمحرومين والفئات الهشة عموما فهي عادة ما تتجه إلى السلطات اللامحورية (وحتى إلى السلطات المركزية للدولة نظرا لقربها) للتعبير عن احتجاجاتها نظرا للفكرة المخلدة في المخيلة الجماعية بأنّها تمثل مركز القوة في المجتمع والمعين الاجتماعي.

في المقابل، يعتقد عديد الفاعلين أن بعض المجموعات النشيطة افتراضيا، وبدرجة أقل ميدانيا، في مجال توعية المواطنين، تفتقر إلى الحياد وفي انسجام كبير مع مختلف المستشارين البلديين، مستقلين كانوا أو حزبيين.

النجاعة

تتيح مبادرات المواطنين تقديم حلول ناجعة لمشاغل المواطنين وفرض خضوع صانعي القرار المحليين للمساءلة، خاصة فيما يتعلق بالمرافق العمومية. من بين المبادرات المواطنية التي أفضت إلى التزام البلدية، نذكر مثلا مشروع مسارات الدراجات، ومشروع لإنشاء مركز لتلقيح الكلاب السائبة وتحديدها وتعقيمها الذي بادر به عديد الفاعليين وهم لجنة النظافة والصحة والبيئة، المجتمع المدني، معهد باستير ومصالح النظافة والصحة بالبلدية وشارك فيه طبيبين بيطريين شغوفين، عيّنتهما البلدية. كما قامت جمعية رياض الأندلس بشراء حاويات فردية وتنصيبها في أحياء سكنية لتعزيز جهود البلدية في جمع النفايات. لكن ليس هناك مبادرات لمتابعة تنفيذ المشاريع وتقييم السياسات العمومية.

6.2. الإعلام

يمكن لوسائل الإعلام المحلية أن تساهم في الحراك السياسي من خلال إطلاع الجمهور على جوانب عديدة لقضية محلية واحدة. كما تؤسس وسائل الإعلام لركائز الهوية والمواطنة المحلية، وذلك من خلال عرض المشاريع الجمعياتية المحلية، وإتاحة مجال للنقشات البناءة، والاستشهاد بوقائع وشخصيات ذات وقع في التاريخ المحلي، واعتماد المراجع الخاصة بالبلدية. بالإضافة إلى ذلك، على وسائل الإعلام المحلية إبلاغ المتساكنين بالمخالفات والانتهاكات التي يمكن أن ترتكبها السلطات المحلية. هذا، وتوفر للمتساكنين منصة عمومية ومفتوحة للعموم لتسليط الضوء على مناصرتهم لقضايا ملموسة. كما يمكن أحيانا السماح للمواطنين الذين استنفذوا جميع السبل القانونية بالحصول على الدعم المأمول من السلطات من أجل وضع حد لمشكلة ما.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تقرير وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الصحفيين التابعة للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، الصادر في أكتوبر 2018، قد انتقد ما ورد في الأمر الحكومي عدد 744 لسنة 2018 المتعلق بالمصادقة على النظام الداخلي النموذجي للمجالس البلدية. حيث يمنح هذا الأمر لرئيس المجلس البلدي صلاحية منع تسجيل وتصوير جلسات المجلس. وترجح النقابة أن يكون ذلك مدخلا إلى قيود جديدة تسلّط على الصحافة في تغطية أعمال المجلس البلدي. ويتعارض هذا النص مع الخطاب السياسي الذي يعزز الشفافية والحوكمة الرشيدة. كان المنع الذي أقرّه النظام الداخلي النموذجي والذي بموجبه يمنع تسجيل مداولات المجلس (الفصل 64) موضوع دعوى قضائية رفعتها جمعية بوصلة نظرا للمساس بأسس الشفافية والحق الأساسي في النفاذ إلى المعلومة. لكن لم يستجب الرئيس الأول للمحكمة الإدارية لمطلب تأجيل تنفيذ تطبيق هذا الفصل نظرا للطبيعة المؤقتة لهذا النظام الداخلي النموذجي، حيث يتعين على كل مجلس بلدي أن يصادق على نظام داخلي خاص به (القرار 3 جانفي 2019). بالنسبة للمجلس البلدي بأريانة، فهو لم يمنع أبدا تسجيل أعماله.

تتمتع بلدية أريانة بتغطية إعلامية جيدة نظرا لموقعها الجغرافي (تونس الكبرى) وحجمها وتاريخها الثري والمتنوع. توجد عديد المقرات الإعلامية معروفة بجوار المكاتب البلدية، مثال «دار الصباح»، التي توفر تغطية شبه دائمة للأنشطة الموجودة في المجال البلدي.[66]

أما مواقع الإنترنت والصحف الإلكترونية مثل بلدية نيوز وكابيتالس وراديو شمس اف ام وراديو موزاييك اف ام وراديو اكسبرس اف ام، ووسائل الإعلام البصري مثل الوطنية 1 و2 ونسمة والحوار التونسي وحنبعل، فمقراتها تقع داخل المجال الترابي البلدي لأريانة. توفر هذه الوسائل الإعلامية تغطيات مناسباتية، خاصة أثناء الاحتجاجات على إثر تفكيك الباعة المتجولين وغير النظاميين، والاعتداء على مساعدة رئيس البلدية عند تنفيذ قرار محلي أو إنجاز مشاريع من شأنها أن تؤثر في حياة المتساكنين، والمظاهرات، وحتى أحيانا الصراعات الداخلية بين أعضاء المجلس البلدي.
يعتبر نسق التغطية الإعلامية لأخبار أريانة في ارتفاع، خاصة خلال الفعاليات الثقافية مثل «عيد الورد»، وخلال الانتخابات البلدية وبالتحديد في فترات الحملة. يوجد بالبلدية مسؤولا عن العلاقة مع الاعلام أخبرنا أنه تم نشر أكثر من 50 مقالا صحفيا بين الجرائد الورقية والإلكترونية قد تناولت النشاط البلدية سنة 2018.

تعتبر بلدية أريانة البلدية آمنة لعمل الصحفيين والإعلاميين، ذلك أنها قريبة من العديد من المؤسسات الأمنية ويمكن الوصول إليها من عبر مختلف وسائل النقل.

---

66 نجد أيضا جريدة الشروق، تونس إفريقيا للأنباء، إلخ.

الاستقلالية

تنتمي أغلب وسائل الإعلام المذكورة أعلاه إلى القطاع الخاص. وبعضها، وفقا لفريق التقييم البلدي، ليست بمنأى عن التوظيف. لم تتردد البلدية في عدة مناسبات من التشكي من مؤسسة إعلامية أو صحفيين مسؤولين عن نشر أخبار تعد زائفة ومسيئة ضد بعض المسؤولين المحليين، وذلك بهدف تصحيح المعلومات أو المطالبة بحق الرد. نذكر على سبيل المثال قضية سرقة مقبرة «سيدي الجبالي» في مستهلّ سنة 2020 والتي تصدرت عناوين الصحف.

يتم قياس استقلالية وسائل الإعلام وحيادها أيضا خلال تغطيتها للانتخابات المحلية. فقد تطرقت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري في تقرير تغطية الحملات الانتخابية المحلية أن معظم وسائل الإعلام التي تراقبها الهيئة، قد تمكنت من توفير معلومات كاملة ونزيهة للجمهور، رغم صعوبة ضمان تغطية متوازنة ومكثفة نظرا للكم الهائل من التسجيلات في مختلف الأوساط. وفقا لنفس التقرير، بذلت وسائل الإعلام المراقبة أيضا جهودا ملحوظة للامتثال للشروط المحددة في الفصل 19 من القرار المشترك (المبرم بين الهايكا والهيئة الانتخابية) ولاحترام قواعد تغطية الحملة. (انظر التقرير التحليلي لرصد التغطية الإعلامية للحملة الانتخابية بوسائل الإعلام السمعي والبصري خلال الانتخابات البلدية 2018، ص48).

النجاعة

إنّ الصحافة الاستقصائية بتونس ليست متطورة كفاية. وبقيت وسائل الإعلام المختصة في هذا النوع من المسائل المحدودة جدا ودون موارد. كما أن الصحفيين الاستقصائيين ليسوا بمنأى عن ممارسات التهديد والترهيب والمضايقة، خاصة عندما تتعلق تحقيقاتهم بالتدفقات المالية غير المشروعة، والتجاوزات المالية، والتهرب الجبائي، وأي شكل من أشكال الفساد في التصرف في المال العمومي.

لئن كانت الصحافة الاستقصائية المحترفة مفقودة في القضايا ذات البعد الوطني، فهي أكثر غيابا في الشأن المحلي. ففي أريانة، تلعب وسائل الإعلام الاستقصائية دورا ضعيفا في الرقابة والتحقيق في أنشطة الجماعات المحلية وأصحاب السلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الصعيد المحلي. كما أنّ أغلبية وسائل الإعلام المهتمة بأريانة لا تغطي أنشطة المجلس البلدي واللجان على نحو منتظم. وإنّما، بحسب ما قاله صحفي التُقي به خلال التقييم، «يجب أن نجعل من الاستقصاء قضية، كجندي يجعل من الدفاع عن الوطن قناعة وليس مورد رزق»[67].

النوع الاجتماعي

تعد المشاركة السياسية للمواطنات حاليا رهانا بالغ الأهمية لتحقيق الديمقراطية وتعزيز المساواة بين الجنسين في البلدية. لكن رغم التطورات التي حدثت في تونس والاعتراف القانوني، هناك فوارق كبيرة بين النساء والرجال في إدارة الشؤون العامة محليا. يفسَّر الحضور الإعلامي للنساء بترأسهن لبعض هذه اللجان، وهذا ما يجعلهم مطالبات بتغطية أعمالها.

---

67 وليد الماجري، صحفي وأحد مؤسسي موقع إنكفاضة، موقع متخصص في الاستقصاء وصحافة البيانات، الصحافة الاستقصائية في تونس: أي مستقبل؟ حقائق، 27 ديسمبر 2018، https://www.realites.com.tn/2018/12/journalisme-dinvestiga-tion-en-tunisie-quel-avenir/

7. الخلاصة والتوصيات

يغطي هذا الجزء من أهم ما جاء في محاور التحليل الذي أجراه فريق التقييم البلدي. يتطرق قسم الخلاصة إلى نقاط القوة والضعف لكل المبادئ الوسيطة من حيث تسيير الديمقراطية المحلية. بالنسبة للتوصيات، فهي موزعة بحسب الجهات المعنية حيث يتم التمييز بين تلك الموجهة إلى السلطات المركزية والأخرى الموجهة للفاعلين المحليين.

7.1. التمثيلية

الحصيلة

نقاط القوة	نقاط الضعف
• مجلس بلدي تعددي ومستقر بفضل اتفاقات الائتلاف. • يؤَمّن المجلس البلدي إلى حد كبير وظائفه الرئيسية (الميزانية واللجان والرقابة على الجهاز التنفيذي). • يحظى الفاعلون العموميون الراجعون بالنظر إلى الإدارات اللامحروية بتمثيل قوي على التراب البلدي. • إحترام قاعدة التناصف بين المرأة والرجل. • تنوع الخَلْفيات المهنية للمستشارين ومؤهلاتهم.	• تمثيل ضعيف للأحزاب السياسية في المجلس البلدي بسبب أزمة الثقة في الأحزاب السياسي على الصعيد الوطني. • تنوع محدود للفئات الاجتماعية والمهنية المختلفة داخل المجلس البلدي. • إلمام ضعيف بمجلة الجماعات المحلية من قبل المسؤولين المُنِتَخبين. • تمثيل الشباب بالمجلس البلدي في تناقص مستمر. • نقص في تكوين أعضاء المجالس البلدية وتدعيم قدراتهم. • المناصب القيادية في جميع المستويات يضطلع بها خاصة أعضاء الائتلاف الحاكم. • ضعف الانسجام والتفاعل وتنسيق التدخلات بين المجلس البلدي ونواب الشعب. • يمكن وصف المجلس البلدي بالنخبوي

إنّ المجلس البلدي هو مجلس تعددي أفضى إلى تحالفات مستقرة بين القائمات المتقاربة سياسيا، وهو يقوم بالمهام المنوطة بعهدته بدرجة كبيرة. يسمح تنوع مواصفات ومؤهلات المستشارين إلى حد كبير بالتصرف الجيد في الشؤون المحلية. والتمثيلية في جميع أنحاء البلدية مضمونة بفضل تقسيمه هذه الأخيرة إلى دوائر يترأسها التحالف صاحب السلطة البلدية. أما الأطراف اللامحورية الفاعلة فهي ممثلة أيضا بقوة في المجال البلدي.

بالنسبة للأحزاب السياسية، فتمثيليتها في المجلس البلدي متواضعة، تعود في جزء منها، إلى أزمة الثقة في الأحزاب السياسية. وهو ما يؤول إلى عدم ضمان الانسجام الكامل والتفاعل بين التمثيلية الوطنية والبلدية. على مستوى آخر، فإن مختلف الفئات الاجتماعية المهنية قد حظيت بتمثيلية جزئية، مما يمكن من تصنيف المجلس على أنه نخبوي.

التوصيات

الإطار القانوني والسلطة المركزية	السلطة والجهات الفاعلة المحلية
• تعديل القانون الانتخابي من أجل اعتماد نظام اقتراع على الأفراد. • التسريع في إرساء المجلس الأعلى للجماعات المحلية. • المصادقة على الأوامر التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية. • توضيح دور نواب الشعب في تدخلاتهم على الصعيدين الجهوي والمحلي عبر تنقيح الإطار القانوني.	• اصدار النظام الداخلي للبلدية في أسرع وقت. • من الضروري برمجة دورات تكوينية لأعضاء المجلس البلدي والإدارة البلدية حول دور المستشار البلدي. • مراجعة مواعيد اجتماعات اللجان البلدية. • الحرص على خلق مناخ من الثقة من خلال احكام التواصل على الصعيد الداخلي والخارجي.

7.2. المشاركة

الحصيلة

نقاط القوة	نقاط الضعف
• مستوى تعليمي مرتفع وتغطية جيدة للإنترنت على كامل المنطقة البلدية. • النسيج الجمعياتي متنوع وناشط. • حشد صفوف الشباب والنساء والأحياء الشعبية خلال المسار الانتخابي من قبل المجتمع المدني من أجل تعلم التربية المدنية بالتعاون مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. • احترام المقاربة التشاركية في إعداد البرنامج السنوي للاستثمار.	• تدار النقاشات فقط على صفحة البلدية على الفايسبوك. • تنتقد المعارضة تهميشها من قبل التحالف المسير للبلدية في اتخاذ القرارات. • مشاركة غير شاملة للمتساكنين في مراحل اعداد البرنامج السنوي للاستثمار (مشاركة ضعيفة من الأحياء المهمشة) • عدم وجود تحفيز متساكني الأحياء المهمشة والشباب للمشاركة في الشؤون المحلية.

- بذل البلدية لجهود محترمة لتشريك كافة الأحياء والطبقات الاجتماعية في المخطط الاستثماري السنوي.
- تحترم السلطات العمومية المحلية والوطنية نسبيا الحريات المدنية.
- درجة عالية من اليقظة من قبل المجتمع المدني والأحزاب ووسائل الإعلام تجاه مدى احترام السطات العمومية للحريات المدنية في البلدية.
- توفير البلدية لفضاءات عامة مناسبة في جميع الدوائر.
- بذل جهد هام لنشر المعلومات البلدية حول القرارات النافذة أو المزمع اتخاذها.
- تم عقد العديد من الشراكات الرسميَّة بين البلدية والمجتمع المدني (محلي وإقليمي ووطني ودولي).

- تدني نسبة مشاركة المواطنين في اجتماعات اللجان البلدية.
- محدودية نشر المعلومات من قبل اللجان البلدية حول مواضيع اجتماعاتها ومواعيدها.
- عدم تشريك المواطنين في تقييم الحوكمة البلدية.
- اتهام السلط المحلية بإجراء توزيع غير عادل للتمويل البلدي للجمعيات.
- عدم التشاور مع المواطنين في المبادرات المشتركة بين البلديات.
- ضعف التنسيق بين أنشطة الجمعيات.
- ضعف تأثير المبادرات الجمعياتي (ضعف التواصل / نقص الترويج).
- لم يتم تنظيم أي استفتاء محلي حتى الآن.

تعتمد البلدية في إعداد السياسات والمشاريع المحلية، على المقاربة التشاركية، وخصوصا في وضع البرامج السنوية للاستثمار. ويحرص رئيس البلدية على ديمومة التواصل مع المواطنين المحليين من خلال تنظيم جلسات استماع دورية. ويبذل المجلس جهودا لتشريك مختلف الأحياء في الديناميكيات المحلية وذلك بنشر المعلومات المحلية، وهي عملية تسهلها تغطية أنترنت جيدة ومستوى تعليمي عال للمتساكنين. وفضلا عن الحق في المشاركة، تُمارس الحقوق والحريات الأخرى بطريقة سليمة، خاصة مع توفر الفضاءات العمومية المناسبة. إن وجود مجتمع مدني متنوع وملتزم تبرم معه البلدية عديد الشراكات، هو أمر يعزز الحق في المشاركة. وبنفس النحو، فإن وجود عديد وسائل الإعلام في المجال البلدي هو أمر يساهم في اهتمام المواطنين بالشأن المحلي.

تخفي مختلف هاته المزايا نقاط ضعف معينة تحدّ من مشاركة المواطنين. ويعود ذلك إلى اعتماد صفحة الفايسبوك كواجهة حصرية للاتصال. وعلى نفس المنوال، فإن الأحياء المحرومة والشباب قليلا ما يدمجون في المقاربة التشاركية، ويعتبر مستوى حضور المواطنين في اجتماعات اللجان محدودا جدا، من بين أسباب ذلك، عدم نشر بلاغ الإعلان عن الاجتماع. كما يعتبر المواطنون أنفسهم مستبعدين من المبادرات المشتركة بين البلديات ومن تقييم الحوكمة المحلية. أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، فهي تفتقر إلى تنسيق أنشطتها التي يعدّ تأثيرها ضعيفا لغياب الاتصال وعدم تثمينها. وهي تلوم طريقة توزيع السلطات المحلية غير العادلة للمنح على الجمعيات.

التوصيات

الإطار القانوني والسلطة المركزية	السلطة والجهات الفاعلة المحلية
• سنّ قانون خاص بالتمويل العمومي الممنوح للجمعيات. • تعديل القانون الانتخابي لتوضيح الإجراءات المطبقة على الاستفتاء المحلي.	• خلق مناخ من الثقة بين المواطنين والأعضاء المنتخبين من خلال اعتماد استراتيجية للتواصل. • مراجعة مواعيد جلسات الاستماع للمواطنين. • تعزيز القدرات القانونية للأعضاء المنتخبين والمجتمع المدني. • تهيئة الفضاءات العمومية البلدية وتطويرها (إنشاء فضاءات جديدة). • إطلاق نقاش بين المجلس البلدي والمجتمع المدني حول آليات المشاركة الديمقراطية. • تحيين قاعدة بيانات الجمعيات. • تأسيس شبكة جمعياتية / منتديات مواطنية. • مراجعة شروط تخصيص التمويل البلدي لفائدة الجمعيات.

7.3. المشروعية

الحصيلة

نقاط القوة	نقاط الضعف
• انتخابات محلية حرة وديمقراطية دون حصول نزاعات من شأنها اضعاف مشروعية النتائج. • نسبة إقبال الناخبين (39.3%) أعلى من المعدل الوطني، إلا أنها تبقى ضعيفة نسبيا. • للمواطنين ثقة في السلطة العمومية.	• عزوف عام وكبير عن الاقتراع، وبأكثر حدة في الأحياء الشعبية. • تمثيلية ضعيفة للأحياء الشعبية في قائمات المترشحين (خاصة في المراتب الأولى). • تهميش الأحياء الفقيرة خلال الحملة الانتخابية.

- عدم كفاية الموارد البشرية واللوجستية لتحقيق العدالة الانتخابية.
- احترام ضعيف لقواعد تمويل الحملات الانتخابية.
- يَحُد نظام استرجاع النفقات الانتخابية من النفاذ إلى حق الترشح بصفة مُنْصِفة.
- مستوى رضاء السكان نسبي عن العمل البلدي، بسبب بطء المشاريع، وعدم الوفاء بوعود الحملة والانطباع العام بوجود المحسوبية.

يتمتع المجلس البلدي، وهو حصيلة انتخابات محلية حرة وديمقراطية ودون نزاعات جوهرية، بمشروعية سياسية في نظر المواطنين، خاصة وأن نسبة المشاركة في الانتخابات (39.3%) أعلى من المعدل الوطني، مع أن هذه النسبة ضعيفة جدا. ويثق المواطن عموما بالسلطة المحلية. وكانت القرارات والإجراءات التي اتخذها المجلس مقبولة لدى المتساكنين المحليين ولم تجابه بأي رفض.

ومع ذلك، فإن العزوف العام عن الانتخاب، وهو يبرز أكثر في صفوف الأحياء الشعبية، يضعف مشروعية المجلس، خصوصا مع التمثيلية الضعيفة للأحياء الشعبية التي بقيت مهمشة أيضا طيلة الحملات الانتخابية. هذا، ومثّل نظام التسديد اللاحق للنفقات الانتخابية عائقا أمام التعرف على كل المترشحين على حد سواء.

عموما، لا يزال رضا السكان عن الإجراءات البلدية نسبيا نظرا لبطء المشاريع وعدم الوفاء بوعود الحملة وظهور نزعة المحسوبية.

التوصيات

الإطار القانوني والسلطة المركزية	السلطة والجهات الفاعلة المحلية
• مراجعة استراتيجيات الاتصال لتعزيز مشاركة المواطنين في الانتخابات. • تدعيم المهام الرقابية لمحكمة المحاسبات والهيئة العليا المستقلة للانتخابات.	• حث المواطنين على المشاركة في الانتخابات. • تجاوز الانشقاقات والعمل مع جميع مواطني البلدية وليس فحسب مع مؤيّدي القائمة الفائزة. • تثمين العمل المنجز من قبل المجتمع المدني في ملاحظة الانتخابات

7.4. الاستجابة

الحصيلة

نقاط القوة	نقاط الضعف
• توفر إطارات إدارية وتقنية ذات كفاءة ومختصة (معدل التأطير 20%يتجاوز بكثير المعدل الوطني). • التعاون بين رئيس البلدي والجهاز الإداري • غياب التأثير الحزبي على قرارات رئيس البلدية. • التوافق الجيد بين البرامج الاستثمارية المدرجة في الميزانية السنوية والخيارات التي أفصح عنها المتساكنون أثناء الاستشارة حول برنامج الاستثمار السنوي. • السعي الفعلي للمجلس البلدي في توجيه جزء أهم من ميزانية البلدية إلى الأحياء المحرومة من التنمية المحلية. • حصول بلدية أريانة على درجة عالية (80%) في مقياس الأداء السنوي للبلديات التونسية. • وعي البلدية بالقضايا البيئة. • تغطية الأحياء الشعبية ومتطلباتها. • التعاون بين البلديات والتعاون اللامركزي مرضي.	• نقص في البيانات الموثوق بها حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الخاصة بالبلدية ومختلف دوائرها. • اختلال في توازن توزيع المهام بين مختلف المصالح وبين الموظفين الاداريين. • تصدع من حين إلى آخر في العلاقة بين أعضاء المجلس البلدي والإدارة البلدية، وقلة التعاون بينهما، وتعاقب المشاكل وسوء التفاهم المتبادل، مما ينعكس على النشاط البلدي. • قلة التنسيق والتعاون مع مصالح الدولة، خاصة فيما يتعلق بمقاومة التفاوت في الظروف المعيشة والهشاشة. • نقص الرقابة الكافية والفعالة من قبل السلطات العمومية على التطور العمراني والذي يكتسي طابعا فوضويا في بعض الاحيان، مما يؤدي إلى زيادة التعرض لعواقب تغير المناخ. • لا توجد آلية مساءلة اجتماعية مواطنية. • عدم نشر محاضر الزيارات التي تتم في إطار التعاون اللامركزي. • محدودية تطبيق الميزانية الاستثمارية للبلدية.

تعدّ بلدية أريانة قادرة على الاستجابة لانتظارات متساكنيها، وذلك بفضل وجود إطارات إدارية وتقنية كُفئة ومختصة، وبالتعويل على الوئام والتفاهم والتضامن بين رئيس البلدية والجهاز الإداري. وتتجلى هذه الاستجابة في تطابق الخطط الاستثمارية المدرجة في الميزانية السنوية مع الخيارات التي عبر عنها المتساكنون خلال المشاورات التي أجريت في إطار البرامج السنوية للاستثمار، مع الأخذ بعين الاعتبار الأحياء الفقيرة على وجه الخصوص. وهو ما أفضى إلى حصول البلدية على درجة عالية في نظام تقييم الأداء السنوي للبلديات التونسية. كما أبدت البلدية وعيا بقضية البيئة والتزاما بالتعاون بين البلديات واللامركزي.

ومع ذلك، هناك بعض العراقيل التي تحد من استجابة البلدية لاحتياجات سكانها، كمحدودية البيانات السليمة حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعدم التوازن في تقاسم المهام بين الأقسام وموظفي البلدية. كما يؤدي نقص التكوين الكافي للأعضاء المنتخبين والاداريين البلديين، والعلاقة المتوترة أحيانا بين المستشارين والإدارة داخل البلدية إلى تأخير في النشاط البلدي العام.

كما أن نقص التنسيق والتعاون مع مصالح الدولة، خاصة في مكافحة الظروف المعيشية اللامتساوية والخصاصة، من شأنه أن يضعف أيضا جهود السلطات المحلية. ويعرّض غزو البنايات الفوضوية في البلدية إلى مخاطر عديدة، وأما تفاعل السلطات المحلية مع هذه الظاهرة فهو يبقى دون المأمول.

التوصيات

الإطار القانوني والسلطة المركزية	السلطة والجهات الفاعلة المحلية
• المصادقة على مجلة التعمير والتهيئة الترابية	• وضع قاعدة بيانات وإحصائيات حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالبلدية. • الحرص على أن يكون التصرف في الموارد البشرية أكثر فاعلية من خلال إعادة توزيع مسؤوليات الأعوان الحاليين وتمكينهم من التكوين. • ضمان تنسيق أكبر بين البلدية والسلطات اللامحورية والمركزية لضمان نجاعة أكبر. • تعزيز الحوكمة المفتوحة. • تحديث البرامج الايكولوجية والبيئية بعيدا عن المقاربة التقليدية (الطاقة الخضراء). • اعتماد مفهوم جديد للتنقل: مسلك المترجلين، مسارات الدراجات، النقل المراعي للبيئة. • توفير مواقف للسيارات بالطوابق. • تحسين النقل العمومي.

7.5. الشفافية

الحصيلة

نقاط القوة	نقاط الضعف
• درجة عالية لمؤشر الشفافية (62%)، تحتل البلدية المرتبة 13 وطنيا. • قام كافة الأعضاء البلديين المنتخبين بالتصريح عن مكاسبهم ومصالحهم وفقا للتشريع الجاري به العمل. • توقيع اتفاقية بين البلدية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. • اعتماد البلدية لمنظومات معلومات خاصة بالميزانية تحد من مخاطر سوء التصرف. • توفر محاسب عمومي متفرغ لحسابات البلدية. • إعداد تقرير في كل ثلاثية عن الوضعية المالية للبلدية وعرضها خلال اجتماعات للمجلس البلدي. • نشر محاضر اجتماعات المجلس البلدي على موقع البلدية. • فتح مكتب النفاذ إلى المعلومة لأي طلب من المواطنين بخصوص الوثائق الرسمية، بما في ذلك المتوفرة أيضا على الخط. • ارتفاع عدد مطالب النفاذ إلى الوثائق الرسمية من قبل مواطني أريانة. • تنويع قنوات الاتصال من قبل البلدية مع العموم وتحيينها بانتظام. • تغطية إعلامية جيدة للشؤون المحلية في أريانة من قبل وسائل الإعلام المحلية والوطنية.	• نقص تسليط الرقابة على قواعد تمويل الأحزاب السياسية (قضية وطنية). • سوء التصرف في الصفقات العمومية فيما يتعلق بآجال التنفيذ. • بطء إجراءات الشراء وتعقيدها، مما يعوق مراقبة التصرف في المال العمومي. • محدودية نجاعة التواصل صلب اللجان البلدية.

تحصّلت بلدية أريانة على درجة عالية في مؤشر الشفافية، وعلى الرتبة 13 وطنيا. التزم كافة الأعضاء البلديون المنتخبون كما ينص القانون بالتصريح عن ممتلكاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت البلدية اتفاقية مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. كما اعتمدت منظومة معلوماتية لمتابعة الميزانية للحد من شبهات سوء التصرف.

تحرص البلدية على نشر وضعيتها المالية للعموم كل ثلاثة أشهر، وكذلك محاضر كل اجتماعات المجلس البلدي على موقع البلدية. تم إحداث مكتب للنفاذ إلى المعلومة مع إمكانية توفير الوثائق الرسمية الكترونيا، وهو ما أدى إلى زيادة مطالب النفاذ إلى الوثائق.

لدى البلدية قنوات الاتصال تحيّن دوريا وتبثها وسائل الإعلام المحلية والوطنية. ومع ذلك، تتعرض البلدية للّوم، في تصرفها في الصفقات العمومية، خاصة فيما يتعلق باحترام الآجال. أما بالنسبة للبطء وطول الإجراءات، فإنها ناجمة عن التشريع الوطني.

التوصيات

الإطار القانوني والسلطة المركزية	السلطة والجهات الفاعلة المحلية
• مراجعة الإطار القانوني لتمويل الأحزاب السياسية. • السماح للمواطنين بالتثبت في تصاريح المكاسب والمصالح.	• مزيد تعزيز النشر الطوعي لجميع الوثائق المتعلقة بأنشطة البلدية. • تحسين البعد التواصلي اللجان. • نشر الأعضاء المنتخبين أو على الأقل رئيس البلدية تصريحاتهم بشكل طوعي. • القيام بأنشطة توعوية لفائدة المجتمع المدني والمواطنين لممارسة حقهم في النفاذ إلى المعلومة. • اعتماد تقارير ملاحظة المجتمع المدني والفروع الجهوية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات في الأنشطة التوعية.

7.6. المساءلة

الحصيلة

نقاط القوة	نقاط الضعف
• يسمح الموقع الاستراتيجي لأريانة بالتمتع بالتغطية الإعلامية. • تسمح وسائل الإعلام باطلاع المواطنين على الأخبار المحلية. • يلعب الإعلام في أوقات الأزمات دور الوسيط ويوفر فضاء للنقاش مع المسؤولين المحليين ومساءلتهم. • تضع البلدية على ذمة العموم آليات مختلفة لإدارة الشكاوى.	• توتر المواطنين بسبب شبهات محاباة المجلس البلدي ورئيس البلدية للفاعلين (الأفراد والمنظمات) المقربين من القائمة الفائزة. • بطء الإدارة البلدية في معالجة شكاوى المواطنين. • لم يتم إنشاء لجنة متابعة سير المرافق العامة، المنصوص عليها بالفصل مجلة الجماعات المحلية. • محدودية الوعي مواطني في مجالات معينة (مثل القواعد الصحية والبيئية، التصريح عن الدخل، الخلاص الجبائي الطوعي). • وسائل الإعلام تنقصها القدرة على إجراء استقصاء حقيقي حول الشؤون المحلية. • سُجِّلت بعض الانتهاكات ضد حرية الصحافة (الاعتداءات الجسدية واللفظية) وهي في ارتفاع منذ 2018.

يمكّن الموقع الاستراتيجي لبلدية أريانة من تحقيق تغطية إعلامية واسعة مقارنة بالبلديات الأخرى. في أوقات الأزمات، تلعب وسائل الإعلام دور الوسيط وتخلق مساحة للنقاش مع المسؤولين المحليين. وضعت البلدية آليات مختلفة للتصرف في الشكاوى على ذمة العموم.

في المقابل، فإن البلدية ليست بمنأى عن شبهات المحسوبية تجاه الفاعلين المقربين من القائمة الفائزة وعن البطء في التعامل مع تشكيات المواطنين. إن عدم تشكيل لجنة متابعة سير المرافق العامة، كما نص الفصل 78 من مجلة الجماعات المحلية، ليس له تبرير. من جهتهم، يفتقر المواطنون المحليون للحس المدني، ويتجسد ذلك من خلال عدم احترام القواعد الصحية والبيئية، والتصريح الطوعي عن الدخل، ودفع الضرائب.

بصفتها أداة حقيقية لنقل المعلومة، فإن وسائل الإعلام ضعيفة التمكن من انجاز أي عمل استقصائي حقيقي في الشؤون المحلية.

التوصيات

الإطار القانوني والسلطة المركزية	السلطة والجهات الفاعلة المحلية
• تعزيز دور الرقابة والمتابعة للهيئات والهياكل الرقابية المستقلة والمركزية قبل انتهاء كل مدة نيابية.	• إحداث لجنة متابعة سير المرافق العمومية (الفصل 78 من مجلة الجماعات المحلية). • دعم قدرات الإدارة والأعضاء المنتخبين من خلال التكوين المستمر في المجالات القانونية والإدارية والمالية (الصفقات العمومية، قانون المالية). • تشجيع تأسيس وسائل إعلام جمعياتية محلية. • تدعيم إذاعة الواب للبلدية لتكون أكثر فاعلية وقدرة على لعب دور الوساطة لرفع شكاوى المواطنين. • إيلاء مزيد الاهتمام لحالات شبهات تضارب المصالح. • تعزيز دور المجتمع المدني في التقصي ومراقبة شؤون التصرف البلدي.

7.7. التضامن

الحصيلة

نقاط القوة	نقاط الضعف
• بذلت البلدية مجهودات أكبر للحد من عدم المساواة منذ سنة 2018 (لاسيما في برمجة الميزانية). • أفضى المجهود الذي بذله الفرع الجهوي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى تحقيق مشاركة في الانتخابات دون عراقيل بالنسبة الأشخاص ذوي الإعاقة. • دور متواصل منظمات المجتمع المدني في تقديم المساعدة الاجتماعية للفقراء	• شدة النزعة الفردانية لدى المتساكنين، مما يحد من بروز المواطنة الفاعلة. • ضعف التضامن واتساع الفجوة بين متساكني الأحياء الميسورة والفقيرة. • تواصل شعور مواطني الأحياء الفقيرة والفوضوية بعدم المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- غياب الدعم الاجتماعي والقانوني للمهاجرين واللاجئين.

- الشعور بالظلم الجبائي في صفوف دافعي الضرائب المحليين والمواظبين بسبب خلاصهم للمعاليم الجبائية الكبيرة دون الحصول في المقابل على مرافق ذات جودة مرضية.

- لا تزال التغطية الاجتماعية غير متاحة للجميع، ولا تتمتع بعض الفئات (كبار السن، والعمال الفقراء) بقدرة كافية للحصول على حقوقهم.

- لا يزال حاملو الإعاقة والمسنون يتعرضون للتمييز الشديد في النفاذ إلى المرافق العمومية والحصول على المعلومات البلدية بطريقة تتلاءم مع وضعياتهم.

- تظل بعض الفئات السكانية مهمشة من قبل السلطات المحلية والدولة والمجتمع (المهاجرون، اللاجئون، المثليون والمثليات وذوي التوجه الجنسي المزدوج والعابرون والعابرات جندريا).

- حلول غير كافية للأحياء الشعبية والبنايات الفوضوية.

بذلت البلدية مجهودا أكبر للحد من عدم المساواة. وعلى نفس النحو، شارك المجتمع المدني في جهود دعم الفئات الأكثر فقرا في حدود إمكانياته. وتتضاعف أعمال التضامن في الظروف الاستثنائية أو في الأعياد الوطنية أو الدينية.

لكن رغم المجهودات المبذولة لتعزيز التضامن، فإن الفجوات الخطيرة والمتفاقمة بين متساكني الأحياء الغنية والفقيرة تعمق الشعور بعدم المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. إن هذا الشعور بالظلم هو موجود على المستوى الجبائي من قبل المواطنين المحليين المواظبين على خلاص ضرائبهم، وعلى المستوى الاجتماعي من قبل كبار السن والعمال الفقراء الذين يواجهون صعوبات كبيرة في ممارسة حقوقهم. كما يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن إلى أوجه عدم المساواة في الوصول إلى المرافق العمومية بسبب البنية التحتية الرثّة. هذا ولا تزال بعض الفئات السكانية مهمشة من قبل السلطات المحلية والدولة والمجتمع (المثليون والمثليات والعابرون والعابرات)، وينطبق ذلك أيضا على المهاجرات واللاجئات.

التوصيات

الإطار القانوني والسلطة المركزية	السلطة والجهات الفاعلة المحلية
• سنّ تشريع خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين. • سنّ تشريعات أكثر مراعاة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالأقليات العرقية والجنسية. • إدماج برنامج التربية المدنية والتربية على المواطنة الذي يراعي النوع الاجتماعي والأقليات والاختلافات في التعليم المدرسي.	• إحداث إحصاءات ذات صدقية ومُحيّنة حول معدل الفقر. • دعم تدخل السلطات المحلية في حماية الأقليات العرقية من أي اعتداء مادي أو معنوي وتعزيز حقوقهم. • إحداث قاعدة بيانات حول اللاجئين الذين يعيشون في التراب البلدي. • القيام بمبادرات لمكافحة الاتجار بالبشر (وخاصة العمل في المنازل) والعمل غير المستقر للمهاجرين. • القيام بمبادرات لمنع التسول المنظم واستغلال القصّر. • ضمان أن يكون تعامل الشرطة مع المهاجرين أقل عدوانية. • تشجيع الشراكات بين المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية المحلية لتعزيز التربية على المواطنة. • مراعاة الأشخاص الذين يعانون من الهشاشة وقلة الحركة في كل مراجعة لمخطط التهيئة والتخطيط العمراني

7.8. المساواة بين الجنسين

الحصيلة

نقاط القوة	نقاط الضعف
• إقبال النساء على التصويت في الانتخابات البلدية أعلى مقارنة بالرجال. • تحقق التناصف داخل المجلس البلدي وتولي النساء رئاسة أغلب اللجان.	• امرأة واحدة فقط ترأس دائرة بلدية. • لا تزال الفضاءات العمومية في البلدية غير آمنة للنساء، كذلك الشأن بالنسبة لوسائل النقل العمومي.

• حضور مكثف للإطارات النسائية في البلدية.	• لا يزال المجتمع تهيمن عليه النظرة الذكورية في تنظيم الحياة السياسية المحلية. • غياب ميزانية بلدية تراعي النوع الإجتماعي ونقص مبادرات ممولة من البلدية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

سجلت انتخابات 2018 نسبة مشاركة أعلى للنساء مقارنة بالرجال، وهو يدل على احترام قاعدة التناصف. كما أن أغلبية اللجان ترأسها نساء. كذلك تم تسجيل حضور قوي للمرأة في إطارات الموظفين بالإدارة البلدية.

ومع ذلك، من بين أربعة دوائر، نجد امرأة واحدة قد تقلدت الرئاسة. يستمر التفكير الذكوري في التأثير في تسيير الحياة السياسية المحلية. كما لا يزال المرفق العمومي غير آمن للنساء، وخاصة في وسائل النقل العمومي. هذا ولا تراعي الميزانية المحلية مقاربة النوع الاجتماعي وتبدو المبادرات المدافعة عن المساواة والمتحصلة على التمويل البلدي، متواضعة.

التوصيات

الإطار القانوني والسلطة المركزية	السلطة والجهات الفاعلة المحلية
• فرض آلية قانونية لمتابعة مدى تطبيق التناصف في المجلس البلدي إثر الانتخابات.	• تعيين موظفين إداريين للجنة المعنية بالمرأة. • تبني رؤية للعمل البلدي تراعي مقاربة النوع الاجتماعي. • اعتماد ميزانية تراعي مقاربة النوع الاجتماعي وفق استشارة موجهة. • وضع سياسة اتصالية تراعي النوع الاجتماعي وذوي الإعاقة. • سنّ أحكام في النظام الداخلي تحدد نسبة دنيا للنساء في رئاسة اللجان. • تخصيص أماكن للرضاعة في المرافق الخاصة والعامة. • التكثيف من عدد مؤسسات الحضانة ورياض الأطفال البلدية.

	• إيجاد حلول لتنقل النساء المصحوبة بأطفال. • إنشاء مبيتات للنساء العاملات. • تسهيل وتشجيع القروض لتمويل المبادرات النسائية. • مزيد الرقابة على ظروف العمل وأجور النساء العاملات (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مكتب التشغيل).

الملحق 3 دليل EDL تونس

DEMOCRACY
REPORTING
INTERNATIONAL

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، منظمة غير ربحية ومستقلة وغير تابعة لأي حزب سياسي، يقع مقرّها ببرلين في جمهورية ألمانيا الفدرالية. وتهدف المنظمة إلى تعزيز المشاركة السياسية لدى المواطنين وتدعيم مسؤولية الأجهزة الحكومية وتنمية المؤسسات الديمقراطية. وتدعم المنظمة المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز الحقوق الكونية لدى المواطنين ونعني بذلك حقهم في أن يشاركوا في الحياة السياسية داخل بلدهم مثلما أقرّ ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

للمزيد من المعلومات:
info@democracy-reporting.org

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية

مكتب تونس
12 مكرر، نهج الرائد البجاوي، المنزه الخامس ، 2091 أريانة، تونس
Menzah 5, 2091 Ariana / Tunisie
T/F +216 70 74 15 88
tunisia@democracy-reporting.org
www.democracy-reporting.org